بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

معهد تنمية الاسرة والمجتمع

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

بعنوان:

دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية في السودان

(دراسة تطبيقية علي ولاية شمال كردفان- محليتي أم روابة و الرهد أبودكنة)

Role of Microfinance projects in Social Development in sudan

(Study of North Kordofan state – Om-rowaba and Alrahad Localities)

إعداد الطالب:

عبد الله أحمد عبد الله

المشرف الرئيسى/ البروفيسر هاجر علي محمد بخيت

المشرف المعاون الدكتوره / فاطمة عمر نبق

1436هـ – 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قال تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (267)﴾

سورة البقرة

إهداء

إلي من ظل شمعة تحترق تنير لنا دروب العلم...

أبـــي

إلي من يتدفق بداخلها شلال الرحمة والحنان ليسكن في ثنايا

جوارحها كل عطاء وتضحية

وإذ زرعت في نفسي السكينة والثقة وحب العلم

أمـــــي

إلي من نهلنا من معين علمهم وأغرقونا بفيض حلمهم

إلي من علمونا أن لا حدود للعطاء دون انتظار الجزاء

البروفيسير/هاجر علي محمد بخيت حبة

والدكتورة/فاطمة عمر نبق

وإلي زوجتي وأبنائي رغد،محمد وتالين وأخواني وأخواتي

وكل الذين ساعدوني وساندوني في هذا البحث

عزراً إن أتت كلماتي دون هامتكم السامية

فكل الكلمات والمعاني تتلاشى خجلاً أمامكم

فجزاكم الله خير الجزاء

عبد الله أحمد

شكر وعرفان

الشكر من قبل ومن بعد لله سبحانه وتعالى

الذي وفقني على إنجاز هذه الرسالة المتواضعة

أتقدم بأسمى آيات الشكر و التقدير والعرفان

للبروفيسير/هاجر على محمد بخيت

والدكتورة / فاطمة عمر نبق

اللتان كان لهن الفضل في إخراج هذه الرسالة

وإلي كل من ساعدني وساهم معي في هذا الجهد المتواضع من أساتذة و زملاء

ومؤسسات

لكم جميعاً الشكر والتقدير والعرفان

المستخلص

هدفت الدراسة لتعرف على دور مشروعات التمويل الاصفر فى التنمية الاجتماعية في السودان دراسة تطبيقية بولاية شمال كردفان محليتي ام روابة والرهد ، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي بأستحدام منهج دراسة الحالة ، يمثل مجتمع الدراسة المستفيدين من خدمات التمويل الاصغر فى المحليتين فى مؤسسة مبادرة البنك الزراعى السودانى (أبسمى) وبنك الابداع لتمويل الاصغر وعددهم (19586) مستفيد ، وتم أختيار عينة عشوائية من المجتمع عددها (370) مستفيد ، وتمت الدراسة فى الفترة من مارس حتى مايو 2018م ، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليها ومعالجتها بواسطة برنامج الحزم الاحصائية SPSS .

خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

1/ اوضح البحث أن المستفيدين من مشروعات التمويل الأصغر هن نساء.

2/ أغلب المستفيدين من الممولين في مشروعات التمويل الأصغر تم منحهم تمويلاً فردياً.

3/ النساء لا يأخذن مبلغ التمويل إلا بعد موافقة الرجال أو أزواجهُن

4 / المستفيدين لهم رضاء تام تجاه مؤسسات التمويل الاصغر.

5/ معظم المستفيدين لجئوا لتمويل الاصغر لتحسين الاوضاع ألإقتصادية.

6/المستفيدين من التمويل الاصغر أغلبهم لهم مدخرات من التمويل وأدت الى تحسين ظروفهم الاقتصادية.

7/ أن مشروعات التمويل تواجة عدة مشاكل منها مشاكل التمويل والعمالة ، عدم التأمين وقلة مبلغ التمويل وقصر فترة السداد.

8/ أسفرت نتائج الدراسة الى أن مشروعات التمويل الاصغر أدت الي تحسين مستوى الخدمات الإجتماعية (الصحة ، التعليم السكن المعيشة ورفع الوعي الاجتماعي والثقافي).

و خلصت الدراسة الى التوصيات الاتية:

1/ العمل على تنويع مشاريع التمويل الاصغر وأنتشارها فى المجتمعات الريفية والحضرية.

2/ ضرورة الاهتمام بتطوير المرأة ومشروعاتها المختلفة وإدخالها دائرة المشاركة والانتاج.

3/ العمل على زيادة مبلغ التمويل وزيادة فترة السداد فى مشاريع التمويل المختلفة.

4/ ضرورة الإهتمام بالمشروعات الانتاجية (حيوانية وزراعية) لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة

5/ العمل على تفعيل دور شركات التأمين المختلفة لتأمين مشروعات التمويل الاصغر.

6/ ضرورة سن وتفعيل السياسات التى تخدم التمويل الاصغر.

7/ العمل على دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه التمويل الاصغر من مشاكل في المشروع ، العمالة ووعدم التأمين وقصر فترة التمويل وقلة الملبغ .

8/ ضرورة تقييم مشروعات التمويل الاصفر للاستفادة من المشروعات الناجحة .

ABSTRACT

The objective of the study is to know the role of microfinance projects in social development in Sudan in North Kordofan State mainly in Om-rowaba and Alrahad localities.

The methodology used in this study is descriptive and case study.

The targeted communities represent those who benefited from microfinance services in the two localities provided by (ABSMI) Agricultural Bank of Sudan Microfinance Institute) and(Alibdaa) Bank for microfinance the number of beneficiaries is (19586)، a random sample of (370) beneficiaries were selected، the study completed in March to May 2018 the questionnaire was used to gather the data، the data was analyzed by using SPSS

The study comes with the following results:

1/ Most of beneficiaries were females.

2/ The majority. Had individual finance.

3/ Women had the credit after taking permission from their husbands

4/ Most of the beneficiary .has a complete satisfaction towards the microfinance institutions.

5/Majority of beneficiaries gets microfinance to improve their economic status.

6/ Most of beneficiaries had savings from microfinance and there economic status

7/ the microfinance projects encountering many problems like (marketing، the beneficiary، labor lank of insurance low amount of money provided short period of refunding).

8/ The results of study showed that the microfinance projects had improved level of social sercives (health، education، home، … etc).

The study comes up with the following recommendations:

1/the expansion of microfinance project to the rural areas.

2/Women development and their deferent projects should have special consideration; 3/women should be a part of production cycle.

4/Enhancement of periodic follow up of microfinance projects for better monitoring and evaluation.

5/Put legislation and polices to serve microfinance

6/Necessity of benefiting from global experience in microfinance

7/Necessity of working hard to solve the problems of microfinance

8/The micro finance projets should be evaluated to get benefit from successful projects.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص باللغة العربية	د–هـ
المستخلص باللغة الإنجليزية	و
فهرس المحتويات	ز–ي
فهرس الجداول	ك–ل
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	
المقدمة	**2-1**
مشكلة البحث	**3-2**
أهمية البحث	**3**
أهداف البحث	**4-3**
فرضيات البحث	**5-4**
نوع ومنهجية البحث	**5**
أدوات جمع البيانات	**5**
مجتمع البحث	**6**
عينة البحث	**6**
حدود البحث	**6**
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الدراسات السابقة	**14-7**
المبحث الثاني:مفاهيم ومصطلحات البحث	**26-15**
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبحث	**36-27**

المبحث الرابع :التمويل الأصغر النشأة والتطور	**37**
نبذة تاريخية عن التمويل الأصغر	**38-37**
تعريف التمويل الأصغر	**39-38**
أنواع التمويل	**41-39**
مؤسسات التمويل الأصغر	**42-41**
أهداف التمويل الأصغر	**43-42**
أهمية التمويل الأصغر	**44-43**
مبادئ التمويل الأصغر	**48-44**
ضمانات التمويل الأصغر	**49**
عوامل نجاح التمويل الأصغر	**50**
صيغ التمويل الأصغر	**58-50**
مشاكل وتحديات التمويل الأصغر	**60-58**
المبحث الخامس :التجارب العالمية في التمويل الأصغر	**61**
تجربة التمويل الأصغر في السودان	**66-64**
تجربة التمويل الأصغر في ماليزيا	**69-67**
تجربة التمويل الأصغر في بنغلاديش	**73-69**
تجربة التمويل الأصغر في بنك قراميا الهندي	**77-73**
تجربة التمويل الأصغر في الأردن	**84-77**
المبحث السادس:التنمية الاجتماعية وأنواعها وأهدافها	**87**
أنوع التنمية الاجتماعية	**98-88**
أهداف التنمية الاجتماعية	**104-98**
مقومات التنمية الاجتماعية	**106-105**
مبادئ التنمية الاجتماعية	**111-106**
عناصر التنمية الاجتماعية	**116-112**

مراحل التنمية الاجتماعية	118-117
مجالات التنمية الاجتماعية	119-118
مؤشرات التنمية الاجتماعية	123-119
التخطيط لتنمية الاجتماعية	126-123
خطوات التنمية	127-126
تحديات ومعوقات التنمية الاجتماعية	132-127
المبحث السابع: الفقر أسبابة وأبعاده	**133**
الفقر	134-133
أسباب الفقر	136-135
قياس ومؤشرات الفقر	138-136
أبعاد الفقر	140-138
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول إجراءات للدراسة الميدانية	**141**
نوع ومنهجية البحث	141
مجتمع البحث	141
طرق اختيار العينة	144-142
أدوات جمع البيانات	146-144
المبحث الثاني : مجتمع الدراسة	162-147
الفصل الرابع عرض ومناقشة البيانات في ضوء الفروض	
عرض ومناقشة الفروض	210-163
المقابلات	213-210
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
أولاً: النتائج	215-214
ثانياً: التوصيات	217-215

المراجع والمصادر	**227–218**
الملاحق	**236–228**

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجداول	رقم الصفحة
جدول (1)	يوضح نوع المبحوثين	163
جدول (2)	يوضح عمر المبحوثين	164
جدول (3)	يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين	165
جدول(4)	يوضح الحالة الزواجية للمبحوثين	166
جدول(5)	يوضح مهن المبحوثين	167
جدول(6)	يوضح عدد أفراد الأسرة التي يعولها المبحوثين	168
جدول(7)	يوضح رأي المبحوثين حول نوع المشروع الممولين	169
جدول(8)	يوضح رأي المبحوثين حول نوع التمويل	170
جدول(9)	يوضح رأي المبحوثين حول فترة التمويل	171
جدول(10)	يوضح رأي المبحوثين حول تكلفة المشروع	173
جدول(11)	يوضح رأي المبحوثين حول طريقة استرداد مبلغ القسط	174
جدول(12)	يوضح مقدار مبلغ القسط	175
جدول(13)	يوضح مدى وجود مصادر خلاف التمويل	176
جدول(14)	يوضح رأي المبحوثين إذا كان هناك مصادر أخرى خلاف التمويل	177
جدول(15)	يوضح رأي المبحوثين حول نوع المصادر الأخرى	178
جدول(16)	يوضح رأي المبحوثين حول أسباب اللجوء لتمويل الأصغر	179
جدول(17)	يوضح رأي المبحوثين حول مدى قيامهم بدراسة الجدوى لمشروعاتهم	180
جدول(18)	يوضح رأي المبحوثين حول مدى إعدادهم لدراسة الجدوى	181
جدول(19)	يوضح رأي المبحوثين حول حجم التمويل بالنسبة للمشروع	182
جدول(20)	يوضح مدى استطاعت المبحوثين من الادخار المشروعات	183
جدول(21)	يوضح رأي المبحوثين حول كيفية إدارة المشروعات	184

جدول(22)	يوضح رأي المبحوثين حول حالة المشروع الآن	185
جدول(23)	يوضح رأي المبحوثين حول أسباب توفق أو تعسر المشروع	186
جدول(24)	يوضح رأي المبحوثين عن نوع الضمانات	187
جدول(25)	يوضح رأي المبحوثين حول مدى وجود تدريب	188
جدول(26)	يوضح رأي المبحوثين حول نوع التدريب	190
جدول(27)	يوضح رأي المبحوثين حول أوجه الاستفادة من المدخرات	191
جدول(28)	يوضح رأي المبحوثين حول مدى متابعة مشروعاتهم من قبل المؤسسة	192
جدول(29)	يوضح رأي المبحوثين حول عدد مرات المتابعة خلال عمر المشروع	193
جدول(30)	يوضح رأي المبحوثين حول أسباب نجاح المشروع	194
جدول(31)	يوضح مدى رضى المبحوثين عن مؤسسة التمويل الأصغر	195
جدول(32)	مدى الاستفادة الأسرية من المشروع الممول	196
جدول(33)	يوضح راي المبحوثين حول نوع الاستفادة الأسرية من المشروع الممول	198
جدول(34)	يوضح رأي المبحوثين حول المشاكل التي تواجه المشروع	199
جدول(35)	يوضح رأي المبحوثين حول مدى وجود مشكلات تواجه تسويق المنتجات	200
جدول(36)	يوضح رأي المبحوثين حول نوع المشكلات التي تواجه التسويق	202
جدول(37)	يوضح رأي المبحوثين عن اثر مشروعات التمويل الأصغر في المجال الصحي	202
جدول(38)	يوضح رأي المبحوثين عن اثر مشروعات التمويل الأصغر في مجال التعليم	203
جدول(39)	يوضح رأي المبحوثين حول المساهمة الاجتماعية والثقافية لمشروعات التمويل	204

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة:

يُعد التمويل الأصغر (microfinance) من الآليات الحديثة للخروج برؤية واضحة للوصول إلى الأهداف والسياسات المصرفية وتحقيق الرفاهية والتنمية الاجتماعية للمجتمع، وضعت الدولة السياسات التوجيهات لكل مؤسسات التمويل لضرورة الاهتمام بهذا الأمر، بتمويل المشروعات في شتى القطاعات.

يأتي هذا التشجيع بتوفير المعينات اللازمة لمؤسسات التمويل الأصغر في القطاعات التنموية المختلفة وهي (القطاع الخدمي – التجاري – الإنتاجي – الصناعي – الحيواني – الزراعي)، ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تحقق مفهوم التنمية الشاملة أو المستدامة، تعد مشروعات التمويل الأصغر في تنمية المجتمعات الريفية وخاصة تمكين المرأة الريفية وتمويلها في شكل مجموعات وأفراد وتمليكها مشاريع تمويل أصغر لمشاركتها في العملية التنموية التي تحدث تغير إيجابي في تنمية البناء الاجتماعي والأسري.

جاءت مشروعات التمويل الأصغر لتساعد في توفير مشروعات تسهم في توفير مشروعات للحرفيين والبطالة والشباب وتمكين المرأة الريفية وإبراز دورها في التنمية الاجتماعية، وقد برزت مشروعات التمويل الأصغر كإستراتيجية لإنشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية وجمعيات ومنظمات وغيرها لتعمل في إطار مشروعات التمويل الأصغر وسط المجتمعات الفقيرة من خلال مشاريعها المختلفة مثل البرامج التنموية التي استطاعت أن تصل إلى الفقراء في مناطقهم الريفية مع تسهيل إجراءات التمويل وتنمي قدراتهم البشرية

تجاه هذه المشروعات من كيفية إدارتها والادخار والقروض وزيادة الدخل الأسر(هجو، 2009م، ص 34)

جاءت مشروعات التمويل الأصغر كإستراتيجية لمحاربة الفقر في شرائح المجتمع المختلفة التي بلغت نسبة الفقر39.1% حسب مسح الفقر في الولايات (المسح الأسري)، من هذا المنطلق كان هدف مشروعات التمويل الأصغر في شمال كردفان بمحليتي، أم روابة والرهد أبو دكنة واحدة من المشروعات التي تحد من ظاهرة الفقر والبطالة وسط المجتمعات الفقيرة في منطقة الدراسة (سياسات خفض الفقر شمال كردفان،2016م).

تركز الدراسة على مشروعات التمويل الأصغر للتنمية الاجتماعية في شمال كردفان بمحليتي أم روابة والرهد أبو دكنة باعتبارهم أحد وأهم النماذج التطبيقية لمشروعات التمويل الأصغر في السودان وشمال كردفان فضلاً عن وجود عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل في هذه المنطقة، فما هو دور مشروعات التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية في محليتي أم روابة والرهد أبو دكنة.

مشكلة البحث:

أن مشروعات التمويل الأصغر في محليتي أم روابة والرهد أبو دكنة بولاية شمال كردفان بموقعها استراتيجي ووفرة في الموارد الطبيعية، كما تمتاز بأراضي الرمال وغيرها مما جعلها عرضة لتغير المناخ من زحف صحراوي وجفاف وظهور ملامح الفقر في الريف والحضر، مما جعل كثير من المنظمات ومؤسسات التمويل الأصغر التدخل بمشاريع تخفيف حدة الفقر والمساهمة في تحقيق العملية التنموية في كافة جوانبها المختلفة، وهذا دفع الباحث للبحث هذه المشاريع والتعرف عليها ومدى مساهمتها في التنمية الاجتماعية في تحسين

الخدمات وما هي المعوقات التي واجهتها والإجابة عن التسول الرئيسي التالي: ما هو دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية بولاية شمال كردفان.

أهمية البحث:

تتركز أهمية البحث حول أهميتين هما:

1/ الأهمية العملية: تكمن أهمية هذا البحث في الاستفادة من نتائج الدراسة في المجال العملي وذلك بتوفير بيانات ومعلومات كما تساعد في وضع إستراتيجية التخطيط لمؤسسات التمويل الأصغر ووضع الحلول التي تعالج مشكلة الفقر والبطالة في مجتمع محليتي الرهد أبو دكنة و أم روابة.

2/**الأهمية العلمية:** تتمثل في المساهمة التي يضيفها البحث للبحث العلمي والاستفادة منها كمرجعية علمية يتطلع إليها الطلاب والباحثين في هذا المجال باعتبارها تحوي موضوعات هادفة للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. التعرف على أنواع المشاريع التي تساعد في الحد من ظاهرة الفقر وسط المجتمعات الريفية في محليتي أم روابة والرهد أبو دكنة.
2. التعرف على مدى إسهام مشروعات التمويل الأصغر في تحقيق الاستقرار. الاجتماعي في منطقة الدراسة بعد الاشتراك في مشروعات التمويل الأصغر.
3. تحديد التغيرات الاقتصادية التي حدثت في مجتمع محليتي أم روابة والرهد.

4. التعرف على التغيرات الاجتماعية التي طرأت من حيث تحسين مستوى خدمات الاجتماعية في مجتمع محليتي الرهد أبو دكنة وأم رواية.
5. التعرف علي التغير الاجتماعي والثقافي الذي حدث من خلال مشروعات التمويل الأصغر في محليتي الرهد وأم رواية.
6. التعرف على المعوقات التي تواجه مشروعات التمويل الأصغر في محليتي الرهد وأم رواية.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التالية:

يفترض الباحث أن مشروعات التمويل الأصغر تُساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية بولاية شمال كردفان محليتي الرهد – أم رواية، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. أن مشروعات التمويل الأصغر تؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحسين الخدمات الأساسية.
2. كما يفترض أن مشروعات التمويل الأصغر تحقق تنمية اقتصادية عبر زيادة الدخل والحد من الفقر.
3. مشروعات التمويل الأصغر حققت استقرار اجتماعي في مناطق. محليتي الرهد وأم رواية.
4. مشروعات التمويل الأصغر تواجه كثير من المعوقات والمشكلات في محليتي الرهد وأم رواية.

5. كما يفترض أن التمويل الأصغر ساهم في إحداث تغير اجتماعي في محليتي الرهد وأم رواية.

نوع ومنهجية البحث:

يستخدم الباحث في هذه البحث، المنهج الوصفي التحليلي ذلك لوصف تجربة مشروعات التمويل الأصغر في المجتمع وإبراز التغيرات التي طرأت على هذه المجتمعات في منطقة الدراسة وباستخدام منهج دراسة الحالة للدراسة الميدانية لعينة الدراسة والمنهج الإحصائي.

أدوات جمع البيانات:

يستخدم الباحث عُدة أدوات لجمع البيانات مثل:

الاستبيان: يصمم استبيان يحتوي على عُدة أسئلة للمستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر.

المقابلة المقننة: تستخدم لمقابلة مدراء وأصحاب المؤسسات التمويلية.

مجموعات النقاش: يستخدم هذا الأسلوب مع المجموعات المستفيدة من مشروعات التمويل الأصغر. وهذه المجموعات متباينة من حيث الفئات العمرية والمستوى التعليمي وبيئة السكن والمشروعات.

الملاحظة والمشاهدة العلمية البسيطة: تستخدم هذه الأداة لملاحظة ومشاهدة المجتمع والتعرف على طرق التعامل مع مؤسسات التمويل الأصغر وكيفية إدارة المشروع وحركة المجموعات الممولة.

كما يستفيد الباحث من: الكتب، الدوريات، النشرات، الأوراق الرسمية، التقارير، الصحف والمجلات والشبكة الدولية للمعلومات.

مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في المستفيدين من مشروعات التمويل الأصغر في المجتمعات الريفية بولاية شمال كردفان بمحليتي: الرهد أبو دكنة وأم روابة في مبادرة البنك الزراعي السوداني لتمويل الأصغر (أبسمى) وبنك الإبداع لتمويل الأصغر.

عينة البحث:

يركز البحث على المجتمع محليتي الرهد أبو دكنة وأم روابة التي شملها مشروع التمويل الأصغر من المؤسسات التمويلية ابسمى وبنك الإبداع لتمويل الأصغر الموجودة في المنطقة وذلك لدراسة الأثر الذي حدث في المجتمع وفق تقارير تلك المؤسسات التمويلية والبحوث الاجتماعية، ويتم حصر مجتمع البحث عن طريق نظام اختيار العينة العشوائية وتحديد عينة تمثيلية من المجتمع المدروس.

حدود البحث:

ـ الحدود المكانية: ولاية شمال كردفان محليتي الرهد أبو دكنة وأم روابة.

ـ الحدود الزمانية: 2013م – 2017م.

ـ الحدود البشرية: مجتمعات ولاية شمال كردفان المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر بمحليتي الرهد أبو دكنة وأم روابة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية والإفريقية

1/دراسة عبد الرحمن عبد القادر/فوزي بوسدراء

تناولت الدراسة دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة دراسة حالة دول الميناء (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ولقد انطلقت مشكلة الدراسة من السؤال الآتي: ما هو دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وارتكزت الدراسة على فرضية أن التمويل الأصغر يحد من البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد أستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف تحليل الوضع الراهن لمجتمعات تلك الدول، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: لتمويل الأصغر أثر على المشاريع الصغيرة، أن توفير التمويل المناسب للمشروعات المتناهية الصغر في الدول النامية يؤدى إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي، كما أن لتمويل الأصغر أثر على النشاط الاقتصادي، أيضاّ قد كان للتمويل الأصغر وعلى المشاريع الصغيرة أثر كبير على مستوى التوظيف في كثير من الدول بتخفيض البطالة وخلق فرص عمل جديدة (فوزي/عبد القادر ،بدون تاريخ، ص22)

2/دراسة محمد مصطفي غانم (2010م)

تناولت الدراسة واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، ولقد تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وما هو آفاق تطويره.

لقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية هي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار التمويل الأصغر الإسلامي وتوفير الخبرة والمعرفة بآليات التطبيقية لدى العاملين في مؤسسات الإقراض ومستوى وعى مؤسسات التمويل الأصغر.

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن محفظة التمويل الإسلامي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تشكل نسبة 15% من مجموع المحفظة النشطة لهذه المؤسسات وهى نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الطلب العالي على التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وانه يمكن تطبيق عدد من صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر، إن هذه الدراسة قد خرجت بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة أن تعمل مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين على تطبيق التمويل الأصغر الإسلامي وذلك بفتح نوافذ تمويل الإسلامي (غانم، 2010م، ص1-4).

ثانياً: الدراسات المحلية

1/ دراسة نوال محمد حسنين (1992م)

تناولت الدراسة تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتجربة بنك الادخار في تمويل مشاريع الأسر المنتجة بولاية الخرطوم عام 1992م. انطلقت الدراسة من المشكلة الآتية: ما هو التغيير الذي طرأ على الفئات المستهدفة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية هي أن نجاح المشاريع الممولة يعتمد على متابعة البنك الممول وتوفير مدخلات الإنتاج والتدريب على التقنيات الحديثة وتذليل الصعوبات، استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي كما اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية والثانوية.

وتوصلت إلى نتائج أبرزها: إن نجاح المشاريع الممولة يعتمد على متابعة البنك إلى جانب توفير مدخلات الإنتاج، ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة ضرورة الاهتمام بتدريب الأسر المنتجة قبل البدء في تنفيذ المشروع لضمان تحقيق الأهداف المنشودة كذلك ضرورة المتابعة اللصيقة للمشروع والتأكد من أن كل فرد يستطيع التعامل مع التقنية المستخدمة والعمل على الاستفادة من سياسة الدولة في تشجيع الاستثمار في جميع المجالات خاصة المجال الزراعي لأنه يخدم أهداف التنمية من خلال استيعابه للأيدي العاملة (حسنين، 1992م، ص23)

2/ دراسة هجو أحمد علي (2009م)

تناولت الدراسة (دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية) – دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية – فرع الأبيض، كانت مشكلة الدراسة تدور حول ما هو دور مشروعات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية، انطلق البحث من فرضية إن للتمويل الأصغر دور في التنمية الاجتماعية استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كما أعتمد على المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات وتمثلت البيانات الأولية في استبيان تم تصميمه من قبل الباحثين، أما المصادر الثانوية فقط اعتمدت على تقارير بنك السودان وتقارير بنك الادخار والمراجع والدوريات المتعلقة بموضوع البحث كما استخدمت الدراسة العينة العشوائية المنتظمة (علي، 2009م، ص7).

3/ دراسة محاسن عثمان محمد حاج نور(2009م)

تناولت الدراسة وسائط التمويل الأصغر في السودان للفترة من (1996 ــ 2008م)، انطلقت مشكلة الدراسة من الإشكالية الآتية: ما هي الأسباب التي أثرت على وسائط التمويل الأصغر خلال فترة الدراسة، ارتكز الباحث علي فرضية إن للوسائط التمويل الأصغر دور مهم في التنمية إذا تم تفعيل دورها، اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والتحليلي والإحصائي، خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها:

وجود وسائط مالية متخصصة تؤدي الي توفير التمويل المشروعات الصغيرة، وإن غياب مؤسسات الضمان المالي للفئات المستهدفة يؤثر على نجاح المشروعات الصغيرة، أوصى الباحث بضرورة خفض تكلفة القروض الصغيرة للعمل من خلال المجموعات القاعدية، وأهمية قيام مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية بتوفير تدريب متخصص للموظفين لتجويد أدائها (حاج نور، 2009م، ص5).

4/ دراسة انتصار البشير عثمان(2010م).

تناولت الدراسة دور التمويل الأصغر في التنمية (دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم)، كانت مشكلة الدراسة تدور حول ما هو دور التمويل الأصغر في تنمية المجتمع، ارتكز الباحث على فرضية أساسية هي إن مؤسسات التنمية في ولاية الخرطوم دور في تحقيق التنمية، استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي، خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها إن التمويل الأصغر يلعب دور مهم في التنمية وزيادة الدخل، أوصى الباحث بضرورة التمويل للمشاريع ذات الطابع الإنتاجي أكثر من ذات الطابع التجاري وابتكار وسائل تمويلية متعددة (عثمان، 2010م،ص3)

5/ دراسة محمود عثمان عبد الله (2011م).

تناولت الدراسة التمويل الأصغر وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولاية القضارف، تلخصت مشكلة البحث في ما هو أثر التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية لولاية القضارف؟ انطلق البحث من فرضية أساسية هي إن التمويل الأصغر يؤدى إلى زيادة دخل الأسر، أستخدم الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الميداني للعينة العشوائية

خلصت الدراسة إلي عدد من النتائج يمكن تلخيصها في الأتي: التمويل الأصغر يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية وتركيزه في المدينة بدلاً من الريف ويقدم للفقراء والمنتجين، أوصى الباحث بضرورة التركيز على تمويل قطاع المرأة والأسر المنتجة وزيادة مبالغ التمويل (عبد الله، 2011م وص10).

6/دراسة رياض عمر على طه(2012م)

تناولت هذه الدراسة تقييم أداء مشروعات التمويل الأصغر في السودان دراسة حالة (حاضنات الخريجين) في فترة 2009ــ 2012م كانت مشكلة الدراسة تدور في أن البطالة المتزايدة في وسط الخريجين قد أصبحت من أكبر المشاكل التى تواجه الدولة، وقد تضمنت الدراسة فرضية أساسية أن سوء إدارة المشروعات الصغيرة الناجم عن عدم خبرة الخريجين تؤدى إلى فشل كثير من مشروعات التمويل الأصغر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستبيانات لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة بعدة نتائج أهمها عدم كفاية التمويل، وضعف في الأداء الإداري ناجم عن عدم الخبرة ونقص التدريب، وقد أوصت الدراسة بأن زيادة معدلات التمويل الأصغر لابد أن تصاحبها مجهودات مماثلة في مجال التدريب من خلال حاضنات الأعمال، وتطوير مقدرات المشرفين على مشروعات التمويل الأصغر (طه، 2012م،ص11).

7/ دراسة مناهل خلف الله عبد العظيم (2014م)

تناولت الدراسة دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المجتمع المحلي، (دراسة الحالة الريف الجنوبي لمحلية أم درمان)، ارتكزت الدراسة على فرضية أساسية إن المشروعات التمويل الأصغر لها دور في تنمية المجتمع، وإن مشكلة الدراسة تتمثل في التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المجتمع المحلي في محلية أم درمان.

استخدمت الباحثة المنهج الإحصائي وقد صاغت استبيان تم تطبيقه على مجتمع الدراسة واستخدمت أدوات المقابلة والملاحظة وتوصلت الدراسة إلى **نتائج** أهمها أن المشروعات

التجارية هي الأكثر إقبالاً من قبل الممولين، إن معظم المشروعات لما لها من دراسة جدوى إلا أن أثر المشروعات لم يكن ملموساً والاستفادة من هذه المشروعات كانت شخصية أكثر من مجتمعية.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تنفيذ حزم التمويل الأصغر وفقاً لحاجة المجتمع المحلي، بعد إجراء الدراسات والمسوحات الميدانية، وضرورة توجيه التمويل إلى مظلة التدريب ورفع قدرات المتعاملين مع التمويل الأصغر. (عبد العظيم، 2010م،ص10)

التعليق علي الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الباحث للدراسات السابقة يلاحظ أن هنالك اهتمام متزايد بموضوع التمويل الأصغر الذي أصبح واحد من البرامج الإستراتجية لتي تواجه تحديات ظاهرة الفقر ومحاربة البطالة وزيادة الدخل من خلال تمويل المستفيدين، عبر تبني المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لسياسات التمويل الأصغر.

تناولت بعضها الدور الذي تلعبه المؤسسات التمويلية في التنمية وركزت على النواحي الاقتصادية في المشروعات الصغيرة التي تحقق أرباح اقتصادية وسط المجتمع مع إهمالها للجوانب الاجتماعية والتغيرات التي طرأت في المجتمعات، وهذا يعتبر محور موضوع التنمية الاجتماعية ومقاصدها من وجهة نظر الباحث.

أن الباحث **استفاد** من هذه الدراسات في إثراء الجانب النظري الذي يخص الدراسة، وأيضاً استفاد منها في منهجية الدراسة الحالية، بالإضافة إلى **استفادة** الباحث من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها تلك الدراسات مما يتيح إمكانية الإضافة التطبيقية، وقد جاء من خلال الملاحظة ما يميز الدراسات السابقة عن هذه الدراسة أغلبها ركزت على دور مؤسسات

التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة للأسر المنتجة في الريف والمدن الكبيرة، مع أن الدراسة تناولت مشروعات التمويل الأصغر في المجتمعات المستفيدة المختلفة الناشطة اقتصادياً التي تم تمويلها من قبل المؤسسات التمويلية المختلفة في محليتي الرهد وأم روابة في ولاية شمال كردفان.

جاءت هذه الدراسة لمعالجة أوجه القصور التي لم تتناولها الدراسات السابقة، كما أن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الاجتماعية التي تتناول مشروعات التمويل الأصغر كدراسة متخصصة في ولاية شمال كردفان يستفاد منها في التخطيط الاجتماعي والتنموي لمجابهة ظاهرة الفقر والبطالة المتزايدة وسط الشرائح الضعيفة في ظل التحديات التي تواجه الفقراء.

المبحث الثاني

مفاهيم ومصطلحات البحث

مفهوم الدور:

في اللغة العربية يقال دار الشيء دوراً ودوراً، واستدار وأدرته أنا ودورته وإدارة غيره. (بن منظور الإفريقي المصري، بدون تاريخ، ص 382) في اللغة الإنجليزية جاء مفهوم الدور Role في المورد جاء بمعنى الوظيفة.(البعلبكى=، 1991م، ص 794) في علم الاجتماع يرى بارسونز وغيرة من علماء البنائية الوظيفية إن الدور بمثابة التوقعات المعيارية للفعل بالنسبة لأوضاع اجتماعية معينه (محمد، 1987م، ص445) كما جاء مفهوم الدور بمعنى الوظيفة وهو السلوك الذي يقوم به الجزء من اجل بناء الكل(عبد العال وآخرون، 1991م-1992م، ص169-173)

يشير معنى الدور إلى السلوك الذي يقوم به شخص معين، أو مجموعة الأنشطة التي يمارسها أي فرد يشغل موقع معين بغض النظر عن أي شخصية قائمه بهذه الأنشطة. أيضاً يشير مصطلح الدور في الخدمة الاجتماعية بأنه نسق من التوقعات تتعلق بسلوك شخص تجاه الآخرين يشغلون مراكز أخرى وهذا يسمى الدور المتوقع، الدور يتكون من توقعات معينه يدركها الشخص على أنها ملائمة للسلوك الذي ينتهجه ويسمى الدور الذاتي، يتكون الدور من أنماط سلوكية صريحة يسلكها الشخص شاغلي مراكز أخرى ويسمى الدور العلمي' قد يمارس الشخص دوراً معيناً يتعارض مع التزامات وتوقعات دور آخر أو عده أدوار ويسمى صراع الدور.

وقسم الدور في مواقع كثيرة على عده اتجاهات أساسية هي:

ـــ الدور يعني المعايير والتوقعات المرتبطة بمراكز ما.

ـــ الدور يعني محصله ظروف نفسية واجتماعية ويدل على أفعال الأعضاء المتوافقة مع البناء الاجتماعي.

الأساليب التي يؤدى بها الأشخاص السلوك في الموقف حسب المعايير المنظمة(خاطر، بدون تاريخ، ص154)

في إطار هذه المفاهيم والتعريف توصل الباحث إلى التعريف الإجرائي التالي:

الدور وهو يعنى مدى المساهمة الوظيفية التي تؤديها المشروعات التمويل الأصغر أو هو الدور الذي تقوم به المؤسسات في التنمية الاجتماعية اتجاه المجتمع من خلال مشروعات مختلفة بدعم معنوي ومادي عبر شراكات واضحة تحقق الأهداف المنشودة.

أو هو عبارة عن الالتزام الذي يؤديه الفرد أو المؤسسة التمويلية للمجتمعات عبر مشروعات تنموية تحقق التنمية في كافة المجالات وهو دور الذي يؤديه الفرد أو المؤسسة لدعم المجتمع والنهوض به اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

مفهوم المشروعات:

المشروعات والمشاريع كلها مفردها مشروع.

في اللغة العربية يقال شرع الورد يشرع مشرعاً ومشروعاً تناول الماء بغية، وشرعت الدواب في الماء تشرع وشروعاً أي دخلت(بن منظور، بدون تاريخ، ص179).

يقال شرع فلان بعمل كذا هي أي أخذ يفعل، والمشروع هو الأمر يهيأ ليدرس ويقرر مشروعات (معجم الوسيط، ب1، ص497). في اللغة الإنجليزية يقال project بمعنى خطة

مشروع يصنع الخطوط ليظهر خصائص شيء ويعطي فكرة صحيحة عن شيء (البعلبكى ، بدون تاريخ ، ص728).

في علم الإدارة تأخذ لمعنى المنشأة والمشاريع والمشروعات بمعنى المنشآت هي تهدف إلى إشباع حاجات الناس أو المساعدة على هذا الإشباع والبعض يكون فردي والآخر يكون في شكل شركه أو مساهمه(حسين، بدون تاريخ، ص43).

وقد أتضح أن المشروع قي علم الإدارة يمر بعده مراحل تتمثل في الآتي:

1. مرحله التدابير الأولية.
2. مرحله التدابير التفصيلية ويتم فيها حساب رأس المال وتقدير إجمالي الدخل المنتظر وحساب تكاليف التشغيل.
3. مرحله دراسة النتائج للتثبيت وصحة التقديرات بحيث تشمل الآتي:

أ.السلعة المطلوب إنتاجها.

ب. زمن تكوين المشروع.

ج. حجم المشروع.

د. الشكل القانوني للمشروع.

هـــ. تمويل المشروع(حسين، بدون تاريخ، ص9)

في علم الاقتصاد فالمشروع هو كل تنظيم يؤدى إلى الإنتاج والمبادلة أو تداول الأحوال والخدمات بغرض الحصول على الربح ويكون المشروع مستقلاً مالياً عن كل مؤسسه أخرى(عبد الصبور،1973،ص9).

هنالك تعريف آخر للمشروع هو الوحدة الاقتصادية الإنتاجية التي تتجمع فيها العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي(حسين، بدون تاريخ، ص9)

في علم الاجتماع عرف المشروع بأنة الوحدة الأساسية التي تطورت منها خطط التنمية وانه يعد أحد المصادر الهامة لتعرف على إنجازات الخطة وما حققته من أهداف أو من صعوبات، كما يمثل المشروع الوحدة الأساسية، عموماً يعرف بأنة الوحدة الأساسية التي تشغل الخطة والموارد والإمكانيات والاستثمارات من أجل إنتاج التنظيم والتوليف بين عناصر الإنتاج لإنتاج السلعة أو خدمة تحقيق الاكتفاء الذاتي(عبد العظيم، 2014م، ص10)

وقد عرف المشروع بأنه إجراءات محددة وظيفياً ومكانياً وزمانياً واقتصادياً لها مهمة هادفة ويمكن ان يشكل المشروع جرءاً من برامج أكثر شمولاً (صندوق التنمية، 2011م، ص20)

وجاء في إحدى وثائق الأمم المتحدة أن المشروع هو فعل اجتماعي مقصود وموجة يسعى إلى تعبئة موارد متاحة في المجتمع ليديرها إدارة علمية وجماهيرية من خلال تنظيم واضح البناء والعلاقات والاتصال يقصد به التأثير في بعد أو جانب أو عملية اجتماعية أو جماعة أو فئة اجتماعية لتغييرها أما تغييراً كلياً أو تغيير جزيئاً في مكوناتها ووظائفها

يرى بعض أخر أن المشروع يشمل العناصر الآتية:

1. تدفقات خارجية تسمى مدخلات أو موارد أو تكاليف.
2. مخرجات أو منافع أو إنتاج أو عائدات تعكس هدف المشروع.
3. حيز مكاني.
4. فترة زمنية تمثل عمر المشروع.

5. إدارة المشروع ويمتلكها الأفراد أصحاب المشروع أو المشاركين فيه حيث توجد ثلاثة دعامات أساسيه لابد من توافرها في أي مشروع وهي:

أ. توفير التمويل المناسب بشروط ميسره.

ب. المكان المناسب لإقامة المشروع.

ج. توفير المعونة الفنية اللازمة.

يرى البعض أن المشروع الاجتماعي هو الذي يترجم (بخيت، 1995م، ص19-20)عمليات التخطيط الاجتماعي وقواعده ويأخذ من العملية التنموية جوهرها وروحها من خلال المفاهيم والمصطلحات يرى الباحث أن التعريف الإجرائي للمشروع.

أن المشروع هو عبارة برنامج أو نشاط له أهداف معينة يسعى إلى تحقيقه من خلال الاستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة. مستوعباً جهود المجتمع وطاقاتهم نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع توفير الدعامات المالية والفنية والزمانية والمكانية.

مفهوم التمويل:

يعد التمويل احد فروع النظرية الاقتصادية فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة يعرف بأنة فن وعلم نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة.

مفهوم التمويل الأصغر:

إن التمويل الأصغر له عدد من المفاهيم والمصطلحات يمكن استعراضها في الآتي:

يعرف معجم المورد التمويل الأصغر بأنة (عبارة عن جميع الاعتمادات اللازمة له أو الاعتمادات المجموعة أو المخصصة للاستثمار) ويشير إلى أن الموارد المالية لدولة أو شركة

أو فرد هي تدبير الموارد المالية واستخدامها، وبهذا فان كلمة تمويل تعنى الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة. (رمضان، 1996م، ص16)

حيث يعرف مصطلح التمويل الأصغر في اللغة الإنجليزية microcredit القروض الصغيرة، microdebt المديونية الصغيرة، microfinance التمويل المتناهي الصغر أو التمويل الأصغر. (فوزي/عبد القادر، بدون تاريخ،ص67)

حيث يشير مصطلح التمويل بأنة تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة المبعدين بصورة منهجية من النظام الرسمي. (دليل التنظيم ،2012م، ص13)

يقول بعض الاقتصاديين مثل آدمز وآخرون أن مفهوم التمويل الأصغر يشمل أعمال المدير المالي المسؤل في المنشأة أو المؤسسة إلا أن هذا التعريف لا يراعي مسألة الاختلاف في مسئوليات المدير المالي من منشأه لأخرى.(الكرم، 2003م، ص 48)

يعرف مفهوم التمويل مرة أخرى هو تلك العملية التجارية التي تستخدم النقدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو أن التمويل يختص بكل ما يحدث في المؤسسة أو المنشأة حسب التعريف، أن هذا التعريف جامع، ويرى بعض المختصين أن التمويل يختص بعملية الحصول على الأموال وإدارتها لاستخدامها في المنشأة أو المؤسسة، وهذا التعريف محدود نسبياً يحصر دراسة التمويل في جانبين هما الخصوم ورأس المال في ميزانية المنشأة دون التعرض لجانب الأصول(عبد الله، 1986م،ص23-25).

أيضاً التمويل الأصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل (الودائع والقروض والدفعيات وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخول المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر، أو هو مجموعة من الخدمات المالية المصرفية مثل الائتمان

والإيداع والادخار والتأمين وتحويل الأموال وغير المالية مثل التدريب والاستشارات للفقراء الناشطين اقتصادياً وأصحاب المشروعات الصغيرة بأبسط ضمانات على نحو مستدام (يوسف، 2014م، ص61).

أن بنك السودان المركزي يقصد بمفهوم كل تسهيل مالي ممنوح للفقير النشط اقتصادياً أو مجموعة من الفقراء النشطين اقتصادياً بحيث لا يتجاوز20000 عشرين ألف جنية للفرد وحسب ما يقرره البنك من وقت لأخر لذلك لمساعدتهم وتزويد احتياجاتهم الخدمية وتوفير فرص عمل (بنك السودان المركزي، بدون تاريخ، إصدارة رقم4)

نلاحظ أن التسهيل المالي الذي يقدمه البنك للفقراء غير ثابت يتغير وفق لسياسات الاقتصادية والمصرفية للبنك.

عموماً أن التعريف الإجرائي لتمويل الأصغر هو عبارة عن تقديم حزمة من الخدمات المالية وغير المالية للفقراء الناشطين اقتصادياً المبادرين والممارسين من ذوي الدخل المحدود بهدف تحقيق تغيير في النمط الاقتصادي والاجتماعي من تحسين مستوياتهم المعيشية في الحياة أو بمعنى أخر تحقيق تنمية اجتماعية شاملة من خلال تمويل مشاريع تستوعب مقدراتهم المالية والعقلية ومواردهم الطبيعية.

مفهوم التنمية:

التنمية في اللغة العربية تأتى بمعنى النماء وتعنى الزيادة ويقال نمى، ينمى، نمياً ونماءاً بمعنى زاد وكثر.(بن منظور،الجزء الثاني، ص215-217)

التنمية في اللغة الإنجليزية Development جاءت بمعنى تطوير ونماء ونمو(البعلبكي، بدون تاريخ، ص267)

التنمية من المنظور السياسي هي تعليماً أحسن وصحة أوفر، ومسكناً أنسب ووسائل اتصال ونقل كفأه ارخص، وإحلال الآلة محل الجهد البشرى،تنوع كبير في السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمان والمكان والسعر المناسب والبحث عن مكانة قوة النفوذ والكرامة بين الشعوب (يسين،1969م، ص10)

أما التنمية من المنظور الاقتصادي فهي تعنى توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تحقق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي. (يسين، 1969م، ص15)

التنمية عرفها علماء الاجتماع هي إدارة التغيير في الاتجاه الذي يسعى إليه المجتمع لينتقل من الحالة الذي ينبغي أن يكون أيضاً هي التحرك العلمي والمخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايدولوجيات تحقق التغيير وانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها إلى مرحلة أفضل وبمعنى هي عملية تغيير ثقافي موجه إلى المجتمع للمشاركة في التغيير وتوجيه الانتفاع نحو النمو والتقدم. (بخيت، 1995م، ص13)

عموماً يمكن نوضح أن المفهوم الإجرائي لتنمية الاجتماعية هي عملية تغيير مفاهيم وقناعات وتعديل سلوك وتحريك جهود المجتمع في النظم الاجتماعية من مرحلة تقليدية إلى مرحلة أكثر حداثة تحقق ألآمن والاستقرار وتحسين ظروف الحياة المعيشية (الرفاهية) والنمو، والتنمية تعنى التنمية الشاملة تنمية كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الثقافية والسياسية بمعنى أخر تحقق الجدوى الاقتصادية والكفاءة البيئية والقبول الاجتماعي هذه المسلمات تمثل منصة التنمية الإنسانية.

التنمية والنمو:

أن التنمية سلسلة متكاملة من العمليات لإحداث التغيير في الجوانب البنائية والوظيفية بحيث يتحقق التكامل والاتساق بين كل مجالات وقطاعات النشاط في المجتمع من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية على أساس تضافر الجهود الحكومية والأهلية في مناخ ديموقراطي لتحقيق الأهداف وزيادة مشاركة كل القوى الاجتماعية في المجتمع في صنع قرارات التنمية وتنفيذها والاستفادة من عائدة ومردودها. (أبو المعاطي، 2012م، ص19-20).

إن النموgrowth لغوياً يعنى الزيادة والنمو أي كمية يعنى زيادتها فإن النمو الاقتصادي يقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل الدخل القومي والفردي الحقيقي بما يحقق رفاهية لأفراد (أبو المعاطي، 2010م، ص189)، ظاهرة نمطية تلقائية من صنع الطبيعة تخضع لعواملها وظروفها، ويحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي في جانب معين من جوانب الحياة باعتباره تغيراً كمياً أكثر منة كيفياً يحدث في كل المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.

في إطار ذلك يمكن أن نحدد أهم الاختلاف بين النمو والتنمية في الفروق التالية:

- النمو عبارة عن تغير تلقائي لا إرادي يتم بفعل الطبيعة ويخضع لعواملها وتتحكم فيه ظروفها دون تدخل الإنسان.
- بينما التنمية عبارة عن إحداث تغيير إرادي مقصود أي تغير مخطط وهادف يتم عن طريق جهود بشرية منظمة لتحقيق أهداف محددة سلفاً.

- النمو عبارة عن تطور بطئ وتحول تدريجي تتوقف درجة بطئه ومدى تدرجه على ظروف الطبيعة وعواملها.

بينما التنمية تحتاج إلى تغيير بنائي ودفعة أو سلسة من الدفعات القوية للخروج من الركود والتخلف إلى التقدم والرقى في إطار إستراتجية ملائمة لتحقيق الأهداف.

- النمو زيادة ثابتة أو مستمرة في جانب واحد معين من جوانب الحياة، بينما التنمية تحقق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة زمني محددة وتشمل أكثر من جانب.
- النمو تغير كمي ويتسم بالسطحية، والتنمية إحداث تغيير كمي وكيفي وتتسم بالعمق والسرعة.
- التغير الناتج عن النمو يتميز بالتغيرات البنائية التي تحدث في البناء الاجتماعي والاقتصادي وللمجتمع، بينما تتميز التنمية بالدرجة الأولى بمجموعة التغيرات البنائية والوظيفية في كآفة الجوانب المجتمعية، وان التغيرات التي تحدث في النمو ضئيلة إذا ما قورنت بالتنمية أما التغيرات الوظيفية هي ضخمة نسبياً بمقارنتها بما يحدث من تغيرات التنمية.
- النمو ظاهرة تلقائية صعب قياس عائدها لعدم القدرة على تحديد نقطة بدء هذا النمو في أي ظاهرة من الظواهر وعدم وجود مقاييس خاصة في جوانبه الاجتماعية، بينما التنمية يمكن قياس عائدها بطريقة كمية من خلال مقاييس التنمية التي من خلالها معرفة ما حققته البرامج التنموية من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف وايجابيات هذه البرامج وسلبياتها.

هنالك أوجه تشابه بين كل من النمو والتنمية:

- عملية التغير بها واضحة وهى بالجوانب الكمية أكثر من الكيفية.

- قد تكون في الكم والكيف ولكن لا تكون في جانب واحد وهو الكم فقط.

هنالك علاقة وثيقة جداً بين النمو والتنمية وهو التغير فالتغير هو عملية التحول من حالة إلى أخرى أو هو التحول.

في الاتجاه دون أن يكون لهذا الاتجاه مسار كأن يكون للأمام او الخلف (عقار،2009م، ص21)

مفهوم الفقر:

الفقر في اللغة اصطلاحاً هو الفقر ضد الغني مثل الضعف والفقر لغة الرديئة، الفقير الذي لا شيء له والفقر الحاجة وفعلة افتقار والنعت فقير (ابن منظور، 1949م، ص60) وأيضاً الفقر هو العجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية.

الفقر في اللغة الإنجليزية poverty حيث عرف بأنه هو العجز وعدم القدرة ويرى آخرون أن الفقر هو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، ويرى آخر أن الفقر يعنى عدم امتلاك أي شيء، أي أن الملكية هي المصدر الوحيد للدخل، فمن لا يمتلك شيئاً لا يتوفر له دخل يعيش بة، هناك رأي ثالث يستند إلى معيار الدخل الذي إذا انخفض إلى مستوى معين في السنة فهو يعنى وجود فقر (النعيم، 2009م، ص87).

ويطلق علية البعض الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع (عبد الرازق، 2001م، ص19)

يحدد بعض الباحثين ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر هي:

- البعد الأول: هو الماديات فهي تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقراً.

- البعد الثاني: هو إدراك المرء لحالته، فالمرء عندما يحسب وجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها.

- البعد الثالث: كيف يرى الآخرين الفقير، حيث يختلف إدراك الفقير لحالته مع رؤية الآخرين.

تتأثر تلك الأبعاد الثلاثة بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية والثقافية المتواجدة فيه.

التعريف الذي يقترحه البنك الدولي للفقر وهو الذي يقول بان الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوي المعيشة وهو تعريف يمكن اعتباره على انه يمثل إجماعاً علمياً على أقل تقدير فيما يتعلق بدراسة ظاهرة الفقر. بالحد الأدنى لمستوى المعيشة، والإجابة على هذا السؤال عادة ما تستخدم في الأدبيات لتحديد ما يسمى بحد الفقر أو خط الفقر والذي يصنف من لا يستطيع الحصول على دخل أعلى منه بأنه فقير (ولاء، 2017م، ص26).

المفهوم الإجرائي للفقر بأنة العجز عن عدم توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية (الصحة، تعليم، مياه، سكن) أو بأنة عدم إشباع رغبات الإنسان من الخدمات الضرورية وتحسين مستوى الحياة.

المبحث الثالث

النظريات المفسرة للبحث

تمهيد

نظرية التنمية تعنى بأنها إعادة رؤية تنقيح المعرفة السابقة في الإطار العام للقضايا المتنوعة والمعارف الجزئية بوصفها الأطر التفسيرية واسعة النطاق وهو ما يعرف بالنظريات الصغرى في التنمية كالنظريات التي تفسر بعض قضايا التنمية ضيقة النطاق كالتنمية الريفية أو التصنيع أو التحضر بمفردها ولقد اختلفت النظريات في اعتبار نظرية التنمية جزءاً من العلوم الاجتماعية بذاتها (أبو المعاطي 2012م، ص221).

نقصد بنظرية التنمية هي النظريات التي تعالج التنمية في الدول النامية ولكن وذلك لا يكتمل بغير أن ندرك نظريات التخلف أو أسباب التخلف وبغير أن نعرف النظريات التي تعالج التنمية في الدول المتقدمة التي نسميها نظريات التنمية والأمور هنا متشابكة بمعنى أن النظريات تفسر لنا أسباب التخلف تقدم لنا متطلبات منطقياً طريق القضاء عليه بإزالة أسبابة بمعنى أن تنمية الدول المتقدمة ترتبط بظروف الدول المتخلفة ارتباطاً سنجد في نظرية التنمية المثلث الذي حددنا به مفهوم التنمية الشاملة بأضلاعه الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ففي المجال الاجتماعي يقسم الدكتور سعد الدين إبراهيم النظريات الاجتماعية في التنمية إلى ثلاثة مجموعات طبقاً لنوع المتغيرات التي تستند إليها كل مجموعة طبقاً لمصدر ومسار التغير الاجتماعي المنشور في اتجاه التنمية هي اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات ideal type of index Models ويقوم هذا النوع من التنظيم على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف وتصبح أيديولوجية التنمية

محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات أي مجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم.

اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري The Acculturation Diffusion Model

يذهب هذا الاتجاه إلى أن التنمية باعتباره شكلاً من أشكال التغيير الاجتماعي تتم بواسطة الانتشار الثقافي الحضاري بمرور واستمرار عملية الانتشار تتحول المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية.

اتجاه تغيير الأفراد نفسياً Model individual psychological change يركز هذا الاتجاه على أن التنمية رهن بتغيير أفراد المجتمع قيماً وحوافز سلوكاً فالمجتمعات التي حققت تنمية في الماضي أو التي تحققها في المستقبل وقد كانت نفوسهم مليئة بالطموح والابتكار والرغبة العارمة في هذا الاتجاه والقدرة على التقمص الوجداني وهؤلاء الأشخاص هم الذين يحملون على أكتافهم مهمة نقل مجتمعهم من التخلف إلى الحداثة والتقدم(محمد، 1979م، 58).

لمناقشة نظرية التنمية فأنة من الأفضل مناقشتها في ضوء ارتباطها بكل من الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الرأسمالي حيث لكل منهما اتجاهاته وأسسه.

إن الاتجاه الرأسمالي أن تأثير الدوافع والاتجاهات والقيم والمعتقدات من أهم العوامل المعوقة للتنمية والمؤكدة للتخلف ومن أهم النظريات المفسرة لذلك نظرية التحديث.

حيث يؤكد الاتجاه الاشتراكي أن تأثير الجوانب المادية والتاريخية والتي يجب فهمها من أجل تفسير ظاهره التخلف وتحقيق التنمية من أهم النظريات المرتبطة بهذا الاتجاه نظرية التبعية ولذ سيتم هاتين النظريتين(أبو المعاطي 2012م، ص221).

نظرية التحديث:

هي أحد النظريات المفسرة لتنمية وتشمل العديد من التصورات ووجهات نظر علماء الغرب لتفسير ظاهرة التخلف المجتمعات النامية والسبل الممكن إتباعها لتحقيق التنمية.

فكرة التحديث الحضاري ترتبط في نظر أغلب علماء الغرب بفكرة صياغة الغرب للمجتمعات التقليدية (النامية) فالتحديث كمفهوم سيوسيولوجى يرتبط بعدة توجيهات أيديولوجية وسياسية وفكرية كلها تدور حول استعارة النظم الغربية وإحلاله محل النظم المتخلفة السائدة داخل العالم النامي أو المتخلف.

يقصد بالتحديث التغير الثقافي الدينامي من المنطلق من القارة الأوربية في العصر الحديث والذي كانت له آثاره العالمية، وهذا يعنى أن التحديث عملية تغير ذات نوعية معينة في اتجاه محدد يحاكى أساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة، وهذا يعنى بالنسبة للدول النامية المدخل الهادف إلى التحرر من الوضع التقليدي في مجالات الثقافة والاقتصاد والخدمات شريط ان يكون ذلك مرتبطاً بغالبية أفراد المجتمع.

فالتحديث لها جانبان هما جانب بنائي وجانب فردى سيكولوجي اجتماعي.

بالنسبة العوامل البنائية فهي تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمات والوحدات الاجتماعية التي تتسم بالاستمرار النسبي كالجماعات القرابية والسياسية والاقتصادية وأساليب الضبط وطبيعة الأدوار الاجتماعية والبناء الطبقي (السروجي،2012م –ص86–87).

ولقد حدد بلاك أن عملية تحديث المجتمع تمر بمراحل التالية:

مرحلة الإيقاظ: وهى المجتمع التقليدي عندما يواجه أفكار ونظم وخبرات حديثة تظهر بداخلة أصوات تطالب بالإصلاح.

مرحلة تكامل قيادة التحديث: ويتم ذلك بوجه خاص على المستوى السياسي حيث تشهد القيادة انتقالاً من التقليدية إلى التحديث.

مرحلة التحويل الاقتصادي والاجتماعي: فينتقل المجتمع من زراعي إلى صناعي.

مرحلة التحديث والتقدم: تتمثل في ظهور حماية إعادة تنظيم أساسي للبناء الاجتماعي للمجتمع ككل وتنشط مصادر الثروة وتكثيف الجهود المتنوعة بشك متكامل نتيجة استخدام الوسائل والأدوات الحديثة ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع الغربي هو النموذج.

(ابو المعاطي2012م، ص223).

الانتقادات التي واجهت لنظرية التحديث:

لقد واجهت نظرية التحديث العديد من الانتقادات من أبرزها أن هذه النظرية تجاهلت الظروف التاريخية لدول النامية والدور الذي لعبة الاستعمار في الاستنزاف والاستغلال لتلك الدول النامية وإجهاض أي محاولة تنموية.

سعت هذه النظرية بصورة مختلفة وملتوية إلى استمرار تبعية الدول النامية للدول المتخلفة من خلال محاكاة أساليب الحياة.

حاولت النظرية الرأسمالية الغربية جعل التقدم مرادف لمحاكاة الدول الغربية ويعنى تخلى بقية الشعوب تراثها الحضاري وتقلد الغرب.

حاولت النظرية الرأسمالية الغربية تأكيد أن التخلف حالة متأصلة في الدول الفقيرة في محاولة لإيهام هذه الدول بصعوبة التخلص منة ومن ثم تتصاعد إمكانية التبعية.

أصحاب الاتجاه الانتشاري يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبنى اللبرالية بأشكالها المختلفة من أجل التنمية.

أن نظرية التحديث أسهمت في تزيف وعى مجتمعات العالم الثالث.

إن المساعدات الأجنبية التي تقدم للدول النامية في شكل منح أو القروض أو في شكل خدمات وإعانات ثقافية وتكنولوجية وإرسال مساعدين فنيين تتخذ كوسيلة وأسلوب بدعم هيمنة الدول الرأسمالية على الدول النامية.

إن عملية التحديث تزيد من عملية الاستهلاك وهى قوة مدمره للتنمية نفسها خاصة الدول التي تنتشر فيها المحاكاة (السروجي، 2010م- ص95).

نظرية التبعية:

هذا الاتجاه يطور أفكار ماركس التقليدية بما يتماشى مع الظروف الدولية التي شهدها القرن العشرين وبدأت هذه الدراسة بكتابات بول باران(Baran) في كتاب الاقتصاد السياسي للتنمية واستمرت في أعمال جون أندر فرانك (A.G.Frank) أحدثت أصلاحاً راديكالياً للمسائل التي طرحتها الدراسة لتنمية وأحيت التحليل الماركسي للنسق الاقتصادي الاجتماعي الشامل للرأسمالية والعلاقات المركبة للاستعمار والتبعية.

التبعية هي تصف حقيقة أن دول العالم الثالث قد خضعت خلال الفترة تاريخية معينة، لم تزل ممتدة حتى الآن لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي وأن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدولة قد أعيد تشكيلها بواسطة القوى الرأسمالية ولصالحها قد أنتجت تلك العملية التاريخية أثاراً اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة حيث أدى إلى تفكك العلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الدول التي خضعت للسيطرة الرأسمالية.

قد أدى ذلك استمرار التبعية حتى بعد نيل استغلالها السياسي وهذا يخدم أهداف الدول الرأسمالية التي تعرف في نظرية التبعية بدول المركز والدول النامية بدول الهامش وترى

مدرسة التبعية أن جوهر القضية يتمثل في الأساس القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم الثالث وتؤكد ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة (الفتاوي، 2011م، ص57) ومن المفكرين الذين نادوا بهذا الاتجاه بول بران (paul paran) وسيلصو فرتادو(Ceslo.F) ود. سانتوس D. SANDOS وأندرية جو ندار فرانك (A.G Frank) الذي يرتبط أكثر من غيرة أن استمرار فقر العالم الثالث هو انعكاس التبعية وأن فترات الرأسمالية والاستثمار فرض تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج على بلدان العالم الثالث التي كانت تتجه أصلاً لتصدير المحدد وتعتمد على تلبية احتياجات القوى الإمبريالية من المواد الخام. ويرى شارل بتلهايم أن المجتمعات النامية تعيش حالة تبعية تتجلى في مستويين هما:

1/ المستوى السياسي

2/المستوى الاقتصادي

يقصد بالتبعية السياسية أن مجتمعات العالم الثالث لا زالت تربط علاقات سياسية مع المستعمر وارتبط بأسلوب معايشها وثرواتها على أوجه نشاط الصفوة الاقتصادية في المركز، بالإضافة إلى فساد رجال السياسة والقياديين من البلدان التابعة وتتميز البلاد التابعة بعدم الاستقرار السياسي والانقلاب على الأنظمة.

أما المستوى الاقتصاد فهو نتاج لتبعية السياسية ونتيجة لهذه العلاقة غير متكافئة نجد أن معظم شعوب العالم النامي تعيش فقر وتخلف وحرمان وفوضى وأن فائض أنتاجهم يسلب منهم بشتى الطرق والمعايير الاقتصادية، وقد أكد (فرانكا) أن هنالك سلسة من التبعية تتجه نحو مراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم الاقتصادي.

ويبقى اقتصاد الدول النامي مرتبط ارتباط وثيق باقتصاد الدول المتقدمة لا تستطيع أن تخطوه نحو التنمية بسبب تكبله بالديون.

إن التخلف الذي تعيشه الدول المتخلفة والتقدم الذي تعيشه الدول المتقدمة هو وجهان لعملة واحدة، كلما حدث وتطور وتوسع في اقتصاد الدول المتقدمة حدث تخلف وفقر وانكماش في الدول النامية وهذا ما أشار إليه أندرو وبستر، ويرى أصحاب هذه النظرية التبعية أن الحل الوحيد لوقف استغلال هذا الفائض أمام الدول النامية هو تكسير سلسة التبعية القائمة (الاقتصادية بخصوص) (السعيد، 2005م، ص136).

قد ظهر اتجاهان نظريان يلخصان الإسهامات المتعددة في نظرية التبعية هما:

أ/ التبعية البنيوية وعلاقات (المركز بالهامش):

ومن علماء هذا الاتجاه فرانك (Frank) وكاردزو(Cardoso) ولكلاو (Laclow) وسمير أمين يقوم هذا الاتجاه على تحديد خصائص أوضاع التشكيلات ألاجتماعية الطرفية وتحليل أسباب ونتائج الاستعمار الداخلي للعالم الثالث.

إن فرانك يرجع التخلف إلى علاقات الاستقلال التاريخية بين الدول النامية والدول المتقدمة، وإذا كان بالامكان تحديد العلاقة بين المركز (الدول الصناعية المتطورة) والأطراف (الدول غير صناعية) فانه يمكن تحديد العلاقة بين المركز (المدن) والأطراف (الريف) وذلك على مستوى الدول المتخلفة ومعنى ذلك أن تنمية المدينة لا تؤدى إلى تنمية في المناطق الأخرى المجاورة ولكن تحول هذه مناطق إلى توابع داخلية تزيد من تخلفها، أي أن علاقة المركز بالأطراف تتمثل في استنزاف رؤوس الأموال وتحويلها إلى مراكز عالمية (الخواجة، 2009م، ص99).

ويرى أيضاً أن المجتمعات النامية لا تستطيع القيام باكتفاء وتنمية مستقلة لموقع مراكزها التابعة لمنظومة الاقتصاد العالمي لأن نموها متوقف على عمل ونشاط المجتمعات القوية وبالتالي يؤثر على البناء الطبقي للمجتمعات.

إلا أن لدى فرانك إيمان قوي بان الدول النامية ستتمكن حتماً من تحقيق تنمية حقيقية إذا ما كفت الدول الاستعمارية المتقدمة عن ممارسة القهر الفكري الذي تمارسه على الدولة المتخلفة عن طريق فرض نظرياتها وسياساتها عليها.

ب/ **تحليل أساليب الإنتاج:**

هو الاتجاه الذي حاول من خلاله العلماء أمثال تيري (Terry) و أي (Aey) وبافلوف (Pavlov) تفسير تخلف العالم الثالث، حيث تنطلق مدرسة نمط الإنتاج من حقيقة أولية أن العوامل الداخلية من العوامل الحاسمة التي تولد التخلف.

ويوضح جون ويكس (j weeks) أن التفاوت الاقتصادي بين الدول ينتج أساساً عن نمط الاستقلال الطبقي في الدول المتخلفة وأن أي تحليل علمي ومنطقي للتخلف يجب أن يركز على فهم صحيح لمصطلح نمط الإنتاج وعلى استيعاب شامل لواقع الاستغلال المحلى للأيدي العاملة في عملية الإنتاج مما يعنى أن أي تحليل لظاهرة التفاوت بين الدول يجب أن يبدأ بالتناقضات المحلية داخل كل دولة، وتزعم هذه النظرية أنة لا يوجد دليل على أن الدول الرأسمالية تسببت في تخلف دول العالم الثالث، ذلك أن السبب التاريخي الحقيقي لتخلفها يكمن في البنية الإقطاعية لهذه الدول، ومن ناحية أخرى ترى مدرسة نمط الإنتاج أن المجتمعات المتخلفة عبارة عن تشكيلات اجتماعية ورأسمالية، والتأكد المدرسة أن علاقة الإنتاج وأساليبه ما قبل الرأسمالية هي السائدة وهى التي تحدد طبيعة هذه المجتمعات وأن هذه الدول تفتقر إلى

رأس المال ونمو الرأسمالية وهما السببان الحقيقيان الكامنان وراء تخلفها، من اجل ذلك أهتم علماء المدرسة بتحليل دور القوى المحلية في أنتاج التخلف، والمحور الهام الذي تدور حولها هذه الأوجه أن العوامل الداخلية هي المسئولة عن أنتاج التخلف وخاصة العلاقات الطبقية ما قبل الرأسمالية. (الفتاوى، 2011م، ص61).

في وجهة **نظر الباحث** أن نظريات التنمية تعتبر من النظريات المفسر لهذه التنمية وقد تباينت وجهات النظر حولها من قبل العلماء الغرب بمدارسهم المختلفة في تفسير التخلف في الدول النامية وأسبابه منهم يرى أن الحل الوحيد لتقدم الدول المتخلفة هو محاكاة الدول المتقدمة واستعارة أنظمتها خاصة أصحاب نظرية التحديث وآخرون يرجعون التخلف في الدول النامية لعوامل الاستعمار الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول النامية وفككت تماسكها وأنظمتها الداخلية وهم أصحاب التبعية مع أن كل النظريات تناولت تفسير التنمية من زاوية محددة مع إهمال العوامل البيئية والعادات والتقاليد والقيم لكل بلد ومجتمع هذا ما يجعل المحاكاة والتقليد الذي ذكر قد يكون أحياناً عامل من عوامل التخلف لان المجتمعات والبلدان لها خصوصيتها.

أيضاً يروى الباحث أن الاستعمار من أسباب تخلف الدول النامية وبرغم من الاستعمار له دور في التخلف وأيضاً له دور في تطور ونهضت بعض البلدان الدولة النامية التي تجنبت محاكاة دول الغرب، استطاعت من خلال ما تشاهده من حداثة من قبل الدول الاستعمار تطورت مفاهيمها تجاه بلدانها المتخلفة في كثير من المجالات، مع أن التطور حتمي أن الشعوب قابلة للتطور والتطلع تجاه مستقبلها من خلال التجانس والتباين التي تعيشه مع

المجتمعات، مع أن رجوع التخلف لعوامل داخلية صائب لان يرجع لجوانب ثقافية وذاتية أو نفسية إذا رغبت الدول النامية في التطور والتقدم من خلال احتكاك وممارسة مع الآخرين.

وأخيراً إن التخلف يرجع إلى عوامل خارجية ذكرت أنفاً وعوامل داخلية المجتمع له فيها دور كبير وأن إرادة الشعوب القوية ورغبتها في التغيير هي التي تحقق التقدم والتطور.

المبحث الرابع

التمويل الأصغر النشأة والتطور

نبذة تاريخية عن التمويل الأصغر :

يرجع مفهوم التمويل الأصغر كما ذكر عبده سعيد إسماعيل إلى التجربة الأوربية وألمانيا والتجربة الايرلندية في القرن السابع عشر، حيث شهد أول قرض موجهة للفقراء في ايرلندا وكان بسبب الزيادة المتصاعدة للفقر في أوربا، حيث أشارت الأرقام إلى ما يعادل 20% من الأسر الايرلندية حصلت على قروض صغيره متناهية الصغر بحلول عام 1846م/1847م احدهما في الريف كان يقودها Reiffeisen وأخرى في الحضر رائدها Delitzch schulze فقد أسس Friedrich wilelm Reiffeisen أول نظام تعاوني للائتمان في ألمانيا عام 1864م الذي كان يمنح للقرويين قروض صغيرة بأسعار فائدة مقبولة، ثم انتشرت الفكرة في استراليا وبلجيكا ــ فرنسا. هولندا والنمسا، الجدير بالذكر أن النظام المصرفي الألماني المعروف بالبنوك الشاملة universal banks الذي يراه الاقتصاديين الإسلاميين بأنه أفضل أنواع البنوك الذي يرجع أصله إلى التمويل الأصغر.

تشير التجربة الألمانية وأمريكا أسس محل مونت دوبيدا 1775م لمساعدة الناس في ألازمات المالية الذي ترجمته إلى جبل الرحمة في اندونيسيا وان بنك Badeu Creit deses الذي نشئ عام 1866م هو أقدم مؤسسة تجارية تقدم التمويل الأصغر في العالم. ويوجد في غرب إفريقيا نظام susu كان سائد لمئات السنين وهو مستخدم عند دولة غانا لأكثر من 300 سنة أيضا يوجد هذا النظام في بلدان الكاريبي، أما النظام الهندي فهو يشمل مدى واسع من المؤسسة المالية تحت اسم مؤسسة التمويل الأصغر

في عام 1971م بدأت منظمة Opportunity in ternation هي منظمة غير ربحية ذات أصول مسيحية بالإقراض في كولومبيا وقدمت منظمة Accion هي أيضاً منظمة غير ربحية أول قرض لها في البرازيل عام 1973م وبدأ بنك غراميين عام 1976م بتقديم ائتمان صغير للنساء في مجموعات بعد المجاعة التي تعرضت لها بنغلاديش(فوزي/عبد القادر، بدون تاريخ، ص21).

تعريفات التمويل الأصغر:

للتمويل الأصغر عدة مصطلحات وتستخدم أحياناً كأنها مترادفات مثل القروض الصغيرة microcredit، microdebt والمديونية الصغيرة microfinaince التمويل المتناهي الصغر.

حيث يشير مصطلح التمويل الأصغر بأنه تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة المبعدين بصورة منهجية من النظام المالي الرسمي(دليل التنظيم، بدون تاريخ، ص98).

وفي تعريف آخر عرف التمويل الأصغر بأنه توفير الائتمان والادخار والتحويلات والخدمات والمنتجات المالية الأخرى للفقراء في مناطق الريف وشبة الحضر والحضر وذلك يمكنهم من زيادة دخلهم وتحسين مستوى العيش(رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل، بدون تاريخ، ص11)

قد عرف البنك المركزي التمويل الأصغر بأنه التسهيل الممنوح للفرد أو المجموعة من المقترضين الذين ينتج دخلهم الأساسي الأنشطة التي تتضمن الإنتاج وبيع السلع والخدمات بحيث لا يتجاوز الحد الأعلى 10000 ألف جنية أو حسب ما يقرره البنك من وقت لآخر

أيضاً قد عرفته شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية بأنه تزويد العائلات الفقيرة جداً لقروض صغيره جداً لمساعدتهم للانخراط بنشاطات منتجه أو لتنميه مشاريعهم متناهية الصغر.

منظمه العمل الدولية عرفت التمويل الأصغر بأنه توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين وهو يسير التمويل الأصغر لخدمات مصرفيه للفقراء. (عثمان، 2010م، ص3)

حيث كان هنالك تعريف عام للتمويل الأصغر بأنه يعنى تقديم حزمه أو مجموعه متكاملة من الخدمات المالية (قروض ــ تحاويل ــ تأمين ــ أهمها الادخار).

خدمات غير مالية (تدريب وتقديم نصح ومشواره)، المنتظمة والمستمرة للمبادرين والممارسين من ذوى الدخل المحدود بهدف إدخالهم دائرة لا تتبع للتحقيق التغير الاقتصادي وتحسين مستوياتهم المعيشية.

أنواع التمويل الأصغر:

التمويل الأصغر: كما سبق ذكره هو كل تسهيل مالي ممنوح للفقير الناشط اقتصادياً أو مجموعة من الفقراء النشطين اقتصادياً بحيث لا يتجاوز (20،000) ألف جنيه للفرد أو حسب ما يقرره البنك المركزي من وقت لآخر (بنك السودان المركزي، بدون تاريخ، ص8)

التمويل الصغير: هو توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للفقراء النشطين اقتصادياً غير القادرين علي الحصول علي الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية وذالك بهدف التغلب على احد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم إلا وهى ندرة الفرص للحصول علي قروض وعلي الخدمات المصرفية الأخرى التي تقدم من النظم المصرفية الرسمية.

(يوسف/يوسف،2014م،ص18).

التمويل المتناهي الصغر: هو التمويل الذي يقل عن (2000) جنيه سوداني أو حسب ما يقرره البنك من وقت لآخر وفق الشروط الواردة في تعريف التمويل الأصغر (بنك السودان المركزي، بدون تاريخ، ص10).

التمويل المتناهي الصغر: هو قرض صغير يمنح للعميل بواسطة أي مؤسسة مصرفية وغالباً يكون بدون ضمانات إلى فرد أو بواسطة الإقراض جماعية ويسمح الإقراض الجماعي للمجموعة من الأفراد عادة ما بين 3ــ100 للحصول علي قرض من خلال برنامج جماعي ويكون الدافع الأساسي للتسديد في مثل هذه الحالة وضغط الزملاء، فإذا اخفق احد أفراد المجموعة في الوفاء على الآخرين تسديد الدين. (ماركو إلياء،2006م، ص32)

من خلال التعريفات السابقة التي وردت عن التمويل الأصغر والصغير المتناهي الصغر والإقراض المتناهي الصغر أتضح ليس هناك اختلاف وفرق من حيث الأهداف المقاصد لأنه كلها في المقام الأول تعنى تقديم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية مثل الائتمان والإقراض الادخار والتامين.

تحويل الأموال وغيرها والخدمات غير مالية مثل التوعية بناء القدرات والاستشارات للفقراء الناشطين اقتصادياً وأصحاب المشروعات المختلفة من أجل الحد من الفقر المدقع الذي أصبح من أهم أهداف الألفية الثالثة لذالك كان الفرق في المسميات المرتبطة بالسياسات التي تقررها المؤسسات المصرفية.

لذلك نلاحظ أن التمويل الأصغر هو الاسم الحالي والأكثر شمولاً المسميات الواردة في إطار التمويل التي تعبر عن الحد من ظاهرة الفقر والبطالة وسط شرائح المجتمع المتدينة الدخل، لذالك أن التمويل الأصغر ذو تعريف موسع وشامل وأكثر تداول بين مؤسسات

التمويلية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين كافة شرائح المجتمع الفقيرة لذا أصبح مصطلح التمويل الأصغر هو السائد أكثر من غيره عالمياً ومحلياً.

مؤسسات التمويل الأصغر:

إن مؤسسات التمويل الأصغر تتمثل في الآتي:

- مؤسسات رسمية وتشمل بنوك التنمية المملوكة للدولة، البنوك التنموية الخاصة، بنوك الادخار، بنوك الادخار البريد، البنوك التجارية والوسطاء.
- مؤسسة شبة رسمية وتشمل اتحادات التسليف (جمعيات تعاونية للتسليف) المنظمات غير الرسمية، الصناديق الاجتماعية (الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، الصندوق القومي للمعاشات، المؤسسات والصناديق الاجتماعية وبعض مجموعات العون الذاتي.
- المؤسسات غير البنكية هي المؤسسات التي تعمل على توفير القروض الصغيرة بأسعار اقل من أسعار البنوك مع المحافظة على قواعد عمل التحويل الصغير بضمانات مرنة وهى ما يطلق الصناديق الاجتماعية، مؤسسات التنمية الاجتماعية (مصر، الأردن، السودان، تونس) منظمات المجتمع المدني التي تعمل كمؤسسات توسط مالي، منظمات وطنية، بنوك القرى (قراميين ــ راكيات) منظمات العون الأجنبي، وكالات الأمم المتحدة مؤسسات غير رسمية ــ مجموعات العون الذاتي، الصناديق (مكان العمل،مكان السكن) مثل الجمعية في مصر والختة في السودان والأقارب والأصدقاء. (العوض، بدون تاريخ، ص11)

إن مؤسسات التمويل الأصغر تنقسم إلى نوعان هما:

- مؤسسة تمويل أصغر تقبل الودائع هي هيئة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة مرخص لها بالعمل من قبل البنك لمزاولة خدمات التمويل الأصغر ومتناهية الصغر بالإضافة إلى قبول ودائع الجمهور وفقا لما يحدده البنك.
- مؤسسة تمويل أصغر لا تقبل الودائع هي هيئة أو شركة أو منظمة غير حكومية أو اتحاد أو جمعية تعاونية إذا كان من أغراضها القيام بأعمال تقديم خدمات التمويل الأصغر بحيث تكون مسجلة لدى البنك كمؤسسة تمويل أصغر مسموح لها بقبول الودائع المتعلقة بضمان التمويل. (لائحة تنظيم عمل التمويل، 2010م، ص9)

أهداف التمويل الأصغر:

إن أهداف التمويل الأصغر تتمثل في الآتي:

- تسهيل وصول خدمات التمويل الأصغر إلى أغلبية الشرائح الضعيفة من غير القادرين إلى الوصول للخدمات الرسمية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إدماج مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خارطة التنمية الاقتصادية بالبلاد بتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي لعملية شاملة.
- تخفيف حده الفقر وتقليل الفجوة الطبقية بين شرائح المجتمع.
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.
- إذكاء روح التكافل الجماعي بخلق جمعيات تعاونية أو أي تنظيمات من منظمات المجتمع المدني وخاصة صغار المنتجين.

- استيعاب الشباب في مشروعات تنموية جماعية أو فردية وفق تخصصاتهم بضمان المجتمع المدني تُساهم في خلق فرص عمل والمعاونة في حل مشكلة العطالة.
- نشر ثقافة العمل الحر وسط القطاع الشبابي وتعزيز رفع قدراتهم من اجل تحفيزهم للدخول في مشروعات التمويل الأصغر.
- التحول نحو الريف عبر التمويل الريفي وابتكار مشروعات تلائم البيئات الريفية.
- البناء المستدام لمؤسسات التمويل الأصغر من مؤسسات تمويل اصغر ومصارف مخصصة ووسائط. (الفرص والتحديات، بنك السودان، بدون تاريخ، إصدارة رقم4)

أهمية التمويل الأصغر:

تكمن أهمية التمويل الأصغر الآتي

- انه آلية فعالة لتخفيف حدة الفقر بالإضافة إلى انه أداة تساعد على مكافحة البطالة وذلك بتمكين الفقراء العاطلين عن العمل وأصحاب المهن والخريجين من امتلاك أدوات إنتاج ومشروعات تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلى، مما يساعد على النهوض بتلك المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر والصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الايجابي.

- الدخل الذي يدره أحد المشاريع التمويل الأصغر لا يساعد فقط على تطوير هذه المشروعات بل يساعد أيضاً على توزيع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور حيوية مثل ضمان الغذاء وتربية الأطفال وتعليمهم.
- يتولد لدى المرأة المتعاملة مع مؤسسة التمويل الأصغر ثقة بالنفس قدرة التعامل مع المجتمع وذلك يحقق الاستغلال المالي.
- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلتها أو التقلبات المناخية وغيرها(فوزي/عبد القادر، بدون تاريخ، ص32).

مبادئ التمويل الأصغر:

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C QAP) التي أسسها البنك الدولي سعياً لمحاربة الفقر التي يتكون أعضائها من حوالي 29 جهة مناخه من حيث أعمالها بناء النظم المالية التي تعمل لصالح الفقراء في العالم ووضع الإرشادات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتطبيق التمويل الأصغر والإشراف عليه في كل مناطق العالم:

1. الفقراء لا يحتاجون إلى القروض فقط بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات، يحتاج الفقراء مثلهم مثل الأدنى إلى مجموعه متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة لا يحتاج الفقراء إلى القروض فقط بل أيضاً إلى الادخار والتمويلات النقدية والتأمين كل حسب أوضاعه.
2. التمويل بالغ الصفر يعتبر أداء قويه لمكافحه الفقر الحصول علي الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيف فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية ويجعل التمويل بالغ الصفر من الممكن للأسر الفقيرة الانتقال من

مجرد البقاء علي قيد الحياة إلى التخطيط للمستقبل والاستثمار في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم وصحة وتعليم أطفالهم (يوسف/يوسف، بدون تاريخ، ص73).

3. التمويل بالغ الصغر يعنى بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء يشكل الفقراء الأغلبية العظمى من سكان معظم دول العالم النامي، إن العدد الأكبر من الفقراء يفتقرون القدرة الحصول على المال.

في عدة بلدان ينظر إلى التمويل بالغ الصغر علي انه قطاع هامش علي انه بصوره رئسيه اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات والمستثمرين ذوى المسئولية الاجتماعية: ولتحقيق إمكانات التمويل بالغ الصغر الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء لابد أن يصبح جزء من القطاع المالي.

4. الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء.

لا يستطيع معظم الفقراء الحصول علي الخدمات المالية بسبب نقص مؤسسات مالية قابلة للاستمرار القوية العاملة. ولا يعتبر إنشاء مؤسسات مالية قابلة للاستمرار القوية العاملة غاية في حد ذاتها، بل هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى حجم ذي شأن واثر ابعد بكثير كما يمكن أن تموله الهيئات المانحة، قابله الاستمرار هو قدرة مؤسسات التمويل بالغ الصغر علي تغطيه جميع تكاليفها وهى تجعل من الممكن استمرار عمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء، وهذا لان تحقيق الاستمرارية المالية يعنى تخفيض المتعاملة مع مؤسسات المعينة والعثور على طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك (أساسيات التمويل، بدون تاريخ، ص5).

5. التمويل بالغ الصغر معنى بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة أن تمويل الفقراء يتطلب مؤسسات مالية محليه تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي علي شكل قروض وخدمات أخرى. وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق راس المال، يقل الاعتماد علي التمويل المتبرعين والحكومات. بما في ذالك بنوك التنمية.
6. لا يقدم التمويل الأصغر الحلول دائماً، فالتمويل الأصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل أفرد أو في كل الظروف أن الأفراد والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم علي السداد يحتاجون أنواع أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين علي استخدام القروض بشكل جيد، ففي الكثير من الأحيان، هنالك خدمات أخرى تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل القروض الصغيرة، التوظيف، وبرامج التدريب، أو تحسين البنية التحتية، يجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير إذا كان ذالك بالامكان.
7. إن تحديد سقف، الأسعار الفائدة يضر بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول علي القروض. إن تكلفة إعطاء عدد كبير من القروض الصغيرة أعلى من التكلفة وإعفاء عدد قليل من القروض كبيرة الحجم لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكالفيهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي يقرضه البنوك، إن نموهم سيكون محدوداً القرض الشحيح.

المتبرعين والحكومات فعندما تحدد الحكومات الأسعار الفائدة تقوم عادة بتحديدها بمستويات متدنية لا تساعد القروض متناهية الصغر على تغطية تكاليفها، وعلية فانه

يجب مثل هذا التحديد، وفي الوقت ذاته، يجب ألا يعمل مقدمو القروض متناهية الصغر على فرض فوائد مرتفعة جداً تدفع المقترضين على تكلفة عدم كفاءة المقرض.

8. إن دور الحكومات هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة تسهم حكومات الدول بدور هام في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء، من أهم الأمور التي يمكن تقوم بها الحكومات من اجل التمويل بالغ الصغر الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلى وتجنب غطاءات أسعار الفائدة وامتناع عن تشويه السوق ببرامج إقراض مدعوم عالية التأخير السداد وغير قابلة للاستمرار.

9. يجب أن تكمل أموال المتبرعين راس مال خاص لا أن تتنافس معه حين يقدم المتبرعين الهبات القروض راس مال للتمويل المتناهي الصغر، يجب أن يكون هذا الدعم مؤقتاّ، بحيث يستخدم لبناء مقدرة مقرض القروض متناهية الصغر، لتطوير دعم البني التحية مثل مؤسسات التقييم، مجالس الإقراض المقدرة على التدقيق ولدعم التجربة هذا قد يتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم إلى دعم طويل الأجل من المتبرعين، يجب أن يسعى المتبرعين إلى دمج التمويل المتناهية الصغر في النظام المالي وعلية استعانة بخبراء لهم سيرة جيدة في النجاح عند تصميم وتطبيق المشاريع، يجب أن يحددوا أهداف واضحة للأداء يجب تحقيقها قبل استمرار التمويل وان تكون في خطة معقولة لكل مشروع.

10. إن العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء التمويل بالغ الصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الأعمال المصرفية التي لها أهداف اجتماعية وبين احتياجات القدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات وبدءاّ من المؤسسات المالية

للهيئات التنظيمية وجهات الإشراف وأنظمة المعلومات، لهيئات التنمية الحكومية والهيئات المنتجة، بحيث إن تركز الاستثمار في هذا القطاع سواء العام أو الخاص، وعلى بناء القدرات.

11. يعمل التمويل المتناهي الصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه أن المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في الأهمية يتضمن ذلك كلا من المعلومات المالية (مثل نسبة الفوائد وتسديد القروض واسترداد التكاليف) والمعلومات الاجتماعية (مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم) كل من المتبرعين، والمستثمرين،مشرف البنوك والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والفوائد. (غانم، 2010م، ص76)

ضمانات التمويل الأصغر :

هنالك عدد من الضمانات المصاحبة لتمويل الأصغر التي تتمثل في الآتي:

ـــ ضمان المجموعة هي كالجمعيات والاتحادات وهى تتحمل المسؤولية.

ـــ ضمان حجز المدخرات للأفراد أو المجموعات المجموعة مكونة من 15 ـــ 20 عضو.

ـــ ضمان الرهن للممتلكات المنقولة للأفراد أو المجموعة عن طريق وثيقة الملكية

ـــ ضمان الرهن الحيازي للممتلكات القيمة لتمويل الأفراد من قبل المصارف أو المؤسسات مع مراعاة تقلبات الأسعار عند تحديد حجم التمويل.

كل ذلك لتحفيز المصارف لتوفير الخدمات للفقراء الناشطين اقتصادياً وإدماجهم في المؤسسات المالية الرسمية.

عوامل نجاح مشروعات التمويل الأصغر:

- الاختيار الجيد للعملاء الالتزام الشخصي، مهارات الأعمال الريادة، صفات شخصية.
- اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية مبتكرة ومتجددة وذات استمرارية ودراسة التفصيلية ودراسة السوق.
- اختيار السياسات الإجراءات، تقديم الطلب، التسديد، فترة التمويل، فترة السماح، الضمانات، التخلف في السداد الإجراءات المحاسبية والمهام والواجبات، الصيغ التمويلية.

صيغ التمويل الأصغر :

إن الصيغ الإسلامية هي أحد الصيغ التي تتعامل بها مؤسسات التمويل الأصغر في تعاملاتها الشرعية من حيث أنواع العقود التي تحكم معاملاتها التمويلية وهو الذي يبين مؤسسات التمويل الإسلامية ومؤسسات التمويل التقليدية وأن الصيغ الإسلامية المستخدمة عند البنوك في تمويل المشروعات وهى الأكثر شيوعاً المرابحة، المضاربة، المشاركة، السلم، المزارعة والقرض الحسن هي أكثر الصيغ التي تمارسها البنوك في الدول الإسلامية وهى:

صيغة المرابحة:

تعرفه بأنه بيع سلعة ما لجهة ما بالثمن الذي اشتريت به مع إضافة ربح معلوم(حاج نور، 2009م، ص7)

وهو اتفاق بين طرفين الأول (العميل) والثاني (البنك) أو أي مؤسسة تمويلية بأن تشترى له السلعة حسب المواصفات التي يطلبها العميل.

وتعتبر المرابحة من أكثر الصيغ استخداماً من قبل البنوك والمؤسسات التمويلية خاصة في حالة تمويل صغار المستثمرين والمشروعات الصغيرة وقد يطلب من العميل دفع قسط أول أو يطلب منة ضمان أي كان نوعه.

وتأتى صيغة المرابحة في تمويل المشروعات دون صفتي المشاركة والمضاربة لعدة أسباب أهمها:

- سهولة إدارة عملية المرابحة.

- ضخامة عدد المشروعات وصعوبة إدارتها وتغطيتها ومتابعتها.

-عجز أصحاب المشروعات الصغيرة في المساهمة في عملية المشاركة(دفع الله، 2006م، ص17).

حيث تنقسم المرابحة إلى قسمين هما:

المرابحة العادية: وهى تتكون من طرفين البائع والمشترى ويتمهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون حاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها ثم يعرضها بعد ذلك للبيع للمرابحة بثمن وربح يتفق عليه.

المرابحة للأمر بالشراء: وهى من أهم صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية في السودان وخاصة المصارف الحكومية وقد تجاوزت أكثر من 90% من السقف المصدق، ويرجع ذلك للتشابه الكبير بين صيغة المرابحة وجدوى العملية

حيث إن المرابحة لها مزايا: أنها صيغة شرعية و أنها صالحة كبديل لوسائل التمويل التقليدية الربوية وفيها فوائد لزبون تمكنه من الحصول على البضاعة وفيها فائدة لمؤسسة

التمويل لأنها تحصل على الإرباح مناسبة ومعقولة وفق القطاع الممول (كرم، 2003م، ص32-34)

يمكن نقول أن صيغة المرابحة هي أكثر استخداماً وضماناً لمؤسسات التمويل الأصغر وهى تؤدى إلى تنمية المؤسسة والعملية التجارية من خلال ضمان الربحية للبنك وهذا يحقق استقرار، وهذا يشير إلى أن المؤسسات التمويلية تركز على الجانب الربحي أكثر من أي جانب.

صيغة المشاركة:

المشاركة أو الشراكة تعنى خلط بين الماليين معاً بحيث لا يتميزا بعضهما البعض أو عقد بين اثنين فأكثر ويكون راس المال مشتركاً بينهم أي اشتراك اثنين فأكثر في رأس المال على أن يتجزأ الربح بينهم وألا يتصرف أحدهما إلا بأذن صاحبة.

فالمشاركة هي أحد وسائل توظيف الإمداد بالمصارف الإسلامية وهى أكثر الصيغ الإسلامية مرونة وملائمة وشمولا(حاج نور،2009م، ص9)

المشاركة صيغة استثمارية مجسدة لأهداف ومبادئ الاقتصاد الإسلامي وتمتاز بالمرونة يكمن أن تلبى حاجات المجتمع المحلى وأن تؤدى إلى توازن اجتماعي وإيفاء لوظيفة المال في الإسلام.

ومن مزايا صيغة المشاركة:

- لا يتم التعامل بالربا وهى ذات عدالة.
- العائدة الذي يحصل علية أصحاب أموال الشركة عائد حقيقي.
- أن يكون العميل أو الشريك مساهماً في رأس المال مما يجعله أكثر حرصاً على نجاحها.

- تحقيق التعاون والانسجام بين رأس المال وخبرة العمل للقيام بالمشروعات الإنتاجية النافعة للمجتمع.
- تطبيق مبدأ المشاركة يجعل المصرف قادر على التكيف والتلاؤم مع جميع التغيرات الاقتصادية.
- تتميز صيغة المشاركة بتخطيها في كثير من الأحيان لحاجز الضمان الذي يمثل عقبة في الوصول لصغار المزارعين والمنتجين والحرفيين. (كرم، 2009م، ص23)
- صيغة المشاركة هي أكثر الصيغ تكيفاً وشمولاً مع المصارف الإسلامية لما تحقق من جوانب اجتماعية.

صيغة المضاربة:

المضاربة هي أن يدفع المالك إلى العامل مالاً ليتجر فيه ويكون الربح مشتركاً بينهما بحسب ما شرطا وأما الخسارة فهي على رب المال وحدة ولا يحمل العامل المضارب من الخسران شيئاً، إنما هو يخسر عملة وجهده.

بموجبها تقوم مؤسسة التمويل الأصغر بدفع مالاً للمتعامل، ويتم تقاسم الأرباح بنسب يتم الاتفاق عليها بينما الخسارة تتحملها المؤسسة التي تدفع المال للمضارب الذي يخسر عملة وجهده فقط. إلا إذا كانت الخسارة ناتجة عن تقصير أو إهمال منه.

مزايا صيغة المضاربة

تحقق أرباح عالية.

تساهم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر.

يفضلها الكثير من المتعاملين يعتبرونها خالية من الشبهات الشرعية.

عيوب صيغة المضاربة

- أكثر الصيغ الإسلامية مخاطرة لاعتمادها على أمانة وأخلاق المتعامل.

- قلة الجدية لعدم مساهمة المضارب بأي أجر من المال. (غانم، 2010م، ص44)

صيغة السلم:

يعرف السلم بأنة بيع آجل بعاجل، ويمكن لمؤسسة التمويل الأصغر أن تستخدم صيغة السلم كبديل يغنى عن القرض النقدي بفائدة حيث أن السلم عكس المرابحة فيه يم تسليم المبلغ نقدي للمتعامل على أن يعطى المؤسسة بضاعة أو سلعة معينة متفق عليها ويسلمها لمؤسسة في المستقبل.

ويمكن أن يكون عقد السلم طريقاً لتمويل النقدي بدلاً من القرض بفائدة وبمقتضى هذه الصيغة يمكن لزبون أن يسلم المؤسسة البضاعة في المستقبل.

يفضل أن تقوم مؤسسة التمويل الأصغر المتخصصة في تمويل المزارعين بتطبيق السلم مع المزارعين حيث أن لديهم الخبرة والمعرفة الجيدة في مجال الزراعة. (غانم، 2010م، ص54)

الشيل وهو يشبه مصطلح السلم الذي أوردناه والشيل نوع من أنواع التمويل غير الرسمي يوجد في الريف السوداني يلجأ إليه المزارع أو العميل للحصول على الأموال من تجار القرى، ويتضمن اتفاق بين الطرفين لبيع آجل بثمن عاجل في مجال المحاصيل الزراعية، ويواجه نظام الشيل بعض المشاكل التي تظهر حين التعامل نتيجة تغير الأسعار السلم.

الفرق بين الشيل والسلم:

- الشيل يقوم به التاجر والذي يسعى لتعظيم الربحية باستقلال حاجة المزارع وإعطائه أسعار ضعيفة أم السلم فيقوم به المصرف الإسلامي الذي يسعى لتحقيق أهداف تنموية.
- نقود التاجر في الشيل لا تعطى للمزارع مقابلة احتياجاته، إنما إلزام المزارع بشراء سلع من التاجر بأسعار عالية، أما البنك لا يقدم سلعاً ينما يمنح تمويلاً نقدياً ويراعى فيه احتياجات المزارع أصلاً ومرتبط بمدى توفر مقومات الإنتاج.
- تحديد سعر الشيل قد يكون فيه غبن لأنه يحدده التاجر ويظل السعر حاسماً ومتحكماً في العلاقة بينهم وهذا فيه ظلم واضح للمزارع وحقوقه، بينما نظام السلم فان أي غبن يصيب المزارع تتم معالجته وفق الاتفاق بينهم.
- الشيل يلزم المزارع بضرورة السداد دون مراعاة أي ظروف، أما السلم فان البنك يراعى ظروف المزارع دون تعديل في الكمية والسعر. (كرم، 2009م، ص28)

من مزايا صيغة السلم:

- يوفر سيولة للمتعامل كبديل للقرض الربوي ويكون أمامه مرونة.
- يناسب الكثير من المشاريع الزراعية والإنتاجية. .

من عيوب صيغة السلم:

- مخاطر عالية على مؤسسة التمويل الأصغر لا تسلم البضاعة في المستقبل.
- يحتاج لخبرة فنية في مواصفات السلع والمنتجات التي سيتم استلامها.
- احتمال تقلب الأسعار المتفق عليها. (غانم، 2010م، ص21)

إلى أربع أنواع أو أربعة مجموعات متجانسة:

أولاً: الصيغ المستندة على عقود الشركات:

هذه الصيغ تستدعي قاعد التداول وتمليك الأصول ولذلك يقول العقد الذي يحكم هذا النوع على أساس مبدأ عدالة التوزيع والحقوق والالتزامات بين المتعاقدين على أساس التبادل المتعاوض، فينبغي أن تكون الحقوق المستفادة في مقابل الواجبات المستحقة، كما يجب أن توزيع الربح والخسارة وتختصر أهم أساليب التمويل المستثمرة من هذا النوع في الصيغ الآتي:

التمويل بصيغة المشاركة والتمويل بصيغة المضاربة والتمويل بصيغة المزارعة والتمويل بصيغة المساقاة.

ثانياً: الصيغ المستندة على عقود البيوع و المعاوضات:

تستند هذه الصيغة على قاعدة الدين وتقوم العقود التي تحكم هذا النوع وهو مبني على أساس تقسيم البيوع إلى نوعين هما:

بيوع المساومة: وهي البيع الذي يتفاوض فيه الطرفان ثم يتفقان على شروط البيع دون النظر إلى الثمن الأول.

بيوع الأمانة: وهي بيع ينبني على معرفة الثمن وله ثلاثة صور:

أولاً: بيع التولية وهو بيع المشترى برأسماله فقط.

ثانياً: بيع الوضعية وهو بيع المشترى بأقل رأسماله.

ثالثاً: بيع المرابحة وهو بيع المشتري برأسماله مع زيادة معلومة في الربح و تنحصر أساليب التمويل المستندة من هذا النوع في الصيغ الآتي:

التمويل بصيغة البيع بالتسلم، والتمويل بصيغة البيع بالاستقطاع، والتمويل بصيغة البيع بالتقسيط، والتمويل بصيغة البيع بالتوريد.

ثالثاً: الصيغ المستندة على عقود التأخير:

تقوم العقود التي تحكم هذا النوع من الصيغ على أساس تمليك المنفعة في مقابل عوض أو تمليك منافع شيء مباح لمدة معلومة بعوض وتنحصر أهم أساليب التمويل المستندة في هذا النوع من الصيغ الآتي:

التمويل بصيغة التأجير التمويلي.

التمويل بصيغة التأجير التشغيلي.

التمويل بصيغة التأجير المنتهى بالتمليك.

رابعاً: الصيغ المستندة على أعمال البر والإحسان.

وتقوم هذه الصيغة على أساس تمليك المنفعة أو التنازل عن منفعة الشيء مباح دون عوض وتنحصر هذه الأساليب المستمدة من هذا النوع من الآتي:

القرض الحسن والزكاة والصدقات والأوقاف:

يرى كثير من الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي أن هذه الصيغ يمكن توظيفها لتلبية كافة متطلبات الفقراء في المجتمع المسلم، بدعم جوانب الحياة واستثمار الفرص بدعم هذا الفهم أن معظم الصيرفة الإسلامية على نهج شبيهة أو مماثل لنهج البنوك الشاملة.

لذلك يتطلب منها تقديم منتجات مالية تتسم بالتنوع لتلائم رغبات فئات متنوعة وتوفي بمتطلبات أنشطة المجتمع في كافة المجالات من خلال جودة عالية.

انتقادات الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر :

على الرغم من كل المزايا والايجابيات التي وردت في نهاية القسم عن أفضلية الصيغ الإسلامية إلا أن يرون كثير من الخبراء أن مساهمة الصيغ الإسلامي المتدنية بحجم المعروض من التمويل الأصغر العالمي ويذهب هؤلاء في تبرير أسباب هذه المساهمة المتدنية بالتشكيك في جدوى استخدام الصيغ الإسلامية وفعاليتها استناداً على الآتي:

الصيغ الإسلامية وتحديد صيغ البيوع أو المعاوضات أو المبنية على قاعدة الدين كالمرابحة والسلم والإجارة والاستصناع وخلافها لا يختلف كثير عن الصيغ التقليدية بل أن استخدام هذه الصيغ في كثير من الأحيان ينطوي على تكلفة إضافية يتحمل عبئها المستفيد الذي هو أمس الحاجة لتخفيض تكلفة التمويل، وصيغ المرابحة هي الأكثر شيوعاً في توصيل خدمات التمويل الأصغر لا تلبي الحاجة إلى دفع الأجور والسيولة اللازمة للإنفاق على مستلزمات الإنتاج (رأس المال العامل).

الصيغ الإسلامية الأخرى وتحديد صيغ الشراكات أو المشاركة في الربح والخسارة أو المبنية على قاعدة تمليك الأصول كالمشاركة والمضاربة التي تتطلب قدراً كبيراً من الثقة في الطرف المستفيد من التمويل، لا يمكن استخدامها في بيئة تتمتع بدرجة عالية من الخطر الأخلاقي وضعف آليات الضبط المؤسسي (الحوكمة) وضعف آليات الرقابة والإشراف، ومن خلال هذه المعضلة فإن مؤسسات التمويل الأصغر تكون أمام خيارين. أما أن تقوم بتوصيل خدماتها عبر هذا النوع بتكلفة عالية جداً أو تلجا بمختلف السبل والوسائل إلى خيار الإقصاء لهذه الشريحة من المجتمع من دائرة تعاملاتها وبالتالي حرمانه من إشباع حاجاتها المالية.

الصيغ الإسلامية الأخرى المبنية على أعمال البر والإحسان كالقرض الحسن والزكاة والأوقاف لا تلائم مؤسسات التمويل الأصغر ذات الأهداف التجارية أو الربحية (الليثي، المجلد19، العدد1، ص33).

المشاكل والتحديات:

أن مشروعات التمويل الأصغر تواجه كثير من المشاكل والتحديات التي تعوق تنفيذها بطريقة علمية وهى تنحصر بين أسباب أدارية وتشغيلية والاقتصادية والسياسية.

- عدم تخصيص وحدات ونوافذ للتمويل الأصغر بفروع المصارف في بعض الولايات وهذا يؤدى إلى عدم إمكانية المتابعة الميدانية، وأن صلاحية التصديق لعملية تمويل تتم في الرئاسة تلك المصارف مما يؤدى إلى تأخير التنفيذ.
- التركيز في التمويل على بعض الصيغ الإسلامية للتمويل وأكثر المرابحة.
- تقليدية المشروعات المقدمة في بعض الأحيان من دراسة جدوى غير مطابقة للواقع.
- ضعف التنسيق وتضافر الجهود الرسمية من أجل وضع استراتيجية قومية للتمويل الأصغر ولابد أن تكون لكل مصالح الحكومة خطط لها ودور يساهم في انتشار وتوسع التمويل الأصغر.
- عدم توفر بعض المستندات الرسمية والثبوتية لعملاء التمويل الأصغر في بعض المناطق الريفية.
- أغلب مؤسسات التمويل الأصغر في المدن الكبيرة وانعدامها في المناطق التي يوجد بها عملاء التمويل الأصغر في الريف.

- قلة اهتمام درجة السلطات الولائية بأهمية مشروعات التمويل الأصغر من ولاية الأخرى، أدى إلى ضعف التنفيذ في بعض الولايات.
- ثقافة المنح والهبات وكذلك عدم فهم دور التأمين التي تسود في بعض المناطق الريفية وضعف ثقافة التمويل الأصغر وسط الشرائح المستهدفة.
- ضعف السياسات التشريعات الولائية المساندة اتجاه قضايا التمويل.
- محدودية الموارد الذاتية للعملاء وارتفاع نسبة الفقراء مما يزيد المخاطر.
- ضع فحجم القروض المطلوبة وارتفاع تكاليف العمليات مما ينعكس على ضعف الإرباح المتحصلة بواسطة المصارف. (بنك السودان، بدون تاريخ،ص11)
- غياب النقابات والاتحادات التي تراعى مصالح المشروعات.
- انخفاض مستوى التكنولوجي.
- نقص الخدمات الماء، الكهرباء والطرق في بعض البلدان.
- عدم وجود برامج للارتقاء بمستوى جودة الإنتاج.
- القدرة المحدودية على منافسة المشروعات الكبيرة، ارتفاع الضرائب بسبب التقدير غير منطقي. (فرحان، بدون تاريخ،ص26)
- العوامل الاقتصادية في الدول مثل أسعار صرف العملات والتضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.
- العوامل السياسية في الدول وطبيعة الأنظمة الحاكمة والتركيبة الاجتماعية والدينية للمجتمعات. (أبو فحم، 2005، ص103)
- وجود سوء إدارة لدى العميل المقترض بشكل عام لعدم الكفاءة في إدارة العمل.

- عدم وجود نظم معلومات لاتخاذ القرارات وبناءاً على معطيات صحيحة تواكب التطورات الحديثة. (احمد، 2009م، ص40-41)

- وجود التعثر يعد مشكلة التعثر إحدى القضايا الاقتصادية المهمة التي تشغل فكر قطاعات كثيرة داخل المجتمع لمل لها من خطورة في الاقتصاد القومي، وخاصة هو السبب في إضعاف قدرة عمل البنوك على تقديم الخدمات الائتمانية. (حامد، 2012م، ص35).

في وجهت نظر الباحث أن قطاع التمويل الأصغر يواجه عدة مشاكل وتحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية في ظل المتغيرات والتحديات الدولية المتباينة في كافة المجالات وباعتباره من القطاعات الحديثة والهامة التي ليس تجارب علمية طويلة عند بعض الدول والمجتمعات وهنالك عدد من الصيغ الإسلامية المستخدمة في قطاع التمويل الأصغر عند تلك المؤسسات الممولة إلا أن أكثر صيغة أسلامية مستخدمة هي المرابحة للأمر بالشراء وهى أن تقوم المؤسسة الممولة شراء السلعة بقيمة معلومة وتسلم إلى العميل يوضح هامش أرباح ثم صيغة السلم المعروفة ومن ثم صيغة المقاولة وهى أن تقوم المؤسسة الممولة لمقاولة عمل ما بقيمة معلومة لصالح العميل مع وضع أرباح، إلا أننا نري أن دور المؤسسة في الحالة عبارة عن وسيط بين الشركة المشتراة منها والعميل وهذا قد يواجه انتقادات من قبل الخبراء و المهتمين بالتمويل الأصغر، أما الصيغ الأخرى لم تجد حظها خاصة القرض الحسن لأنها لا تتماشى مع أهداف مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق الجوانب الربحية.

برغم صغر حجم انتشار مؤسسات التمويل ومشكلاته وتأخيره أحياناً إلا أن هنالك إقبال كبير ومتزايد تجاه التمويل الأصغر نسبة لحوجة المجتمعات وكثرة الشرائح الفقيرة.

المبحث الخامس

التجارب العالمية لتمويل الأصغر

تمهيد

هنالك عدد من النماذج والتجارب الدولية: في التمويل الأصغر في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتساعد هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الحد من ظاهرة الفقر والبطالة وسط المجتمعات الفقيرة في كثير من الدول وتعتبر هذه التجارب ناجحة في عدة دول وحققت أهداف اجتماعية واقتصادية يكمن الاستفادة من هذه التجارب في تنمية القطاع الهام، وفيما يلي نستعرض بعضاً من التجارب للعديد من الدول لتوضح لنا كيف استطاعت هذه الدول من التمويل الأصغر في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تجربة اليابان: تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية مشاريع الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية وهي تمثل لكثير من الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى. وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان في وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجب بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، والذي يتمثل في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون، ضمانات وفي عام 1999م تم إنشاء الهيئة

اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لسياسات الدول الخاصة بهذه المشاريع، التي تهدف إلى توفير المساعدات للمشاريع الـــصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية عن طريق:

إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات المناقصة 30% الصغيرة والمتوسطة ليس بأقل من قيمة، تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة وإيجاد نظام ضمان، القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقوم به هيئة ضمان المنح وتتضح العناية الفائقة بهذه النوعية من المشاريع من خلال التأمين على المشاريع من الإفلاس الصغيرة خوفا من مخاطر السياسة حيث تقوم بتطبيق هذه، مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأميني يدفع شهرياً وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.

إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص بالمشاريع الصغيرة.

قيام هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بإقامة المعارض الدولية منتجاتها ومعاونتها على تسويق – يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.

الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وتوفر نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الصغيرة، ونظام ضريبي آخر النائية يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعاً للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة بدلاً من استيرادها من الخارج. وقد عملت الحكومة اليابانية على تشجيع المشاريع الكبيرة على التكامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وآلات تحديث ما لديها من معدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشاريع والعمال

هذا وقد ساعد التطور التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة في اليابان أن أصبحت الصناعات الكبيرة تتخلى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصا، مما يحقق لها أعلى وفر أكبر في تكلفة الإنتاج مع ضمان تحقيق جودة. وقد نص القانون المسمى "القانون الأساسي للمشاريع " (Small and Medium Enterprise Basic Lawالصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر بمثابة دستور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة ومحاولة تذليلها.

كما أن المشاريع الصغيرة والموسطة تعمل من خلال أطر مؤسسيه تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية، وذلك من خلال وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة وهي الجهة المسئولة عن تنمية المشاريع وهي الجهة عن تنمية المشاريع الصغيرة في اليابان.

تجربة التمويل الأصغر في السودان:

ينصب الاهتمام بالشرائح الضعيفة في السودان منذ فترة ليست بقصيرة حيث تم صياغة إستراتجيات لسعى نحو رفع مستوى الدخل للطبقات الفقيرة، بدءاً بالسياسات الاقتصادية الكلية، ثم السياسات المالية والتمويلية والاقتصادية على مستوى السياسات الكلية فقد وجهت أهدافها إلى الاهتمام بالطبقات الفقيرة والسعي نحو دعمها وكذلك توفير التمويل اللازم لها، على مستوى السياسات الكلية، فقد سعت الدولة بالتنسيق مع البنك المركزي إلى دعم المصارف الحكومية والمشاركة في إنشاء مصارف متخصصة في هذا المجال مثل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي وبنك الأسرة. (طيب،2011م، ص4)

أما على مستوى السياسات التمويلية فقد أنتهج بنك السودان المركزي من خلال إصدارة للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تخصيص نسبة من تلك السقوفات يتم توجيهها لشرائح ذات الدخل المحدود وذلك بمسميات مختلفة كالأسرة المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين وبدءاً تم تحديد نسبة 5% لترفع إلى 7% ثم إلى 10% حتى وصلت 12% بعد 2007م وحتى ألآن والهدف الرئيسي من ذلك رفع مستوى دخل تلك الفئات من خلال الاستفادة من خدمات التمويل المصرفي، كما كان هنالك دور على مستوى السياسات الاجتماعية، إذ أن المؤسسات الاجتماعية في السودان تهتم بتمويل الشرائح الضعيفة من أجل تحقيق حدة الفقر مثل ديوان الزكاة وصندوق المعاشات والصندوق القومي لتأمين الاجتماعي بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة التي تقبل الودائع وفقاً لصلاحيات ممارسة النشاط (طيب، 2011م، ص6). هنالك عدد من القطاعات تقوم بتقديم التمويل الأصغر في السودان تتمثل في الآتي:

القطاع البنكي:

يوجد 23 بنك عامل في أرجاء البلاد تتركز فروعها في المدن الرئيسية وفي ولاية الخرطوم على وجهة الخصوص مشتملاً على أحد أنواع المؤسسات الموائمة لتقديم التمويل المتناهي الصغر يتكون من بنوك تجارية متخصصة سواء كانت خاصة أو مملوكة للدولة، تهدف البنوك المتخصصة قطاعات بعينها من قبل التنمية الاجتماعية والزراعية والمصادر الحيوانية والتنمية الصناعية أو جماعات محددة مثل المزارعين، معظم البنوك السودانية بدأت في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر منذ مطلع تسعينات القرن العشرين وأخذت عملياتها في التوسع منذ ذلك الوقت لتغطى الأقاليم والقطاعات المختلفة.

المنظمات المجتمعية وغير الحكومية:

معظم الإقراض متناهي الصغر تم تقديمه من خلال المنظمات المجتمعية وغير الحكومية إلى تعمل على تقديم خدمات التمويل مباشرة في المجتمعات مع المؤسسات المجتمعية الأخرى للقضاء على الفقر.

الصناديق الاجتماعية:

هنالك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان التي تقدم للفقراء والمجموعات الأقل دخلاً بما في ذلك النساء وكبار السن والطلاب والخرجين وأصحاب المعاشات.

مشروعات التنمية الريفية:

يتم تمويل العديد من مشروعات التنمية الريفية من قبل المانحين الدوليين الهدف الأعم لهذه المشروعات هو تحسين مستويات المعيشة ودخول المغيمين الفقراء في المجتمعات الريفية الذين يعانون من الاقتتال الشعبي أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية وهى تستهدف قطاعات

محددة من العملاء وفقاً لخطط عملها على الرغم من إن بعض هذه المشروعات قد وسعت بؤرة تركيزها لاستهداف القطاعات الفقيرة في المجتمع، العديد من مشروعات التنمية الريفية تتضمن تأسيس خدمات مستديمة للائتمان من بين خدماتهم المتكاملة من بين أفضل المشروعات المعروفة والقائمة حالياً ذات مكون قوى للتمويل الريفي، مشروعات التنمية الريفية لشمال كردفان ومشروع التنمية الريفية لجنوب كردفان والبرنامج الخاص للأمن الغذائي ومشروع جاش لإعادة توليد مستويات مستديمة للمعيشة، الهدف الرئيسي لمشروعات التمويل متناهي الصغر الريفية هو تدعيم الإنتاجية ودخل الأفراد المزارعين والقرى والجماعات الذين تعتمد معيشتهم على الحبوب وقطعان الماشية والزراعة. (طيب، 2011م، ص25)

هنالك عديد من المشاكل واجهت تجربة التمويل الأصغر في السودان تتمثل في الآتي:

- فشل التكنلولوجيا في تقديم ما هو مطلوب.
- غياب دراسة احتياجات العملاء المستهدفين.
- ضعف التدريب المتخصص والقدرات البشرية.
- غياب الخدمات الاستثمارية.
- عدم وجود تنسيق بين الوحدات المصرفية والمنظمات غير الحكومية ومشروعات التنمية الريفية.
- عدم معرفة كثير من المجتمعات في الريف بمؤسسات التمويل الأصغر لتمركزها بالمدن.
- أسقف سعر الفائدة يعوق قدرة الفقراء في الحصول على الخدمات.
- انخفاض سعر الصرف يؤدى إلى تغيير اقتصاديات التجربة.
- غياب نظم ضمان مؤسسية حاليقا (عبد القادر،2010م، ص42).

تجربة ماليزيا في التمويل الأصغر:

ماليزيا تشبه السودان إذ يعانى كلاهما من عدم توازن التنمية بالرغم من توفر الموارد الضرورية والأساسية لإحداث التنمية المطلوب، بدأت ماليزيا معالجة جادة لمشكلة الفقراء وذلك لعدم التوازن في التنمية، ثم نقل تجربة بنغلاديش بعد تعديلها لتتناسب مع ظروف وطبيعة المجتمع الماليزي، حيث أن نسبة الفقراء منخفضة مقارنة ببنغلاديش.

بدأ تطبيق المشروع التجريبي (القرض الاختياري) في منطقة شمال غرب ماليزيا من 1986/1/1- 1988/6/30م انطلقت فلسفة هذه التجربة من نقطتين أساسيتين هما:

1. تعاملت مع الفقراء كشركاء في المال ا./ تعاملت مع الفقراء وفق الأخلاق والقيم الفاضلة.

أهداف المشروع:

1. رفع المستوى المعيشي للفقراء عن طريق التسهيلات الائتمانية والمصرفية للفقراء في أماكن تواجدهم.
2. تنظيم الفقراء في إطار اجتماعي.
3. الخروج بالفقراء من دائرة الفقر.

إنجازات المشروع:

ضم المشروع 444 عضواً بينما كان المستهدف 300 عضواً فقيراً وتم قرضهم مبلغ 120000ألف دولار لتمويل أنشطتهم الإنتاجية وقد ارتفع متوسط الدخل في هذه الأسر بصورة واضحة حيث ارتفع دخل 70% من الأسر وكان متوسط الزيادة في الدخل 350 دولار في العام، وقد سجلت النساء المقترضات زيادة في الدخل أكثر من الذكور، ويلاحظ أن الأنشطة تنوعت وذلك نسبة لتنوع مصادر الدخل من حيث استفادوا من خبراتهم القديمة في

الأنشطة الإنتاجية التي هجروها نسبة لانعدام راس المال بينما يمارس الذكور الزراعة في المشروعات نجد ان النساء استفادوا من التمويل في المشاريع إنتاج الأغذية وقد سجلت النساء نسبة عالية في السداد نسبة 95% وقد كان أسلوب التمويل متطوراً لا يقدم إلا للمشاريع الإنتاجية فقط ويقوم الفقراء على إدارة القرض بصورة متقنة. (طه، 2000م، ص54-55)

إن التجربة الماليزية حققت كثير من الدروس المستفادة في التنمية أو النموذج التنموي ومن أهمها:

ـ الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وليس لافتات أسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الدين الحنيف.

ـ إعمال مبادئ الشورى التي حض عليها الإسلام من خلال نظم ديمقراطية تحترم حقوق الأفراد.

ـ الاستفادة من الظروف العالمي السياسية لبناء الاقتصاديات الوطنية.

ـ الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.

ـ الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدى إلى قوة استغلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.

ـ رفع كفاءة راس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم وتجني ثمارها.

ـ أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.

ـــ ان تنوع التنمية على مستوى الدولة بالكامل دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب علية كثير من المشكلات مثل التكديس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل فلابد من نشر ثمار التنمية لكل المناطق.

التأكد على البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي وان المعرفة تراكمية وان المشكلات سوف تزول مع الوقت في وجود أداء ينضبط بالخطط المرسومة. (عبد الحميد،2013م، ص49-50)

تجربة التمويل الأصغر في بنغلاديش:

تسمى تجربة التمويل الأصغر في بنغلاديش بنك القرية ببنك قرامين الذي أنشأ في العام 1976م في أعقاب المجاعة لعامي 1974- 1975م الذى بدأ كمشروع بحث مقدمة البروفسير محمد يونس في عام 1976م لتفاقم ظاهرة الفقر في بلاده ثم تبلورت الفكرة في أنشأ البنك 1983م ثم غطت التجربة كل أنحاء بنغلاديش في العام 1991م حيث بلغ عدد فروعة 921 فرعاً أكثر من 96% من أعضائه نساء كجزء من سياسة البنك لافتقار النساء إلى الخدمات المالية التي مهم لهن كفئة كادحة في المجتمع، لقد غطت هذه الفروع 22684 حي تضم القرية مركزاً اجتماعياً، لقد بدأ بنك قرامين كمصرف يعنى بالتمويل الأصغر مستمداً موارد من منح المنظمات أو القروض بتسهيلات ميسرة، لكن لم يستمر الدعم لقد تقلص في العام 1990 حيث بلغ 3.6% من موارد البنك مقارنة بنسبة 7.96 لعام 1990م نسبة العمل إدارة البنك على الخروج من ضائقة الموارد، حيث بدأ العمل في عملية التمويل التجاري خاصة في التعاملات التجارية الخارجية نسبة لسرعة عائدها منذ العام 1990م،

ومزج بنك قرامين بين النظام المصرفي التجاري والتمويل الأصغر، فالنظام الأول يعمل على تعبئة الموارد والثاني يوسع دائرة انتشارها لمقابلة أهداف البنك الذي يتوجه نشاطه نحو صغار المنتجين يمنحهم تمويلات صغيرة بعد تدريبهم على كيفية الاستفادة من هذه الخدمات المالية ويعتمد البنك على إشراك المجتمع في الإدارة لإنشاء المراكز والمجموعات الائتمانية. (عبد الوهاب، 2007م، ص35).

بلغت مساهمة المستفيدين في العام 1992م 75% والحكومة 25% بسعر فائدة 19% كما وصلت حجم النشاطات التي يمولها البنك في العام 1992م 5000 نشاط، ويتم الاسترداد فيها على أساس أقساط الأسبوعية، أما العام 1995م لقد بلغ عدد أعضاء البنك 2مليون عضو أغلبهم من النساء حجم متوسط القروض 70 دولار ففي العام 1999م كان لبنك قرامين 1139 فرعاً تخدم 2.37.00 من المستدنين معظمهم من النساء من خلال 39.300 قرية جاوزت جملة القروض البليونين وسبعة وسبعين من الدولارات. (عبد الوهاب، 2007م، ص4)

تتمثل نواه العمل المصرفي ببنك قرامين في المجموعات التي تتكون من خمسة أعضاء تكون هذه المجموعات المركز يتكون من 6-7مجموعات ويشمل المركز 35- 40 عضو ويجتمع أعضاء المجموعات في المراكز مرة كل أسبوع يتم من خلالها دفع الإقساط وتقديم طلبات التمويل الجديدة وتقوم عملية التمويل في المجموعات على الأساس الفردي، لان عملية الاسترداد تعتمد على ضغط المجموعة وعلى كل عميل دفع مبلغاً محدداً يدفعه كل أسبوع عبارة عن مال ادخار يبلغ سعر الفائدة عليه في العام 8.5% كما أن للمجموعة نظاماً مالياً بمشاركة الأعضاء لمقابلة الاحتياجات الاجتماعية وذلك من خلال صندوق المجموعة،

المال الخاص مال الطواري وصندوق رعاية الطفل. (عبد الرحيم وآخرون، بدون تاريخ، ص57)

ولقد بدأت تجربة بنك قرامين براس مال الشخص لا يتجاوز 27 دولار أمريكي لكن حجم هذه القروض تجاوز 6 مليار دولار في العام 2007م في بنغلاديش وعدد المستفيدين 6.6 مليون شخص 90% منهم نساء ثم تعميم التجربة في بعض الدولة المشابهة في اقتصادها لدولة بنغلاديش فلم يقتصر نجاح البنك على إقراض المعدمين فحسب ولكن تعدى ذلك إلى تطوير الادخار حيث بلغ معدل ودائع الادخار 655 مليون دولار منها 397 مليون دولار مدخرات نسائية، فالبنك يمنح فوائد تفاضلية لمودعيه بنسب سنوية تتراوح ما بين 8.5% إلى 12%مستند على مبادئ وأسس تنظيمية لعملة يلتزم ويعمل بها كل عضو تتمثل الآتي:

-الالتزام بالمبادئ الأربعة للبنك وهى الانضباط، الوحدة، الشجاعة، العمل الجاد العمل على ازدهار العائلة وتحسين مستواها المعيشي ومقاطعة غلات المهور وزواج الأطفال. وبيع الفائض منها وزراعة الأشجار المثمرة.

-الاهتمام بالصحة والتنظيم العائلي والتعليم ونظافة الأطفال وشرب الماء غير الملوث.

-الامتناع عن ظلم الآخر والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والرياضية والمساهمة في الاستثمارات الجماعية والانضباط في مراكز الاجتماعات ومساعدة الآخرين، كما عمل البنك على مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي لأعضائه من خلال منح قروض أخرى غير القروض الموجة لتمويل المشاريع ذات الدخل المباشر وتتمثل في: (عبد الوهاب، 2007م، ص38-39)

- قروض لبناء أو شراء مسكن ساهم البنك في إنشاء أكثر من 643الف وحدة سكنية وإقامة المراحيض الصحية ومضخات المياه منذ إنشاء البنك والى نهاية العام 2006م.
- قروض لزراعة الموسمية ومشاريع العائلة والطلاب.
- قروض لشراء الأجهزة والهواتف الجوالة مما ساهم في تحسين الاتصالات داخل البلاد وإيجاد موارد رزق جديدة من خلال تأجير أماكن الهواتف من سكان القرية.

أما نسب الفائدة على هذه القروض تختلف باختلاف أنواع القروض، القروض المتخصصة للسكن نسبة الفائدة عليها 8% وقروض الطلاب 5% أما القروض المتخصصة لمقابلة التسول ففائدتها صفر، لقد عمل البنك على إيجاد برامجاً خاصاً لمساعدة المتسولين وحصولهم على مستلزماتهم الضرورية والتمتع بالتأمين على الحياة مجاناً، بجانب تشجيع مجموعات ومراكز البنك على تبنيهم وتشغيلهم، وبنهاية العام 2007م تمتع أكثر من 81% ألف متسول بهذا البرنامج بمبلغ فاق المليون دولار من التمويلات، علاوة على القروض يمنح البنك سنوياً حوالى 8.500 طالب من أبناء أعضاء البنك منحاً دراسية ولقد بلغ عدد المستفيدين 31 ألف حتى نهاية العام 2007م فمنذ إن أصبح قرامياً بنكاً رسمياً منذ أعطى أكثر من 16 مليون قرضاً صغيراً تجاوزت نسبة القروض التي تم دفعها حتى نهاية العام 2007م نسبة 98%، أما الديون المعدومة فنسبتها أقل من 5% كما يقدم البنك خدماته في 70 ألف قرية تتراوح قيمتها قروضه ما بين 50- 100 دولار دون أدنى ضمان ولا ينتظر البنك الفقراء، إنما يسعى إليهم المجتمع، وتبلغ نسبة السداد للقروض 99% بذلك مكن بنك قرامين الملايين من أبناء بنغلاديش من تخطى عتبة الفقر مما جعل البنك يتمتع بسمعة جيدة جعلت مختلف منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الخاصة و العديد من الأفراد يودعون

أموالهم في البنك وهذا ما يشكل القاعدة الأساسية للبنك من القروض. (أبو الفتوح، 1995م، ص13)

تجربة التمويل الأصغر في بنك قراميا الهندي:

لعب غاندي دوراً في ظهور حركة الصناعات الصغيرة، كما عانته الهند من وطأة الاحتلال الإنجليزي وتهدف حركة الصناعات الصغيرة إلى تشجيع الشعب لنهوض بالصناعات التقليدية والحرف المنزلية والريفية لتنافس الصناعات الحديثة الأجنبية، فقد تحقق هذا الهدف في المجتمعات الريفية فقط وصعوبة تحقيقه في المدن، ويرجع ذلك لتوفر الأدوات الحديثة للإدارة الإنجليزية، ففي العام 1948م بعد حصول الهند على الاستقلال وضعت الحكومة سياسة شاملة لتصنيع، تضمنت دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد لهذا تدعيمها لهذه السياسة، فقد عملت الحكومة في عامي 1953م – 1954م على تكوين فريق تخطيط عالمي من خلال مؤسسة فورد لتقديم المشورة للحكومة حول الطرق والوسائل لتوفير المساعدات الصناعات الصغيرة لمواجهة المنافسة الحادة لصناعات الكبيرة من خلال توصيات الفريق، تم إنشاء أول أربعة مؤسسات لتطوير الصناعات الريفية في الهند متمثلة في تنمية الصناعات الصغيرة والشركة القومية لصناعات الصغيرة، لجنة الصناعات الريفية والغزل والنسيج اليدوي، المعهد القومي لتدريب الموسع. (منظمة العمل الدولية، 1994م، 52)

كما أن الاهتمام بأمر التمويل الصغير وتطوير آلياته تخطى كل قارات العالم لدورة في تطوير الاقتصاد وتعبيئة الموارد المتاحة لدى صغار المنتجين بجانب مساهمته في تنمية الأعمال الصغيرة حسب تركيبتها الاجتماعية والاقتصادية الكلية منها والقطاعية، بجانب تجربة الهند متمثلة بنك قراميا بولاية دوسيا الهندية التي يعتبر سكانها من أكثر فئات الدخل المحدود

في الهند يعملون للزراعة المطرية للإعاشة مثل زراعة الفول والأرز. (حاج نور، 2009م، ص96)

لقد تبنى البنك منهج تمويل المجموعات، حيث يتعامل مع المجموعة في إطار حجم تمويل واحد وكل مجموعة تمول أفرادها وتعتبر وسيط بين البنك والأفراد ومبدأ التضامن إلزام بين أفراد المجموعة، بلغت نسبة السداد 95% بمعدل فائدة 12% ويكون التمويل أحياناً مرتبطاً بقيمة مدخر المجموعة تشجيعاً للمجموعة على عملها فالمجموعة تدفع التمويل من معدل الفائدة الخاص بها خلال أربعة سنوات تمتلك أصل المبلغ، فخلال الاجتماع الشهري للمجموعة تقوم بتقديم للتمويل وسداد الدفعيات الشهرية للتمويل، بالإضافة إلى مبلغ 15 روبية كادخار شهري لها، وحالة تأخير عن الدفع تكون هنالك غرامة عبارة عن روبية لشهر الواحد، أما في العام 1997م تم فتح حساب ادخار بفرع بواسطة 49 مجموعة منها 45 مجموعة نسوية و4 مجموعات رجال، بلغ حجم الودائع 400000 روبية يجانب القروض إلى يستقبلها البنك من البنك الوطني للتنمية الريفية. (حاج نور، 2009م، ص70)

لقد اهتمت الحكومة بالصناعات الصغيرة والتمويل الأصغر، كما طورت المنتجات التي تقدمة هذه الصناعات لتصل إلى 5000 منتج أهمها المنتجات ذات الاستهلاك الكبير كالمنتجات الجلدية والمنتجات المعقدة كأجهزة التلفزيون والنظم الطبية والالكترونية، فيرجع الاهتمام بالصناعات الصغيرة مواجهة مشكلة عدم التوازن بين الأقاليم المختلفة، بجانب توفير فرص عمل بتكلفة منخفضة نسبياً مما يساعد على مواجهة مشكلة البطالة والحد من الفقر، كما تمثل الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة هاماً في الاقتصاد القوى لزيادة فرص العمل التي تولدها وتشجيع المدخرات الفردية كوسيلة لمواجهة مشاكل الفقر والبطالة ففي عامي

1984م–1985م استوعبت المشروعات الصغيرة نسبة 50% من إجمالي 50% من قيمة الإنتاج الصناعي 33% من إجمالي الصادرات الهندية. (لبيب، 1995م، ص89)

أما بنهاية الخطة الخمسية الفترة من العام 1985م – 1990م لقد أسهمت الصناعات والمشروعات بنسبة 35% من قيمة إجمالي ناتج القطاع التصنيعي، أكثر من 40% من أجمالي صادرات الهند كما تساهم الصناعات الصغيرة في إنتاج قطع الغيار والمكونات التي تدخل في تجميع بعض صادرات المشروعات الكبيرة وغيرة بنسبة 94% من صادرات الصناعات الصغيرة، أعلنت الحكومة في عام 1991م سياسة جديدة في البرلمان الهندي تهدف إلى تشجيع الصناعات الصغيرة مما يودى إلى زيادة عدد وحدات المشروعات الصغيرة إلى أكثر من 3 ملايين وحدة في العام 1998م بلغ إنتاجها السنوي 10 مليار دولار محققة معدل نمو قدرة 11.3% وتستوعب 16.7% مليون عامل بلغ حجم صادرات المشروعات الصغيرة 98% دولار نسبة 35% من إجمالي الصادرات الصناعية الهندية. (السيد، 1994م، ص164)

تقوم التجربة الهندية في المجال المشروعات الصغيرة على عدد من الركائز الرئيسية منها:

- لانتشار الجهاز القومي للمشروعات والصناعات الصغيرة لإعداد وتنفيذ السياسة القومية لتفعيل دور المشروعات الصغيرة في التنمية الهندية.

وضع نظام للإعفاء الضريبي على الصناعات الصغيرة حيث يزيد الإعفاء مع انخفاض راس المال والعكس بهدف التشجيع الصناعي للمشروعات الصغيرة، منح تسهيلات ائتمانية للمشروعات الصغيرة بضمان الحكومة لكافة القروض الممنوحة لصناعات الصغيرة، ضمان

تسويق إنتاج المشروعات إقامة مجتمعات صناعية تشمل كافة الأنشطة الصناعية. (وهب، 1999م، ص26)

نسبة لدور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الهندي لقد ساهمت الحكومة في مساعدة المبادرين بإعداد الخطة التشغيلية للعمل وأعدت نمازج لمشروعات جيدة.

كما ركزت الهند في تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات الدعم من خلال إنشاء مكاتب لخدمة أصحاب الأعمال الصغيرة في كل بلدية، كما أن مكتب المتابعة بوزارة الصناعة يعقد اجتماعات منتظمة لتصنيف المشكلات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة بهدف إيجاد حلول لها، أما في مجال التمويل للمشروعات الصغيرة لقد أنشئت الحكومة صندوقاً خاصاً بتوفير التمويل للمنشآت الصغيرة في حدود 75000روبية كحد أقصى بدون ضمان شخصي بدون رهن عقاري، كما أنشئت صندوقاً للمشاركة في رأس مال الأعمال الصغيرة والمتوسطة يبلغ 200مليون روبية حيث يصل التمويل 49% من تكلفة التمويل بجانب تخصيص هامش ربح على السلفيات الصغرى إلى 9%. (جيت، 2008م، ص14)

أما في مجال التسويق فقد تم تنظيم المعارض التجارية في الداخل والخارج، وتقديم الدعم للمشاركين في المعارض من الأعمال الصغيرة والمتوسطة، إعادة تنظيم منافذ البيع الخاصة لصناعات اليدوية بهدف تحسين مبيعاته، إعادة تقسيم المناطق الصناعية لتحقيق مساحات للأعمال الصغيرة، إنشاء مجمعات الأعمال جديدة للأعمال الصغيرة، أما لدعم المشروعات الصغيرة في مرحلة البداية عملت الهند بنظام الحاضنات للأعمال في البداية عملها بما يسمى هيئة تنمية الأعمال الصغيرة والحرفية، بجانب إنشاء ثلاثة حاضنات إقليمية. (جمال الدين، 2008، ص13)

لتسهيل عمل المشروعات الصغيرة قامت الحكومة بتحسين أداء الأعمال على المستوى الإداري المحلى من خلال إنشاء مكاتب متخصصة لخدمة زبائنها من أصحاب المنشآت الصغيرة من خلال مطبقات توضح نوع التسهيلات المصرفية المتاحة، الخدمة التي يوفرها المهندسون المتخصصون بجانب تقصير مدة الإجراءات الخاصة بمعاملات المشاريع و المنشآت الصغيرة.

دعم تطوير المؤسسات الداعمة في مجال التدريب وتوطين التكنولوجية بهدف إدخال الفئات الضعيفة من السكان في مسار الاقتصاد. (لبيب، 1995م، 89)

التجربة الأردنية في مجال التمويل الأصغر:

لقد عملت مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن على مجابهة الفقر والبطالة من خلال تقديمها قروضاً متناهية الصغر لأفراد تعينهم على بدء مشاريع مدراء لدخل وتحولهم إلى أفراد منتجين قادرين على الوفاء بتكاليف الحياة لقد ظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة عند دائرة الإحصاء العامة الأردنية إن معدل البطالة بلغ 14.3% في العام 2005م وبلغ 14.2% العام 2002م، كما بلغت نسبة الفقر في الريف 22.8% للعام 2005م مقارنة 18% لعام 2002م، أما في الحضر لقد بلغت النسبة 13.1% العام 2005م مقارنة 12% لعام 2002م مما أدى إلى زيادة اهتمام الحكومة بقضية الفقر من خلال زيادة الدخل لمعالجة للفقراء، لقد بلغ مجموع ما نفقته خلال السبع سنوات الماضية 720.20مليون دولار موزعة على خمسة برامج لتشغيل ومكافحة الفقر، بهدف توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع وذلك من خلال زيادة إنتاجية أصحاب المشاريع الصغيرة في الأردن لتحسين مستوى المعيشة بتوفير خدمات

مالية مستدامة تلبى احتياجات محدودي الدخل من أفراد المجتمع وتعزيز التنمية البشرية المستدامة ودعم وتمويل المشروعات العاملة في قطاع الصحة والتعليم والبناء المؤسسي.

تهدف مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن عبر وسائلها متمثلة في بنوك ومؤسسات التنمية والصناديق لمجابهة الفقر والحد من البطالة من خلال إستراتجية ترتكز على تحقيق طلبات وتوقعات أصحاب المشاريع الصغيرة في المناطق التي تفتقر للخدمات المالية بجانب تعميم المنتجات التمويلية المختلفة التي تتماشى مع توقعات المستهدفين من التمويل. أما البنك الوطني فعمل على أن يكون مؤسسة مالية مستدامة من خلال افتتاح شبكة واسعة من الفروع وتحقيق انتشار عبر بناء اتفاقيات والشراكات مع مؤسسات التمويل الأخرى مستهدفاً أصحاب المشاريع الصغيرة الذين بلغ عددهم 25000 مستفيد في نهاية العام 2008م مقارن 5000 مستفيد في العام 2007م ولا يشترط أن يكون المشروع مستقلا أو مسجلا وإنما يعمل ضابط الائتمان بزيادة المشاريع للعمل على تقييم مبدأ لها وتحديد مدى قدرة المشروع على تحقيق تدفقات نقدية لتسديد أقساط التمويل الذي يصل إلى 200دينار إلى 15 ألف دينار على فترات تتراوح مابين شهر إلى 48 شهراً وفقاً للاحتياجات الفعلية للمشروع دون رهونات أو ضمانات معقدة بهدف نشر ثقافة التمويل متناهي الصغر بين أفراد المجتمع (حاج نور، 2009م، ص80).

أما من المؤسسات الأخرى التي تعمل على تمويل راس المال العامل مؤسسة شروي التي تستهدف المشاريع الصغيرة بتقديم قروض تمويل تصل إلى 5000 دينار تصل فترة سدادها إلى 36 شهراً، أما مؤسسة استثماري تستهدف أصحاب المشاريع المتوسطه من خلال تقديم تمويل يتراوح مابين 5000 دينار إلى 15000 دينار لتمويل رأس المال العامل

والموجودات الثابتة مستهدفه المتعاقدين من العسكريين وأسرهم بالتضامن والشراكة مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والمتعاقدين المحاربين القدامى وجمعية الملكة رانيا لرعاية العسكريين وأسرهم أدى إلى زيادة أدنى إلى انتشار وزيادة مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية والأهلية منها، التي تبحث أحياناً عن مقترضين ولا تجدهم إلى انتشار مفهوم وثقافة التمويل الأصغر ومن ابرز مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن.

- صندوق إقراض المرأة.
- جمعية نور العين تمويلكم.
- صندوق التنمية والتشغيل.
- صندوق المعونة الوطنية.
- الصندوق الأردنية الهاشمي للتنمية البشرية.
- الشركة الأردنية التمويل المشاريع الصغيرة.
- مؤسسة الشرق الأوسط لتمويل وتنمية المشاريع الصغيرة.

كما تتنوع طريقة القروض في الأردن مابين قروض مشروعات قائمة بالفعل وأخرى لم تبدأ بعد ولكن يشترط فيها مجموعة من الضمانات ودراسة الجدوى، كما أخذت القروض لمشروعات الصغيرة من الشروط الموضوعية كضمان ألا تقل في مجال عمل المشروع عن عامين، ملكية المقترضين وأدارته للمشروع الصغير بنفسه مع تقديم عقود الإيجار واثبات المشروع، فكل هذه الضمانات المطلوبة لا تخفي نجاح تجربة التمويل الأصغر والمشروعات الصغرى بالأردن، كما أن هذه النجاحات لا تخفي المشاكل الهيكلية التي تتعرض لها صناعة القروض، فمن أبرز هذه المعوقات الهيكلية أن المعروض من القروض أكثر من الطلب عليها

أي أن القروض تبحث عن مشروعات تمولها، ويرجع بعض هذا الضعف في الطلب لأسباب أهمها:

لجوء الأردنيين للعمل عن أرباب عمل بدلاً من إنشاء مشروعات خاصة بهم بسبب العوائق التنظيمية والثانوية.

إيماناً بدور الذي تقدمة المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة والحد من ظاهرة الفقر، فلقد اهتمت الحكومة بهذه المشروعات ومؤسساتها القائمة على خدمتها من خلال تقديم عدد من المساهمات والبرامج وذلك عن طريق الآتي: (حاج نور، 2009م، ص81)

- إنشاء الحكومة الأردنية لوحدة متخصصة بوزارة الصناعة مهمتها متابعة كآفة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار نيابة عن المستثمر الأردني والعربي والأجنبي في الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية وأنها معاملاتها خلال شهر لتقديم الطلب.
- تشجيع وإنشاء شركات متخصصة لتصدير المنتجات الأردنية مع إعطائها كل الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمصدرين تصميم مراكز تجارية في الدول العربية والأجنبية للسلع وسن قوانين لتشجيع الاستثمار رقم 16 لعام 1995م وتعديلاته الذي يمنح بموجبة المشروعات الصناعية الصغيرة وقروضاً بفائدة معتدلة بواسطة بنك الإنماء الصناعي.
- منح إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات لكافة المشروع الصناعية الصغيرة أو الرأسمالية الإنتاجية المستوردة تمنح سنتين إضافيتين من الضرائب.
- إنشاء مديرية خاصة لتشريع الاستثمار لتذويد المستثمر بالمعلومات ودراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع قبل الشروع في تنفيذها.

- إنشاء جمعية رجال الأعمال الأردنية لصغار المنتجين التي تمكنت من إعداد وتنفيذ برامج لدعم قطاع المشروعات الصغيرة مستفيدة من الدعم الذي تلقته من الاتحاد الأردني في شكل ضمان للبنوك الأردنية التي تقدم تسليف المنشآت الصغيرة.
- تخصيص جائزة سنوية باسم جائزة الملك عبد الله الثاني للعمل الحر والريادة تكرم من خلالها أفضل 3 مشاريع يتم اختيارها بهدف المساهمة في تقوية ثقافة الإقراض الصغيرة ونشرها في أنحاء الدولة المختلفة، كما اهتمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بأهمية التوسع لقاعدة الفئات المستهدفة من مؤسسات التمويل للمشاريع الصغيرة تنظيماً لشئون قطاع التمويل الصغير في الأردن عملت الوزارة بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمسعدة الفقراء بتشكيل لجنة خاصة لإعداد الاستراتيجية الوطنية التمويل الصغير في الأردن حتى العام 2010م على أن تشمل الاستراتيجية كافة الجهات التي تقدم التمويل الصغير الممولين، الوزارة، الوزارات، المؤسسات المعنية وكافة الأطراف ذات الصلة بهذا القطاع في الأردن على أن ترتكز الاستراتيجية) على الأهداف التالية:
- أتسع عدد المستفيدين من التمويل الأصغر وتخفيض أثار الفقر والبطالة.
- دعم خطط الجهات العاملة في مجال التمويل الأصغر وتنمية برامجها ومشاريعها ورفع مقدراتهم الإنتاجية وتهيئة البيئة المالية والسوقية الملائمة.
- تهيئة الأطر التشريعية والبنية التحتية وتبسيط إجراءات الإقراض لسياسة التمويل.
- تهيئة الفرص الاقتصادية للفئة الأقل حظاً من أصحاب المشاريع الصغيرة.
- تفعيل التمويل الأصغر بهدف تأمين الدخل وتحسين الوضع المعيشي وتعزيز قدرات المرأة ورفع المستوى المعيشي لأسرتها وتقديم التدريب اللازم وزيادة فرص العمل.

– مساعد مؤسسات الإقراض على زيادة وتعميم خدماتها الافتراضية، كما تهدف الوزارة من خلال الأهداف الاستراتيجية الوطنية لإيجاد قطاع خاص للتمويل الصغير يطبق الممارسات الفضلى لتمويل الصغير ويعمل كأداة وطنية للنظام الحالي. (العلي، 2005م، ص1–2)

تقييم تجربة التمويل الأصغر في الأردن

لقد أثبتت الحكومة الأردنية في العام 1989م برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بسبب معدلات البطالة المتزايدة وارتفاع نسب الفقر فأنشأت صندوق التنمية والتشغيل لإدراك الحكومة لأهمية إيجاد قنوات تمويلية للذين لا تتوفر لديهم فرص في المناطق الفقيرة، فكل بلد لديها تجربة خاصة في معالجته القضايا الفقر والبطالة تنطلق من واقعة الاقتصادي والاجتماعي.

إلا أن التجربة كفكرة جديدة تحتاج في تطبيقها إلى ضرورة تهيئة المجتمع إلى عملية تحول من الوظيفة العامة إلى التوظيف الذاتي، الأمر الذي يحتاج زمن ليس بقصير، وكذلك لابد التعرف على القدرة الاستيعابية لكل بلد في مجال المشروعات الصغيرة بصورة عامة، لقد مول صندوق التنمية والتشغيل 33 ألف مشروع إنتاجي بقيمة تمويلية وصلت 88 مليون دينار، وفرت من خلالها 40 ألف فرصة عمل بمختلف القطاعات والمحافظات بالأردن، إن 23% من قيمة القروض لصالح مشروعات صغيرة لتوفير فرص عمل جديدة. (الصمادي، 1994م، ص454)

بدأ صندوق التنمية والتشغيل أعمالة في عام 1991م تركزت أهدافه على توفير فرص العمل للفئات الفقيرة ولتخفيف من حدة مشكلة البطالة بين الذين تأثروا من عمليات التصحيح الاقتصادي والهجرة العائدة من دول الخليج والمشكلات الهيكلية في المناطق الفقيرة، فعمل

الصندوق خلال السنة الأولى على توفير التمويل للمشروعات الجامعية التي تخدم المجتمعات المحلية إنتاجاً بجانب توفيره فرص العمل لأفراد تلك المجتمعات معتمداً على مؤسسات العمل التطوعي غير الحكومي مقدماً لها 35 مشروع بقيمة 1.2 مليون دينار.

إلا أن النتائج لم تكن بحجم التوقعات للأسباب الآتية:

- مؤسسات العمل التطوعي الوسيطة اعتبرت الأموال المتاحة لها في الصندوق أموال زائدة لرأسمالها تعينها على تحقيق أهدافها العامة دون النظر إلى خصوصية الأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق مما أدى عدم تغطية المناطق والجماعات المستهدفة لذلك قررت الحكومة أن ينتقل الصندوق في بداية العام 1992م إلى إقراض مباشرة فأصبح الصندوق مؤسسةٌ قائمة بذاتها ومنشأة بقانون يدل في كونها وحد من وحدات بنك الإنماء الصناعي.
- يعتبر الصندوق سياسته مظلة للإقراض عبر المؤسسات التطوعية إلى الإقراض المباشرة ولم يتفق مع أفكار المؤسسة الدولية الممولة له مما جعل الصندوق يعتمد على التمويل الحكومي له. أما في 1994م تم رسم استراتجيات لصندوق لاستخدام مؤسسات العمل التطوعي كقناة تمويل نيابة عن الصندوق على أن يستمر الصندوق في عمليات الإقراض المباشر(منظمة العمل العربية، 1994م، ص52).

إن فكرة إنشاء صندوق التنمية والتشغيل فكرة ايجابية لمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة لكنها لا يمكن أن تشكل بديلاً لسياسات الاقتصادية في معالجة البطالة والفقر حيث عمل استقطاب الأفراد الباحثين عن العمل من خلال المشروعات الصغيرة الإنتاجية المدراء للدخل.

لقد ساهمت المشروعات بنسبة 23% من قيمة الإنتاج المحلى للأردن و33% من إجمالي الأيدي العاملة و 14% من قيمة الاستثمارات الثابتة وتكوين راس المال الثابت ويرجع ذلك لملاءمته لسمات الاقتصاد الوطني الأردني فهي تشمل قطاعات متعددة منة كالصناعة والتجارة والخدمات فهذه القطاعات تمثل معظم نشاطات الاقتصاد الأردني وخاصة الزراعي منها، لقد أثبتت التقارير والمسوحات التي أجريت لدائرة الاقتصاد العامة الأردنية، أن هنالك زيادة مستمرة في عدد العاملين في المشروعات الصغيرة مما يعكس دورها كأداة لمكافحة ظاهرة البطالة والفقر من خلال تعامل الصندوق مع مجموعة من المؤسسات مثل وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية، صندوق الزكاة وصندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي والتطوعي بجانب عدد من المؤسسات.

نجد أن صندوق التنمية الاجتماعية والتشغيل انتقل من مرحلة ملتقى الطلبات إلى مرحلة العرض المبادر من خلال الوصول إلى الفئات المستهدفة في مواقعها لاستقطابها وتشجيعها على التوظيف الذاتي، كما أعد الصندوق برنامجاً لتدريب وبناء القدرات في إدارة المشروعات الصغيرة والجوانب المالية والإدارية ومشاركة الحكومة في المؤتمرات الدولية التي تعقد بهدف دعم وتمويل المشروعات الصغيرة مثل مؤتمر عمان 1997م الذي نتج عنه توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة، إلا أن تجربة الصندوق قد أفرزت عدة مشاكل واجهة عملية تمويل المشروعات الصغيرة إلى شكلت عبئاً على الصندوق متمثلة في الآتي:

- لتصرف في المشروعات وتغير طبيعته وموقعة دون الرجوع للاستشارات.
- صعوبة تحقيق فائدة الرهونات العقارية في حالة فشل المشروع.
- عد التزام المقترضين بنصوص الاتفاق بينها وبين الصندوق.
- عدم دقة المعلومات التي يقدمها المقترضين. (حاج نور، 2009م، ص58)

أن وجهة نظر الباحث في التجارب العالمية في التمويل الأصغر تعتبر تجارب متقدمة ورائدة استطاعت أن تخطو خطوات متسارعة في الحد من ظاهر الفقر وامتصاص البطالة في بعض الدول ونلاحظ ان تجربة السودان ليس قصير وقد استفادة من تلك التجارب وهو تدرج في مبالغ التمويل من 5% حتى وصل 12% وهذا يشير أن لديه سياسات واستراتيجية تجاه برامج التمويل الأصغر وسياساته في إطار الإصلاح الاقتصادي وتحسين معاش الناس من خلال استيعاب الشرائح والفقراء الناشطين اقتصادياً في مشروعات التمويل الأصغر وفق مواردهم المتاحة بهدف تحسين دخلة معاش الناس وتشجيع الصناعات الصغيرة مع تشجيع مؤسسات الحكومية والخاصة التي تعمل في التمويل الأصغر. إلا أنه لا تزال المؤسسات التي تعمل في التمويل الأصغر قليلة مقارنة بحجم السودان وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة وهذا قد يرجع إلى عدم التمويل الكافي مع عدم إدراك مؤسسات التمويل بأهميته.

في **وجهة نظر الباحث** أن تجربة ماليزيا من التجارب الهامة هي اعتمد على نظام الشراكة في المال العام مع الفقراء في شكل مجموعات وتنظيم للفقراء لتحقيق عنصر التدريب وتبادل الخبرات بين المجموعة الواحدة مع تعزيز القيم الإسلامية التي تعتبر مصدر قوة وانطلاقة.

وأن ماليزيا استطاعت أن تستفيد من التجارب العالمية وربط اقتصادها بالاقتصاد العالم وذلك من خلال التكتلات الاقتصادية التي كان لها دور أساسي في نهضة ماليزيا.

تجربة بنغلاديش من التجارب القديمة التي أعتمد عليها كثير من الدول في التمويل الأصغر وقد بدأت بنغلاديش للحد من الفقر والبطالة بتدريب المجتمعات وتنظيمهم في شكل

مجموعات وتمويلهم وكان تمويل شامل، أيضاً بنغلاديش قد مولت شريحة هامة وهم المتسولين وتشغيلهم حتى يكونوا أحد منظومة الاقتصاد في تحقيق التنمية والإنتاج.

أيضاً إن تجربة الهند في التمويل الأصغر اهتمت بالصناعات الصغير من اجل منافسة الصناعات الكبيرة وكان تمويلها في شكل مجموعات وتدريبهم وتوفير صناديق ادخار للمجموعات وإعفاء المنتجات من الضرائب كحافز ومساعدة لصناعات الصغير من المنافسة مع عدم تمركز تقديم الخدمات.

أيضاً من التجارب تجربة الأردن للحد من الفقر والبطالة وقد انطلقت من منطلقات علمية في تقديم المشروعات وهى اعتمدت على دراسة الجدوى لتجنب المخاطر والخسارة وأن التمويل الأصغر يمثل أحد اهتماماتها وإصلاحاتها الاقتصادية مما حدد له (3) جوائز سنوية لأفضل المشروعات.

نلاحظ أن الدول استفادت من تجارب التمويل الأصغر كأحد الاستراتجيات الهامة للإصلاح الاقتصادي في بلدانها المختلفة وقد ساعدتها ظروف داخلية وخارجية في توفير المعينات الأزمة لهذا التمويل الأصغر لمحاربة والكبح من ظاهرة الفقر الذي أصبح من الأجندة الهامة للمجتمع الدولي.

إلا أن التمويل الأصغر في السودان يواجه كثير من التحديات الداخلية والخارجية مما جعل نتائجه غير واضحة بدرجة كبيرة وملموسة وسط المجتمعات.

المبحث السادس

التنمية الاجتماعية

تمهيد:

تحتل قضية التنمية مركز بارز في الفكر الاجتماعي وقد حظيت باهتمام كبير من قبل المفكرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان لهم دور في تعميم مفاهيمها، وقضية التنمية من القضايا التي تتعدد جوانبها وتتشعب أبعادها وقد حرص كل فريق من المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية على دراسة الجوانب التي تدخل في مجال تخصصه، إن علماء الاقتصاد كانوا أسبق من غيرهم في دراسة التنمية على تسميتها بالتنمية الاقتصادية وكانوا يلقون تشجيعاً من قبل المسؤولين السياسيين الذين يهتمون بمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي أكثر من اهتمامهم بمشكلات التخلف الاجتماعي. من نتيجة ذلك قدم الاقتصاديين كثير من الإضافات النظرية في هذا المجال أكثر من غيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية؛ إلا انه بإجماع شامل من المفكرين ورجال السياسة إن جوانب التنمية متكاملة هي تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية (حسن، 1988م، ص3) أن التنمية كمصطلح قديم من الناحية اللغوية ولكنة جديد نسبياً من الناحية الفلسفية حيث ظهر هذا المفهوم قديماً وتنهض التنمية على بعد اقتصادي يرتكز نماء الثروة والدخل وقوى الإنتاج المجتمع يصاحبه تطور معرفي ونماء الثقافة والارتقاء بالسلوكيات وتحسين نوعية الحياة على البعد الاجتماعي (السروجي، 2012، ص9) حيث أن التنمية كمفهوم عام تعنى الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية مما يوحى بتغيير ايجابي ومتطور وتقدم أو بعبارة أخرى أن التنمية عند مجموعة أو بلد تعنى الطموح والحصول على مستوى أفضل في الجوانب الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية فعلى المستوى الاجتماعي هو الوصول لسد الحاجيات الأساسية لجماعات البشرية (عبد الله، 2009م، ص40). وقد عرفت في إطار المفهوم العام أيضاً بأنها عمليات مخططة وموجهة تحدث تغيير في المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستقلال الأمثل للإمكانيات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد.

وفي صيغ آخر عرفت التنمية بأنها تستند إلى الاستقلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع النطاق والتحضر والتعليم والحراك الاجتماعي، بمعنى آخر أن التنمية تتميز بالخصائص الدينامية والتغيير والتصنيع والاستقلال والتأثير والقوة والوحدة الداخلية، وهذا يشير إلى أن التنمية عملية معقدة وشاملة تضم كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية.

أنواع التنمية:

قد أصبحت التنمية قضية من القضايا الهامة التي شغلت عدد من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين ورجال البحث العلمي، حيث يواجه العالم الثالث عدد من مشكلات الفقر والتخلف الدولي التي تعتبر معياراً أساسياً للحكم على مدى نجاح أو فشل هذه الحكومات.

إن التنمية التي نقصدها هي التي تهتم بجميع متطلبات البشر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على الحاجات الأساسية والثانوية وتوفير متطلبات الحياة المادية والروحية ويمكن تقسيمها في الآتي:

التنمية الريفية:

برزت فكرة التنمية كعملية شاملة نحو التغيير الاقتصادي ومن ثم التغيير الاجتماعي في المناطق الريفية في دول العالم المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً وعلى هذا الأساس فقد أستحدث مفهوم التنمية الريفية كاستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والاجتماعي في الدول المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً.

التنمية السياسية:

هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومات والإدارة المركزية والمحلية والدراسة التطبيقية في التنظيم والإجراءات وبقية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية:

ـــ هي التي توجه الإنسان كيف تقام الحكومات وتُساس شؤون الناس

ـــ هي التي اخترعت تنظيماً لإدارة الدولة والإشراف على مرافقها وقواعد محاسبة المسؤولين

التنمية الثقافية:

هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة بما في ذلك العلوم والفنون والتكنولوجية والفلسفة بالإضافة إلى التغييرات التي تحدث في بنيات المجتمع ووظائفه وهى التي تجعل الفرد يقرأ ويطلع ويتابع ما يجري في مجتمعة وفي غيرة من المجتمعات من أنتاج فكري وحوادث وأخبار (عبد الله، 2009م، ص45).

تنمية المجتمع:

هي شأنه شأن معظم المفاهيم المرتبطة بمصطلح التنمية ومن المفاهيم غير المتفق عليها من المتخصصين فقد يستخدم أحياناً كمرادف لمفهوم التنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، وقد يستخدم المفهوم أحياناً ليشير إلى الجهود الذاتية لسكان المجتمع وبينما

يستخدم أحياناً ليشير لتكامل الجهود الذاتية مع الجهود الحكومية لتنمية المجتمعات المحلية، ويمكننا أن نميز بين هذين الاتجاهين لهذا المفهوم.

الاتجاه الأول المعني المراد للتنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أهم التعاريف في هذا الإطار.

الاتجاه الأول: محاولة إيجابية ومتعددة بواسطة شعب ما من أجل اللحاق بمستوى اقتصادي واجتماعي لشعوب أخرى سبقته في التقدم، استطاعت أن تحقق مستويات اقتصادية واجتماعية أفضل

الثاني عملية تستهدف توحيد الجهود الأهلية مع الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية لحياة آمنة وتمكنه في الإسهام في التقدم.

الاتجاه الثاني: هو الذي يرتكز على الجانب المعنوي لتنمية المجتمع، وأهم تعاريف هذا الاتجاه:

الأول: عملية اجتماعية بواسطتها يصبح الناس أكثر قدرة على الحياة تحقق بعض التحكم في جوانب عملية لتغيير أي عملية جماعية لتنمية الشخصية الإنسانية.

الثاني: عملية ترتكز على إجراءات التغيير نفسها في خطوات محددة تستهدف تحقيق التوجه الذاتي في المجتمع عن طريق سكان المجتمع المحلى بتحديد احتياجاتهم بأنفسهم ثم يضعون الخطط تتضمن إشباع الاحتياجات.

تنمية المجتمعات المحلية:

يرتبط هذا المفهوم بالإطار المجتمعي والزمني الذي يتعلق به ويمكن أن تستعرض بعض تعاريف تنمية المجتمعات المحلية في ما يلي:

عملية يتم عن طريقها إحداث تغيير متكامل ومقصود في المجتمع المحلى عن طريق إقامة مشروعات تنموية متعددة وإيجاد التعاون بين التخصصات في مجال التنفيذ مع الاستفادة من جهود المواطنين المحليين من أجل نقل المجتمع إلى الأفضل في فترة زمنية محددة في إطار خطة الدولة.

الثاني: العمليات التي يتم التخطيط لها وتنفيذها على أساس التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وربط هذه العمليات بإصلاحات كبرى على مستوى الدولة.

الثالث: عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع المحلى وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأسلوب ديمقراطي لحل كل مشاكل المجتمع ورفع مستواه اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لمقابلة احتياجاتهم بالاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية والفنية المتاحة. (أبو المعاطي، 2012م، ص132).

وفي صياغ آخر في سنة 1956م صدر عن الأمم المتحدة تعريف التزمت به أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية، ينص على مصطلح تنمية المجتمع قد ظهر في الاستخدام العالمي ليشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق تكامل هذه في إطار حياة ومساعدتها في التقدم القومي. (السمالوطي، 1981م، ص112)

التنمية الشاملة:

تحتل قضية التنمية الشاملة مكاناً بارزاً في الفكر المعاصر فقد حظيت باهتمام من جانب المفكرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وترجع ذلك إلى عاملين أولهما سياسي والأمر يرجع إلى تطور الفكر الاقتصادي والعلوم الاجتماعية

ولقد تعددت تعاريف التنمية الشاملة ومنها:

التعريف الأول: عملية ايجابية موجهة لتحسين قدرة النظم القومية والإقليمية والمحلية وتحسين قيمتها من اجل تلبية وإشباع كل المطالب والاحتياجات الإنسانية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية.

التعريف الثاني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين بشكل شامل وكامل ومتوازن على أساس علمي سواء كان فرد أو جماعي أو مجتمعي.

وفي سياق آخر عرفت التنمية الشاملة:

هي ذات نسق جامع بين كل التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار متكامل وفق سياسة مرسومة ذات استراتيجية معلنة لاحتياجات ومواجهة المشكلات الفردية والجماعية والمجتمعية خلال فترة زمنية محدده وهذا التعريف يوضح الآتي:

- إنها عملية دينامية ونسق جامع.
- تستهدف إشباع الحاجات ومواجه المشكلات.

التنمية الاقتصادية:

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي إذ لا تقتصر على التنمية الاقتصادية على المؤشرات الكمية للتقدم الاقتصادي كزيادة معدل الدخل الفردي

ومضاعفة الدخل القومي وزيادة حجم الصادرات، كما هي الحالة بنسبة لمفهوم النمو الاقتصادي، إنما تشمل أيضاً المؤشرات النوعية التي تعد من المستلزمات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية،كالتغييرات الايجابية في العادات والتقاليد الاجتماعية والرغبة الجادة في العمل المستمر وإحداث التغيرات التنظيمية اللازمة في الأجهزة الإدارية في الدولة. (أبو حمد، 2006م، ص315).

التنمية الاجتماعية:

يطرح الكثير من الدارسين في حقل علم الاجتماع بخصوص السؤال المتمثل في هل مفهوم التنمية الاجتماعية مستحدث حقاً في الفكر الاجتماعي، وقد أجاب أرنست وايت E.WiTT على السؤال بالنفي مؤكداً على مفهوم التنمية الاجتماعية ليس جديداً ولكن الجديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات التي تواجهها المجتمعات النامية (السعيد، 2005م، ص54)

هذا ما نجده أيضاً لدى باتن Batten الذي يؤكد على أن الحداثة لا تكمن في المفهوم في حد ذاته وإنما في تزايد الاهتمام به والمبادرة التي يرتكز عليها، برغم من ظهور مصطلحات عديدة أقدم من مصطلح تنمية المجتمع (التنمية الاجتماعية) مثل التربية الأساسية والإرشاد الزراعي والإصلاح الريفي والتربية الاجتماعية وتنظيم المجتمع، يبقى هذا المصطلح الأخير الأقرب إلى مفهوم التنمية الاجتماعية لدى الكثير من الدارسين حيث أننا نجد ساندرز يذهب إلى هنالك ميلاً لاستبدال مصطلح تنظيم المجتمع في الدراسات الأمريكية بمصطلح تنمية المجتمع. (السمالوطي،1981م، ص106-107).

ولقد أشارة الكثير أن التنمية الاجتماعية، هي فرع من فروع التنمية نماء وتطور كنتيجة طبيعية لنمو وتطور مفهوم، وقد يبلور الاهتمام به في الفكر الاجتماعي الغربي نتيجة لتغيرات التي شهدته القارة الأوربية من جراء الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر وكنتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية التي أحدثتها ثورة الآلات ومصادر الطاقة ولم تواكبها تنمية اجتماعية في حين زاد الدخل القومي وزاد الدخل الشخصي في تلك المجتمعات مع ضعف السلطة الأبوية وتفكك الروابط الاجتماعية وظهرت العلاقات الاجتماعية الثانوية وقد اتصفت بالسطحية والعمومية والنفعية والجزئية وحلت الروابط الاجتماعية الرسمية محل الروابط الاجتماعية غير الرسمية ونتج عن ذلك ظهور قلة تمتلك وسائل الإنتاج وكثرة لا تمتلك إلا الجهد الذي تقدمة لصاحب العمل ولا يحصل العامل مقابل عملة إلا ما يكفي حاجته ليعيش عيشة الكفاف ويترتب على ذلك ظهور تفكك اجتماعي وزيادة نسبة الانحراف على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. (ادم، 2014م، ص21)

ومن خلال هذا كانت هنالك عدد من التعريف في التنمية الاجتماعية.

وقد عرفت بأنها العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد في حاضرة ومستقبلة ورفع مستوياته الثقافية والاجتماعية والصحية وزيادة قدرته على تفهم مشاكله وحثه على التعاون مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل وهى تهتم بنمو الإنسان وتكيفه مع بيئته.

بينما ترى وجهة نظر أخرى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن هدف معنوي لعملية ديناميكية تتحدد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والإسكان والمشاركة في النشاط الاجتماعي

والاقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة، وترى وجهة نظر أخرى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن عمليات تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه عن طريق توظيف القدرات الخلاقة لغالبية الناس في المجتمع بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية

كما عرفت التنمية الاجتماعية بأنها عملية مخططة وموجهة يتم عن طريقها إحداث تغيير اجتماعي مقصود ومرغوب في بناء المجتمع ووظيفته في اتجاهات الأفراد والجماعات نحو المجتمع. (أبو المعاطي، 2010م، ص190-191)

وهنالك تعريف أخر على أن التنمية الاجتماعية على اعتبارها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع بل تنمية كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، أن التعريف الذي طرح للمناقشة في المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ينطوي على فكرة مؤداه أن التنمية تعنى انبثاق نمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن وسواء كان الكيان فرد أو جماعة أو مجتمعاً. (شلبي، بدون تاريخ، ص19)

كما عرفت التنمية الاجتماعية بأنها هي التحريك العلمي والمخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيدولوجية معنية لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وأنها عملية تغير ثقافي دينامي وموجة وتتم في إطار اجتماعي معين ترتبط بزيادة أعداد المشاركين في دفع هذا التغير وتوجيهه والانتفاع بنتائجه خاصة الفئات المحرومة في السابق من فرص النمو والتقدم. (زايد، 2005م، ص40)

التنمية الاجتماعية عند الرأسماليين والاشتراكين قد عرفها المفكرين الرأسماليين أن التنمية الاجتماعية بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية.

أما الاشتراكيون يرى أن التنمية الاجتماعية بأنها مجرد برامج للرعاية الاجتماعية تتحقق طريق التشريعات الحكومية أي على أنها عملية تغير اجتماعي موجة تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة حيث أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه. وترى أن التغير لن يتم إلا عن طريق الثورة الحتمية تقضى على البناء الاجتماعي القديم وتقيم بناء جديد.

التنمية الاجتماعية عند أصحاب الفكر الاجتماعي يرى أصحاب الفكر أن التنمية الاجتماعية بأنها توافق اجتماعي، ويرى آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان.

ولقد عرفها بعض المشغلين بالعلوم الإنسانية الاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق في إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.

كما عرفها المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنة باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعزز الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة بالحلول الذاتية التى تبدو على مستوى هذا الحد.

أما المصلحين الاجتماعيين يروا أن التنمية الاجتماعية تعنى توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يوفر له احتياجاته وكذلك الآمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستقلال وتكافؤ الفرص.

أما التنمية الاجتماعية عند رجال الدين تعنى بالحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض وهذا يستوعب تحقيق العدالة الجامعة بين العدالة القانونية والاجتماعية في الاقتصاد وقيام التعاون على كآفة المستويات والتوكيد على المشاركة في كل ما يتعلق بحياة الإنسان ومستقبلة وتنظيم المجتمع من الأسرة إلى المجتمع الكبير. (الحسن، ص32)

ويرى عبد الباسط أن النظرة التحليلية الدقيقة لمختلف تعريف التنمية الاجتماعية تؤكد على ثلاثة اتجاهات تتمثل في الآتي:

الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مصطلح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية في مفهومها الضيق لا تمثل إلا جانباً واحد من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين فالخدمات الاجتماعية تشمل التعليم والصحة والإسكان ورعاية العمال والنهوض بالطبقات الفقيرة والرعاية، وخدمات الرعاية الاجتماعية يقصد بها الخدمات التي تقدم لجماعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة كالخدمات التعليمية والصحية وهذا المفهوم للتنمية الاجتماعية لا يتمشى مع ثورة الآمال والتطلعات المتزايدة لملايين البشر الذين يواجهون قضايا التخلف ويرغبون في تحقيق معدلات سريعة في النمو.

الاتجاه الثاني: يطلق أصحابه، اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية ويعتبر

هذا المفهوم أكثر شيوعاً واستخداماً، فالتنمية الاجتماعية تستثمر رأس المال في القطاعات البشرية وتسعى إلى تقديم الخدمات التي تعود بالفائدة المباشرة على الأفراد وهذه الخدمات ينعكس أثرها على رفع المستويات الاجتماعية والمعيشية وزيادة كفايتها الإنتاجية.

الاتجاه الثالث: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية الاجتماعية عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد لما كان التغير يقع وينصب على كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو أنماط العلاقات الاجتماعية وفي القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد التي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية أو التي ينتمون إليها، فالتنمية الاجتماعية تشمل كل الجوانب، كما يتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء والإصلاح الزراعي ومشكلات العمالة والهجرة من الريف إلى المدن والمشكلات الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع.

هذا الاتجاه في تعريف التنمية الاجتماعية هو الذي يتجه إليه ويأخذ به حيث يشير إلى أن التنمية الاجتماعية ليس مجرد تقديم الخدمات إنما تشمل عنصرين أساسين هما:

- تغير الأوضاع الاجتماعية القديمة لم تعد تساير روح العصر.
- إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثه ويسمح للأفراد بتحقيق اكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات. (السروجي وآخرون-2001م، ص28)

أهداف التنمية الاجتماعية:

نجد أن أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية تدور حول مجموعة من الأهداف العامة يمكن إجمالها بالآتي:

رفع مستوى المعيشة: تسعى كل خطط التنمية في كل دول العالم وخاصة النامية منها الى تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة ويتصدر هذا الهدف أهداف ببرامجها وخططها التنموية لكونها أساسياً لتحقيق الضرورات المادية للحياة.

كالمأكل والملبس والمسكن والحاجات المعنوية كالتعليم والثقافة والقيم، وبالتالي فان تحقيق مستويات أفضل يتأتى بارتفاع في مستويات معيشة السكان في المجتمع بدرجة كافية تتضمن تحقيق مستويات مرغوبة من المستويات المادية والمعنوية لهم.

يعد هدف رفع مستويات المعيشة هدفاً أكثر شمولاً وربما أهمية من هدف زيادة الدخل القومي الذي قد نعده أساساً ووسيلة لرفع مستوى المعيشة وذلك لان ارتفاع الدخل القومي وزيادته قد لا تؤدى بالضرورة إلى الزيادة في رفع مستوى المعيشة في بلد ما ويصل ذلك عندما تصل نسبة زيادة السكان إلى أعلى من نسبة معدلات المواليد الزيادة في الدخل القومي، إن زيادة الدخل القومي قد لا يترتب عنها بالضرورة توزيع عادل في الدخول بل تصيب طبقة معينة وهذا في حد ذاته خللا وليس هدف تنموي إن متوسط الدخل للفرد يكون هدفاً مهماً من أهداف التنمية وينعكس على رفع مستويات المعيشة ولكن تحقيقه لا يتوقف عند حد زيادة متوسط دخل الفرد أو الدخل القومي بل يمتد إلى إيجاد تغييرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة ومن طريقة توزيع الدخل من جهة أخرى.

- زيادة الدخل القومي:

من أهداف التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي زيادة الدخل القومي في الدولة ويمثل الدخل القومي مجموعة الدخول المكتسبة التي تعود إلى مالكي عوامل الإنتاج وهى أجور العمل ورقع الأرض وفائدة راس المال والربح المنظم، حيث أن الدخل القومي من أهم

المتغيرات التي تمثل النشاط الاقتصادي، كما انه بعبر عن مستوى رفاهية المجتمع المتعلقة بكمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصادي القومي، فان زيادة في بلد ما تعد أساساً في القضاء على مشكلاته التي من أجلها قام الخطط التنموية كمشكلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة السكان وترى كثير في الدول أن حل هذه المشكلات لا يتم إلا باتخاذ عدد في الخطوات أهمها زيادة الدخل القومي فيها ولكن الدخل في أي بلد محكومه بمجموعة من العوامل منها وفرة بلد محكومه بمجموعة من العوامل منها وفرة إمكانياته المادية والعينية والخصائص السكانية ومعدلات النمو السكاني فيه، فكلما ارتفعت معدلات النمو السكاني في بلد ما وتميز سكانه بخصائص ديموغرافية سلبية الأثر في معدلات إنتاجية، كمستويات التعليم والأمية وارتفاع معدلات الإعاقة، منضبط وإن زيادة الدخل القومي ألا أن زيادة الدخل القومي لا تحقق دون توفر إمكانيات مادية وفنية، حيث إن وفره أحداهما لن تحقق زيادة في الدخل ومن هنا لابد من العمل على هذه الإمكانيات ومعرفتها قبل وضع الأهداف.

- تقليل الفوارق في الدخول والثروات:

يبدو هذا الهدف مادياً من الوهلة الأولى إلا أنه يعد في حقيقة الأمر هدفاً اجتماعياً في مضمونه وأبعاده لان تقليص الفجوة في دخول الأفراد وما لديهم من ثروات يعني توزيعاً عادل للدخل القومي، وبالتالي تحقيق مستويات معيشية متشابهة لأفراد المجتمع كافة.

وغالباً ما يترتب عن التوزيع النسبي للدخول والثروات في العالم الثالث عامه تعرض المجتمع إلى أضرار جسيمة بالإضافة إلى الفوارق الاجتماعية القائمة على أساس الدخل، وظهور طبقات اجتماعية مقسمة فان عدم توفر الدخل بشكل كافي وحاد لفئة يسبب اضطرابات شديد داخل المجتمع وقد يودي إلى تدمير إنجازاته. فمثلاً في الوقت الذي يضغط فيه الفقراء

إلى إنفاق كل دخلهم لتحقيق الحد الأدنى أو المقبول للعيش فان طبقه الأثرياء في المجتمع والتي تستحوذ على نصيب قد لا تستهلك إلا جزءاً يسيراً من دخلها وتميل إلى ادخار المتبقي بدلاً من استثماره الأمر الذي يحد من فرص إعادة تشغيل راس المال الوطني وإيجاد فرص عمل جديدة، ولذا ترتفع نسب البطالة وتقل مستويات الإنتاجية مما يؤدي بالتالي إلى مضاعفة وتفاقم مشكلات الدولة وأفرادها.

- **العمل على تحقيق الوحدة الحضارية:**

أصبح هذا الهدف من أهم الأهداف قبولاً على مستوى دول العالم لتكون نظيرا للوحدة البيولوجية بين أفراده، وينعكس ذلك من خلال تقارب قيم وعادات هذه الدول وانسجامها مما يؤدي إلى إحداث تغيرات ايجابية في هياكلها وبناءها الاجتماعية وإحداث تحولات في العلاقات الاجتماعية فيها تكون قادرة على استيعاب عمليات التنمية.

- **التخلص من التبعية والتوجه نحو الخارج:**

فان أهداف التنمية في هذه النماذج بالحاجة الماسة إلى ضرورة التخلص من عبء التبعية السياسية والاقتصادية التي تعيشها دول العالم الثالث، إذ غالباً ما تعتمد هذه الدول على الدول الأجنبية التي تقيدها في توجهاتها وتحكم عليها بإتباع خططها وبرامجها بحيث تصبح تصرفاتها وممارستها بعيده عن خدمه أغراض مجتمعاتها وأهدافها. (صبيح، بدون تاريخ، ص34).

وفي إطار تلك الأهداف هنالك أهداف فرعية لتنمية الاجتماعية تتمثل في الآتي:

المساواة: وهى تعنى توفير فرص عادلة لكافة المواطنين لتأثير على الحكومة والوصول للموارد والحصول عليها وهى تعنى الوصول إلى أشكال تنظيمية تضمن لكل المواطنين نفس

المستوى المعيشي بما فيه توفير المأوى والعمل والصحة، والمجتمع المتقدم هو الذي يحقق لأفراده ومواطنيه توزيعاً عادلاً لكافة فرص الحياة، المساواة تعنى أيضاً الاستثمار في البشر وبالتحديد في الشرائح الفقيرة والمهمشة من المواطنين وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل والموارد وعوائد التنمية.

الكفاءة: والرشد في استخدام الموارد باستخدام التخطيط العلمي كمنهج أساس لتنمية والمحافظة على الموارد.

حماية البيئة: الحفاظ على الموارد للحاضر والمستقبل للأجيال البشرية القادمة وتطوير قدراتهم والاستثمار فيهم من أجل الثقة في التعامل وسيادة قيم تعظم من باستقرار المجتمع وتدعم فرص التقدم والإبداع وكذلك الموارد في تحقيق العدالة الطبيعية التي يجب استخدامها بشكل يحقق الاستدامة ويرتبط بالحفاظ على تحقيق العدالة الاجتماعية.

التمكين: ويقصد به تمكين غير القادرين والمهمشين والفقراء من الوصول للموارد وتعزيز تأثيرهم وفعالية مشاركتهم في التنمية. (السروجي، 2012م، ص32)

في الواقع أن لتنمية الاجتماعية هدفين أساسين هما:

الهدف الأول هو تكنولوجى يتضمن إعداد القوة البشرية اللازمة لاحتياجات التنمية على مختلف مستويات المهارة والتخصص.

الهدف الثاني هدف ايديولوجى يتضمن إعداد المواطن سليماً صحيحاً بما يتفق مع نظام البلاد وفلسفتها ولهذا يتعين على خطط التنمية الاجتماعية أن تلتزم بأساسين هما:

أساس الكم: يتوسع قاعدة التنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيعها وذلك لان الاستفادة بهذه التنمية وهى حق لإفراد المجتمع لا يجوز حرمانهم منه ولان التنمية الاجتماعية هي المدخل الطبيعي لنجاح كل تنظيم اجتماعي.

أساس الكيف: لان توسيع قاعدة التنمية في حد ذاته لا تؤتى ثماره المرجوة ما لم يصاحبه تحسين في خدمة وما لم يهدف إلى ضمان الإتقان باتخاذ التكنولوجية وسيلة هدفاً لرفع مستوى الأداء فيها وفي الواقع أن الإنسان هو حجر الزاوية لعملية التنمية فهو الذي يدفع بعملية النمو إلى حيث نريد. (أبو المعاطي، 2010م، ص196).

التنمية الاجتماعية وإشباع الحاجات:

إن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وأنها تسعي إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقة إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

فالاحتياجات الأساسية التي تلزم للفرد تنقسم إلى احتياجات بيولوجية لازمة لتكوين الجسم ونموه وحمايته والمحافظة عليه ليمارس عملة بانتظام كالغذاء والكساء والمسكن. واحتياجات اقتصادية كعمل الإنتاج والتبادل والاستهلاك، واحتياجات نفسيه لازمه للإنسان ليعيش في أمان مع نفسه ومع الآخرين متحرراً، واحتياجات اجتماعية لتكوين علاقات اجتماعية سليمة مع غيره من الأفراد وليعيش متوافقاً مع المجتمع بقيمه ونظمه.

ولتحديد الاحتياجات المجتمعية يمكن الرجوع إلى النظم الاجتماعية التي تقوم في المجتمع فكل نظام اجتماعي يقوم أساساً حول إشباع حاجة أو مجموعة من الحاجات

الاجتماعية الأساسية للإنسان وهي الأنظمة التي تنظم حوله الحاجات الاجتماعية الأساسية وهي:

1. النظام الاقتصادي يشبع حاجة الإنسان أي العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
2. النظام الأسري يشبع حاجة الإنسان إلى المحافظة على النوع واستمرار النوع من العلاقات التي تقوم على المصلحة والتعاون.
3. النظام الديني يشبع حاجه الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوه عليا منظمة للكون وهذا الاعتقاد يمنح الإنسان الطمأنينة ويساعده على أن يعيش في أمان مع نفسه والآخرين.
4. النظام السياسي: يشبع حاجه إلى الأمن والحماية الاجتماعية وضمان حقوقه الأساسية كحق الملكية والعمل والتعبير عن رأيه.
5. النظام التعليمي (التربوي) يشبع حاجة الإنسان أي التعليم والاندماج في الجماعات التي يحيى فيها متفهماً لأساليبها وأنظمتها ومتكيفاً مع ما تحدده من معايير.
6. النظام الترويحي يشبع حاجه الإنسان أي الاستمتاع بوقت فراغه وتجديد حيوية والتنفس عن الضغوط التي يقابلها في حياته.

النظام الأخلاقي يشبع حاجه الإنسان إلى الامتثال للمعايير المرغوب فيها في ظل إطار قيمي يرتقيه المجتمع.

النظام الجمالي والتعبيري يشبع حاجة الإنسان إلى الخلق والإبداع والابتكار.

نظام الرعاية الاجتماعية يشبع حاجه الإنسان إلى العيش متكيفاً مع غيره من الأفراد ورغبته في أن يكون له دور ايجابي في الجماعات التي ينتمي إليها والمجتمعات التي يعيش في وسطها. (الحسن، ص104-107)

مقومات التنمية الاجتماعية:

- تلائم برامج ومشروعات التنمية مع أولويات حاجات أفراد المجتمع الحقيقية وإعطاء أولوية ودرجة أهمية أكبر للبرامج والمشروعات التي تقابل أكثر الحاجات أولوية في المجتمع المحلي والتي تعبر عنها سكان المجتمع.مع إعطاء درجة أولوية أكثر للاحتياجات الأساسية، مما ينعكس على تجارب الأهالي وضمان مشاركتهم في عمليات التخطيط لهذه البرامج والمشروعات وتأييدهم لها وانتمائهم للمجتمع ونظرتهم المستقبلية.
- ترتكز التنمية على البرامج متعددة الأغراض والأهداف ويتطلب ذلك إحداث التنسيق والشمول والتكامل اللازم وتحديد هذه الأهداف مسبقاً وتكتيكات تنفيذها في المجتمع.
- إن تغير اتجاهات الأفراد في المجتمع لا يقل أهميه عن التغيرات المادية لمشروعات التنمية وأنه يجب الكشف عن الاتجاهات السائدة بين أفراد المجتمع الإيجابي عنها والمعوق.
- واقعية برامج ومشروعات التنمية بحيث تتفق مع ظروف وأوضاع المجتمع المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضماناً للقدرة على تنفيذها في إطار الخطة المحددة لها، وعائد التنمية تغير هذه الظروف والأوضاع ويتزايد تدريجياً طموح هذه البرامج والمشروعات بقدر تغير ونمو هذه الظروف والأوضاع وقدرات المجتمع الذاتية؛ لان التنمية انعكاس هذه الظروف.
- يجب أن تهدف عملية تنمية المجتمعات المحلية، تنمية مشاركه سكان المجتمعات في برامج ومشروعات التنمية كذلك استهداف زيادة فاعلية وكفاءة وتنشيط أجهزة الحكم المحلي، فالتنمية يجب أن تكون منهج يتفاعل مع المجتمع بكل طاقاته.

- يجب من الأهداف الأساسية لأي برنامج أو مشروع تنمية محلية اكتشاف وتدريب القادة المحليين حتى يستطيع هؤلاء قيادة التنمية زيادة مسئولياتهم الاجتماعية.
- أن تقوم الحكومة بالمساعدة الفاعلة لبرامج ومشروعات التنمية ومعاونة الجهود المبذولة.
- الاعتماد المتزايد على مشاركه المرأة والشباب في برامج ومشروعات التنمية والاعتماد على طاقاتهم وقدراتهم للاستفادة منها في المجتمع.
- يتطلب تطبيق برامج التنمية وضع سياسة متناسقة ومتكاملة وترتيبات إدارية خاصة استخدام قيادات مدربة وتعبئه الموارد المحلية والقيام بالبحوث والتجارب لزيادة فاعلية هذه البرامج.
- الاستفادة من جهود المنظمات الأهلية والجمعيات والمؤسسات الخاصة المحلية والقومية والدولية وتمثل هذه الجهود إرادة شعبية لمواجه احتياجات.
- إن خطة التنمية المحلية وفق الخطة القومية الشاملة للمجتمع من حين تحديد أهداف السياسة العامة للمجتمع أن المجتمعات المحلية تتأثر بالمستويات القومية في السياق القومي.
- يجب أن تنبثق التنمية من داخل المجتمع وقدرته على الاعتماد على الذات.
- إن لكل مجتمع خصوصية في ظروف وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتباين احتياجات الأفراد.

-تستهدف التنمية مؤسسات محلية ذات كفاءة وفاعلية لزيادة فاعلية هذه البرامج (السروجي، 2012م، ص40-41).

مبادئ التنمية الاجتماعية:

تستند التنمية كمفهوم حديث التعبير عن التغير المخطط لجوانب الحياة إلى بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المطلوبة وهي مبادئ ضرورية مترابطة متكاملة بعضها مع

البعض ولا يمكن التخطيط للتنمية وتنفيذ مشروعاتها إلا إذا وضع في الاعتبار هذه المبادئ وهي تتمثل في الآتي:

المبدأ الديمقراطي:

وهذا المبدأ هو جوهر أي برنامج تنمية أو مشروع بمعنى ألا نفرض مشروعات فرضاً على أفراد المجتمع المحلي ولابد أن نشارك فيها أعضاء المجتمع بآرائهم وباختيارهم ولا تقتصر المشاركة على مرحلة التنفيذ فقط وإنما تبدأ من مرحلة الإعداد والتخطيط وبذلك يكون للمشروع معنى وقيمه لإدراك أفراد المجتمع بأنها نابعة منهم وإحساسهم بالمسئولية لإشباع حاجاتهم في حدود إمكانياتهم ومواردهم وهذا يتطلب تحديد الاحتياجات والتعرف على المشكلات الأكثر وذلك يولد اتفاقهم وترابطهم وتعاونهم.

ويؤمن مبدأ الديمقراطية على الإيمان بأهمية شعور أفراد المجتمع بكيانهم وكرامتهم وتقديرهم لذاتهم وحقهم في تقرير مصيرهم فالتنمية لا يمكن أن تقوم بالقهر والإلزام الذي يفرض من خارج المجتمع قد يعطي نتائج سريعة ولكن لا يحقق تنمية قدراتهم واستثارة جهودهم لتحقيق التعاون وهذا يجعلهم يعتمدون في كل شي من الخارج.

مبدأ تحديد الاحتياجات:

أن المجتمع القومي يمكن أن يكون قادر على تحديد احتياجاته حين توضح الخطة. بينما المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها في احتياجاتهم حيث يكون لكل واحد خصوصية ثقافية ولابد أن توضح المشروعات والبرامج هذه الخصوصية ويدرك المجتمع احتياجاته وأولوياته الأكثر أهمية، هذا المبدأ يحقق كثير من الايجابيات عن المجتمع من تلاشي العزلة النسبية التي توجد أحياناً عند المجتمعات يؤدي إلى التماسك وكشف الخبرة.

المساعدة الذاتية:

يعتمد مبدأ المساعدة الذاتية أساساً على إتاحة الفرص لأفراد المجتمع لمساعده أنفسهم واستثارتهم لتنمية مجتمعهم وهذا لا يتم إلا في نطاق المجتمع المحلي. حين يكون الهدف تنمية ذاته.

فاستثارة أعضاء المجتمع تهدف أساساً للقضاء على الجمود التقليدي الذي يسود المجتمعات المحلية المنعزلة لأفراد المجتمع وما يريد منه بالفعل تهئيتهم لتقبل الأفكار الجديدة ومساعده أنفسهم على ذلك.

ويهتم مبدأ المساعدة الذاتية بتغير الاتجاهات وتعويد أفراد المجتمع على ممارسه الحرية.

ويعتمد نجاح هذا المبدأ على مساهمه للحكومة أو الهيئات الأهلية سواء كانت على مستوى التخطيط أو التغير في برامج تنمية المجتمع مادياً وفنياً.

مبدأ المشاركة الشعبية:

تعتبر المشاركة الشعبية مبدأ أساسا في الحياة الاجتماعية لان حياة الإنسان في المجتمع تعني مشاركه لأفراد الجماعة التي ينتمي إليها وتعاون معهم وتتخذ المشاركة عده أساليب مختلفة ويتغلب هذا المبدأ ثلاثة عوامل هي التعاون والموافقة والمساهمة في صنع القرارات ولكي تتحقق المشاركة الايجابية من جانب أفراد المجتمع ولضمان فاعلية استجابتهم ومشاركتهم بفاعلية لابد آن يوضح الآتي:-

- تحقيق المشاركة يتوقف على مدى إدراك الفرد للهدف الذي في أجله وضعت المشاركة الشعبية.

- تختلف أساليب المشاركة باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد.

- ضرورة الاهتمام بالظروف العامة للمجتمع والنظر إليه في الداخل بمعني التعرف على مختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراده وجماعاته ومختلف مكونات ثقافته.

- مبدأ التكامل

تتطلب التنمية الاجتماعية تتكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها حيث لا تصبح متكررة أو متناقضة، ولابد في إحداث هذا التكامل بين المشروعات ذلك لأنها أقيمت أساساً لحل وعلاج مشكلات المجتمع ويجب مواجه هذه المشكلات بخطه متكاملة، وهذا المبدأ يشير إلى حقيقة اجتماعية هي التكامل الاجتماعي social integration بمعني عدم استقلال النظم الاجتماعية فهي تعتمد على بعضها وتتبادل التاثير والتأثر.

مبدأ الوصول الى نتائج مادية محسوسة:

تتطلب التنمية الاجتماعية ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية محسوسة ذات النفع العام.

إن العاملون في مجال التنمية يرون أن يكون المدخل إلى هذا الميدان متمثلاً في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج أو مشروعات ذات عائد سريع الجزاء وقليلة التكاليف وهذا المبدأ يهدف إلى كشف ثقة بناء المجتمع ــ والثقة هي الرأس الدائم في أي مجتمع، ولا يمكن الحصول عليها بدون أن يشعر هنالك فائدة أو منفعة محسوسة. أذن الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري باعتبارها عملية بشرية لا غنى عنها في أي تفاعل اجتماعي. (حمدون، 2001، ص45-51)

مبدأ الاعتمادية على الموارد المحلية:

ترتكز التنمية على الموارد المحلية للمجتمع مادية وبشرية يودي ذلك بالطبع إلى النفع الاقتصادي ويقلل من تكاليف المشروعات، والاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير المقصودة باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة ذلك باستخدام الموارد المألوفة بصورة جديدة أسهل على المجتمع وينطبق ذلك على الموارد البشرية فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحاً في تغير الاتجاهات.

وسائل التنمية الاجتماعية:

تتعدد الوسائل بين اطروحات مختلفة لمفهوم التنمية وقد تختلط لبعض الأحيان أو تتدخل مع الغايات أو المجالات وفق للرؤى مختلفة وهنالك وسائل عديدها من أهمها:

أولاً: التكنولوجية: وهي التقدم العلمي والمتطور التكنولوجي وتعني كذلك الاتصال بما ينطوي علية من تفاعل مع الآخرين والانفتاح على المجتمعات الأخرى.

الديمقراطية Democracy:

هي وسيلة لتحقيق غابات التنمية فليست هنالك تنمية دون مشاركه ولا سبيل إلى المشاركة دون وجود ديمقراطية وعموماً فإذا كانت غاية التنمية هي تحقيق المساواة والكفاءة والعدالة وإشباع حاجات البشر وتطلعاتهم ولاياتي ذلك في غياب المشاركة والديمقراطية.

المجتمع المدني:

هو آلية مؤسسية لإدارة الصراعات وحلها ومن أهم هذه الآليات التنافس والتفاوض وممارسة الضغط ويمثل المجتمع المدني قناة هامه للمشاركة والتي تعني بصفه عامة قدرة المواطنين على التأثير في صنع القرارات وتغرس في الأفراد قيم التسامح والتعاون والمشاركة

والمبادرة، كما تزودهم بالخبرات والمهارات السياسية والتنظيمية أي لأنها تقوم بدور هام في التنشئة وبناء الشخصية التنموية.

الوسيلة الرابعة الدولة:

هي وسيلة هامه لتحقيق التنمية، فالدولة هي التي تضع الإطار القانوني لعملية التنمية وهي التي تنفذ سياسات التنمية وتوزيع عوائد التنمية وتفرض الأمن وتحقق الاستقرار اللازم لعملية التنمية وهي التي تضبط مسار عملية التنمية وتقويمه وتوفر الآمان الاجتماعي للإنسان والمناخ التشريعي والديمقراطي وتحدد الحقوق والواجبات من خلال عقد اجتماعي بين المواطن والدولة. (السروجي، 2009م، ص33-35)

عناصر التنمية الاجتماعية:

إن التنمية هي عملية لإحداث تغيرات جذرية شاملة في بيئة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بهدف إقامة مجتمع حضاري قادر على إشباع احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم وتحيق مستويات معيشية مرضيه لهم.

وهذا يتطلب ضرورة وتوفر العناصر الآتية:

التغير البنائي:

وهو يعني تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجه عالية من الاستمرار في الوجود لكنها في الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الوحدات الصغيرة والتي تتفاعل معاً وتتساند وظيفياً بطريقه تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنياته.

والتنمية لا يمكن أن تحدث أو تتم بمعزل عن البناء الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع بعض النظريات تنظر لتنمية على أنها هدم البناء الاجتماعي القديم وإنشاء وإقامة بناء جديد،

ومن الناحية العلمية فان البناء الاجتماعي لا ينهار فجأة ولكن تغير وتحول البناء الاجتماعي يتم بشكل تدريجي وتختلط العناصر القديمة بعناصر جديدة ويأخذ الأمر زمناً طويلا حتى تصبح معالم البناء الاجتماعي الجديد مع الأخذ في الاعتبار أن خصائص البناء الاجتماعي القديم هي التي أفرزت وخلقت بعض القوى الاجتماعية التي طالبت بالتغيير وبالتالي اتخذت واعتبرت التنمية وسيلة لإعادة تكوين بناء المجتمع.

والتغيير البنائي يرتبط بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وليس من المتصور إطلاقا أن تحدث التنمية الاجتماعية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع.

التغير البنائي الشامل ذو فاعلية وعمق يصل إلى مستوى الفرد والجماعة والمجتمع بمعنى انه يشعر به ويؤثر في حياة كل أفراد المجتمع وفي كل علاقاتهم الاجتماعية.

يقصد بالتغيير الاجتماعي أيضاً ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور ادوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعياً من الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقضى هذا النوع في التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

وتتمثل أبرز التغييرات البنائية في الآتي:

- التعبير في المراكز والأدوار الاجتماعية داخل الجماعة او المجتمع ومن أهم التغيرات التي يمكن قياسها في
- مجال المراكز الاجتماعية مكان والمركز الزوجي والعائلي والمستوى التعليمي ومستوى الدخل وغيرة ودور المرأة نتيجة لتعليمها.

- التغيير في القيم الاجتماعية:

هي من أهم التغييرات البنائية داخل المجتمع والقيم المقصودة التي تؤثر مباشره على مضمون الأدوار والعلاقات الاجتماعية.

يوضح جونسون بعض الأمثلة للتغيرات القيمية المتمثلة في الحالات الآتية:

- عند التحول من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي، فقيم المجتمع الإقطاعي تختلف عن قيم المجتمع الصناعي.

كذلك قد يتحول من تقيم الأشخاص على أساس معايير ذاتية كالطبقة أو الطائفة أو القبيلة إلى التقييم على أساس معايير موضوعية كالمهارة والتعليم والجهد...الخ

التغيير في النظم الاجتماعية يقصد بها التغيير في البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات ومضامين الأدوار والتغيير في النظم الاجتماعية داخل المجتمع يحدث إن التغيير في الأدوار والمعايير في النظم في حالتين هما:

الحالة الأولى:

إذا تم استحداث أدوار معايير جديدة داخل المجتمع كما هو الحال في استحداث دور الطبيب والمهندس داخل المجتمع تقليدي

الحالة الثانية:

تتمثل في تغير التركيز النسبي على بعض الأدوار والمعايير مثل التركيز على أهمية العمل اليدوي.

التغير في العلاقات الاجتماعية أمر متضمن في تغير النظم. (السروجي وآخرون، 2001م، ص48)

الدفعة القوية:

إن مجتمعات الدول النامية تحدث دفعه قويه أو مجموعة من الدفعات القوية للخروج من حالة الركود، وهذه الدفعة أو الدفعات القوية لازمه لإحداث تغييرات كيفيه في المجتمع ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن.

تعتبر حكومات الدول النامية هي المسئولة عن إحداث الدفعة القوية فهي التي تمتلك إمكانيات التغير وهي المسئولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد.

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد، ويجعل التعليم إلزامياً ومجانيا ً وتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات ولمحاربة الأمية الكبار فان من الممكن تحقق الدفعة القوية عن طريق تعبئه كافه الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع للاستفادة منها في حملات محو ألامية والاستعانة بوسائل الإعلام في إعداد برامج محو الأمية.

والدفعة القوية التي تحدث في المجال الاجتماعي والتي لا تصاحبها دفعه مماثله في المجال الاقتصادي تترتب علية هو ثقافة كبيرة ومشكلات اجتماعية ضخمه بالإضافة إلى ذلك أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباط وثيقا بالتنمية الاجتماعية فعلى سبيل المثال تتطلب الخطط الاقتصادية.

من خطه التعليم توفر القوى البشرية المدربة وتتطلب من خطة الإسكان أن تعمل على سد الحاجات السكنية للعاملين في مواقع العمل وكذلك في جميع الخطط الاجتماعية ثم أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيراً واضحاً في برامج التنمية الاقتصادية يؤدي إلى

زيادة الكفاءة الإنتاجية للفرد،فارتفاع المستوى الثقافي والصحي للعامل وعدم تعرضه للإجهاد يزيد من طاقه وقدرته على العمل كما يودي التعليم إلى زيادة الإتقان في العمل. (بشارة، 2008م، ص35-37)

الاستراتيجية الملائمة:

هي الإطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية فالانتقال من حاله التخلف إلى حاله النمو الذاتي لابد من استخدام الوسائل المتاحة استخداماً صحيحاً موزعاً وفق خطه حسنة الإعداد لتمكين واضح التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالاً كاملاً.

أن استراتيجيات التنمية الاجتماعية في الدول النامية ينبغي أن تتدخل الدولة في مختلف الشئون، حيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اجتماعية عادلة وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية. (الشريف2014م، ص20-1)

ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة أن تكون هنالك خطط إستراتيجيه وأخرى تكتيكية تساعد على الحصول على أحسن النتائج فالخطط الإستراتيجية تساعد على تعين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية، أما الخطط التكتيكية فأنها تنشأ لمواجه المواقف العملية، ولقد أوضح المفكر الاجتماعي جنرال ميردال الذي سبقت الإشارة إلى نظريته عن العلية الدائرية التراكمية وقد أوضح إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية إذا تركت بحرية وبدون تدخل مقصود لكي تؤثر في بعضها، وتتأثر ببعضها فان يتيح عنها عملية تراكمية، بمعنى أن إذا كانت العوامل ايجابية فان تفاعلها الحر فيما بينها يؤدي إلى تراكم التقدم.

أما إذا كانت العوامل سلبية فان التفاعل الحر فيما بينها يؤدي إلى تركم التخلف، ويقترح ميردال للخروج من دائرة التخلف إلا تترك هذه العوامل السلبية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية تتفاعل بحرية بدون تتدخل ويرى المخرج الوحيد هو تدخل الدولة في صوره التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمتكامل وليس مجرد التدخل الجزئي في بعض القطاعات دون البعض الآخر.

ويرى ميردال التخطيط الشامل أمرًا حتمياً بالنسبة للدولة المختلفة. لمجرد ضمان سرعة التقدم وينبغي أن تقوم إستراتيجية التخطيط لتنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية من الضروري أن يكون واضحا للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تتصلان بالتنمية الاقتصادية واحداهما بالتغير الاجتماعي لتنمية ولأخرى تنمية الموارد البشرية ومن الممكن إعادة النظر في استراتيجيات التنمية في إطار هاتين الوظيفتين.

وتشير تقارير الأمم المتحدة باستمرار إلى الضرورة وضع استراتيجيات تحقق التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية أي بين رأس المال المادي والبشرى، وان التوازن بين الجانبين يمكن أن يتغير بمرور الوقت، كما تحقق التقديم، وتراكمت عملية النمو. (الحسن، 1988م، ص118-121)

مراحل التنمية الاجتماعية:

لعملية التنمية الاجتماعية مراحل عُده ينبغي أن تتم من خلالها، لعل أهمها ما يلي:

1/ التعرف على البيئة الطبيعية للمجتمع:

يتم ذلك عن طريق دراسة المجتمع من النواحي الجغرافية والمناخية والجيولوجية وبالتعمق في دراسة خواصها الأساسية مثل تكوين التربة وتركيبها الكيميائي ودراسة الثروة الحيوانية والمراعي وأنواعها وكذلك التعرف على موارد المجتمع المتاحة والميسرة ومعرفة إمكانيات البيئة الطبيعية التي تقوم على أساسها المشروعات.

درسه السكان وتركيبهم:

من الطبيعي انه لكي نضع برامج للتنمية الاجتماعية في منطقه ما ينبغي أن نتعرف على التركيب السكاني لتلك المنطقة من حيث السن والنوع ونسبه العاملين إلى إجمالي السكان ومعدل الخصوبة والطاقات البشرية التي تجسد فيها معني التنمية الاجتماعية.

دراسة النشاط الاقتصادي دراسة متعمقة:

هذا النشاط يمثل المدخل الرئيسي للمجتمع الذي تعتمد عليه في تنفيذ البرامج،فينبغي دراسة مختلف صور الإنتاج الزراعي والرعوي والحرفي والصناعي وأنواع الوظائف والمهن وكذلك تشمل نظام الأجور ومستوى الدخل والأسعار والادخار والاستثمار.

مراحل الفعل الثانوي في المجتمعDevelopment Action.

بناء على المراحل الأربع السابقة يستطيع المنمي تحديد الإطار التنموي الذي يعمل فيها وذلك بالاستعانة بالدراسات والمعلومات الأولية والضرورية عن إمكانيات المجتمع البشرية والمادية ثم يبدأ المنمي بعد ذلك مرحلة الفعل التنموي والتي تبدأ التنمية الاجتماعية مرحلتها

التنفيذية بناءاً على البيانات والمعلومات المستقاة من المراحل السابقة، غير أن ذلك الفعل التنموي يبغي أن يتم في مراحل فرعية:

- **المراحل التقليدية:** هي تلك المرحلة التي يأخذ فيها العمل التنموي صورة تكرار الأنماط في المجتمع.
- **مرحلة التمهيد للبدء في عمليات التنمية:** هي تتم عن طريق اختيار طرق العمل التي ينبغي إتباعها في برامج التنمية
- مرحلة بناء الهياكل التنموية في المجتمع هي تلك التي تحدث التغير البنائي كتشييد المصانع وغيرها.
- **مرحلة إحداث التغير الوظيفي:** في المجتمع وذلك بتغير سلوك الأفراد من النمط التقليدي إلى النمط المستهدف حتى يمكن لهم أن يشاركون في برنامج الخطة الإنمائية.
- **مرحلة التقييم** وتتأول هذه العملية دراسة تقييم البرامج التي تم تنفيذها ومتابعتها ومطابقتها بالمستهدف منها حينما وضع في الخطة الأصلية، وتوضيح مدي إسهام المجتمع وتعاونهم مع السلطات العامة في نجاح البرامج.

ويسبقان التقييم بالدراسة القبلية في المجتمع أو الدراسات المقارنة في مجتمعات أخرى تكون قريبه الشبه بالمجتمع موضوع التنمية الاجتماعية ويكون التقييم لكل مرحلة من المراحل لتعرف على مواطن القوة وكوامن الضعف في تلك البرامج. (بشارة، 2001م ،ص47-49)

مجالات التنمية الاجتماعية:

أولاً: التعليم ويتمثل في تعميم وتحقيق التعليم وتوفر الإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية لكافه قطاعات المجتمع.

ثانياً: العمالة وهى ضمان حق كل مواطن في إيجاد عمل و القضاء على البطالة

ــ رفع مستوى العمالة في كل من الريف والحضر و توفير الظروف والإمكانيات الملائمة للعمل.

ثالثاً: الصحة: النهوض بالمستوى الصحي وتوفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان في الجانب الصحي

رابعاً: الإسكان وهى النهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذوى الدخل المحدود

خامساً: الخدمات الاجتماعية وتشمل العمل على القضاء العوامل التي تودي إلى الجريمة والانحراف والأحداث.

والقضاء على الجوع (الفقر) ورفع مستوى التغذية.

- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي حتى يتمكن المحافظة على مستوى معيشة السكان ثم النهوض به.
- تشجيع والتوسع في التصنيع ولاتخاذ اللازم نحو المشاكل الناتجة عن التوسع الاقتصادي.
- مساعده الجماعات على تلبية احتياجاتهم. (حمودة 2001م، ص36-38)

مؤشرات التنمية الاجتماعية:

المؤشرات الاجتماعية كأي عمل علمي تؤدي وظيفتها في المعرفة العلمية وهي المعرفة العلمية المتجهة أساساً إلى بناء نظرية اجتماعية عن التغير الاجتماعي أو على الأقل التوصل إلى نموذج يساعد على فهم آليات هذا التغير.

إن جوهر وظيفة المؤشرات الاجتماعية هي رصيد التغير الاجتماعي لمتابعته ثم ضبطه وتوجيهها وذلك وفقا لأهداف او غايات محدده مسبقاً وفي إطار هذه الوظيفة العامة يمكن تحديد وظائف فرعية للمؤشرات الاجتماعية تربط كل منها بالأخرى وتمهيد لها ويتوفر في كل منها مضمون وظيفة المؤشرات الاجتماعية توفير قاعدة من المعلومات التي تأخذ التبصير الكمي عن عناصر التنمية الاجتماعية أو الرفاهية الاجتماعية أو نوعية أو وجود الحياة Quality of life والموجه أساساً لخدمه السياسة الاجتماعية والتخطيط أو التجديد ويستفيد منها المسئولون في وضع السياسات الاجتماعية والتخطيط لها وتنفيذ برامجها.

- **المؤشرات الاجتماعية:**

المؤشرات الاجتماعية هي تقديم تقرير اجتماعي Social Report وصف عن حالة المجتمع وأوضاعه واتجاه أو مسار هذه الأوضاع ويكون من شانه الكشف عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع والمشكلات التي يعاينها والمجالات التي تحتاج إلى توجيه واهتمام أو رعاية خاصة لها، والمؤشرات الاجتماعية هنا، لا تتناول كافة جوانب المجتمع، أو تقيس اتجاه ومسار كافه الأوضاع والظروف، تأخذ هذه المنظمات المؤشرات للكشف عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع والمشكلات التي يعاني منها، حتى تضع البرامج والمؤشرات لسد الاحتياجات وتحسين المستويات المختلفة وتوفير ظروف ملائمة للعيشة والوصول إلى حياة أفضل.

نماذج المؤشرات الاجتماعية للتنمية:

- مؤشر السكان وهى السكان من حيث العمر والنوع ومحل الإقامة والخصائص التعليمية.
- السكان من حيث الزواج والطلاق، الخصوبة، الوفيات، ضبط الإنجاب والهجرة.

1. مؤشر المسكن وعناصره وهى صلاحية المسكن للإقامة والمباني وصلاحية المسكن للمعيشة والحياة وتوفر الخدمات بالجوار السكني والرضاء.
2. مؤشر التعليم: وتشمل التحاق أفراد الأسرة بالتعليم النظامي ومستواهم التعليمي. ونسبة الأمية وتعليم الكبار الاتجاهات والقيم المتعلقة بالتعليم ومشكلات التعليم من جهة نظر الشباب.
3. مؤشرات الصحة وتشمل الحالة الصحية والوعي الصحي.

- سهولة الحصول على الخدمة الصحية.

-المعتقدات والممارسات السلوكية السائدة.

- مصادر الحصول على المعلومات الصحية.

4. مؤشرات القيم وهى تعليم القيم المرتبطة بالتنمية تعليم المرأة وعملها كقيمه و المشاركة كقيمة والعلم كقيمة (بشارة ، 2008م- ص51-52).
5. مؤشرات التغذية متوسط نصيب من السعرات الحرارية والبروتينات في اليوم، ونسبه السكان الذين يحصلون على سعرات حرارية أقل مما هو متعارف علية، نسبة تكلفة الغذاء الذي تتوفر فيه مواصفات مقبولة، ونسبة السكان الذين لا يملكون من الحصول على الغذاء بمواصفات مقبولة نتيجة لقلة دخلهم نسبه الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية.

مؤشرات النقل والاتصال:

نسبه السكان الذين يعيشون في مناطق تبعد عن أقرب طريق مرصوف أو مركز أو نقطة بوليس ونسبة الذين يعيشون في تجمعات بنسبه الذين يمتلكون سيارة أو وسيلة أخرى أو

تلفون، نسبه الإنفاق على النقل أو الاتصال إلى جمله الإنفاق للاستهلاكي للأسرة (صبيح، ص 145-146)

- مؤشرات قياس المخرجات (out put indicatorsl) او قياس النتائج
- مؤشرات قياس الوسائل أو المدخلات (in put indicatorsl) ويفضل الباحثين بوجه عام، وخاصة أولئك المهتمين في مجال المؤشرات الاجتماعية استخدام مؤشرات الغايات، ويرفضون استخدام الوسائل إلا في حاله تعذر قياس النتائج لسبب أو لآخر.

وبالرغم من ذلك وفي صغر فهمنا لمفهوم التنمية وأبعادها ووسائلها وأهدافها ونتائجها فان مؤشرات الوسائل تصبح أكثر فائدة في تطبيقها من مؤشرات الإنتاج وذلك للأسباب الآتية:-

- قدره مؤشرات الوسائل على إظهار التغيرات الحاصلة في هياكل النظم الاقتصادية والاجتماعية الداخلية منها والخارجية وعلاقاتها والتي قد لا تظهر نتائجها في فترات قصيرة.
- تعد المؤشرات التنموية أقل دلاله في تقييم العمليات التنموية وربما مظلله فقد يتحسن مستوى المعيشة بالرغم في وجود استنزاف للموارد أو ارتفاع في معدلات التلوث البيئي أو زيادة في المساعدات الأجنبية وكل ذلك نتائج مظلمة للواقع التنموي.

أما التقسيم الآخر للمؤشرات فيتم في ضوء اعتماد أسلوب الموضوعية أو الذاتية في التقييم وفي هذه الحالة تقسم المؤشرات إلى قسمين هما:

- مؤشرات موضوعيه (objective indicators) ويقصد بها تلك المؤشرات التي ترصد الأحداث.

- مؤشرات ادراكية (perception or subjective indicators) وهي التي يتم فيها تسجيل رأي الناس وتقيمهم لواقعهم من خلال استفادتهم أو رضاهم عن تطور عمليه تنموية محدده أو ككل حيث تنقسم مؤشرات قياس التنمية من حيث مستوى التخطيط أو اتخاذ القرارات بمؤشرات قطاعيه وإقليميه ومحليه وقوميه، حيث تهتم المؤشرات القطاعية بتقييم التنمية على مستوى القطاع كالصحة والتعليم والإسكان وفي حين ترمي المؤشرات الإقليمية إلى متابعه التقدم على مستوى إقليم الدولة، أما المؤشرات المحلية فهي التي يتم استخدامها لمتابعه تقويم التقدم على مستوى الوحدات المحلية كالقرية والحي، أما المؤشرات القومية فهي التي يهدف استخدامها إلى تقويم جهود التنمية على المستوى القومي أو المركزي.

وتعد المؤشرات القومية أشمل هذه المؤشرات، حيث أنها لا تعبر في نتائجها عن مجمل التطور على مستوى القطر ككل فحسب، بل أن الهدف منها يتلخص في أن تكون عمليات التخطيط واتخاذ القرار على المستوى القومي والمركزي وهذا بدوره لا يتعارض مع تقسيم المؤشرات إقليميا أو محليا أو قطاعيا أو غير ذلك (صبيح، ص158)

تخطيط التنمية الاجتماعية:

يعتبر التخطيط أسلوبا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يلازمها من التنظيم السياسي والأهداف الاجتماعية والسياسية والعسكرية لذا فهو لا يقوم إلا في ظل سياسات اقتصاديه والاجتماعية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية أيضا إذ انه وسيله للسير في اتجاه تلك السياسات نحو تحقيق أهدافها مستخدما ما يتيسر من تنظيمات وإمكانيات وموارد.(عبد الله، 2016م، ص97)

أنواع التخطيط من حيث الأهداف:

حيث يقسم رفانج zweg التخطيط إلى نوعين هما:

1/ تخطيط بنائي structural :

ويقصد به مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذ بقصد إحداث تغيرات أساسيه في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع أو إقامة أوضاع جديدة يسير وفقا لها كل من النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة ويهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في بناء المجتمع وظواهره ونظمه.

2/ تخطيط وظيفي Functional: هو يعني إحداث التغير في الوظائف التي يؤدها النظام، أخذ في ذلك مبدأ التطور البطئ والإصلاح التدريجي دون أية محاولات لإحداث تغييرات جذريه في النظم القائمة. التخطيط في التنمية الاجتماعية من حيث مجالاته.

تقسيم التخطيط إلى نوعين هما: -

- التخطيط الجزئيpartial: هو التخطيط الذي يتناول جزءا أو مجالاً أو قطاعاً واحداً من قطاعات الجميع مثل الزراعة – الصناعة – أو التجارة.
- التخطيط الشامل integral: هو الذي تم على مستوى المجتمع لكل أنشطه وقطاعاته ويكون التخطيط شاملاً لكل أهداف المجتمع وموارده من أجل تحقيق التكامل والتوازن من مختلف المجالات والقطاعات.

مجالات التخطيط:

ويقسم لورين lorwiu التخطيط لتنمية من حيث مجالاته إلى أربعة أنواع هي:-

1. التخطيط الطبيعي physical plannins وهو يهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية مثل التربة والزراعة واختيار المواقع المناسبة للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية حتى يتناسب موقع المؤسسة مع الوظائف التي تؤديها.
2. التخطيط الاقتصادي Economic planins هو يهدف إلى رفع مستويات المعيشة وتوفير الاحتياجات الفردية المختلفة لطبقات المجتمع.
3. التخطيط الاجتماعي social palnnins ويهدف إلى العناية بالصحة العامة ونشر الطب الوقائي والعلاجي للقضاء على وفيات الطفولة المبكرة والعناية بشئون الإسكان والنظم العامة وتوفير وسائل الرفاهية ومحاربة الجريمة والانحراف.
4. التخطيط الثقافي cultural planning فانه يهدف إلى تنظيم شئون الثقافة وتشجيع المؤسسات العلمية والهيئات الثقافية وتوزيعها بطريقه عادله على مختلف المناطق الجغرافية والعمل على خلق وعي ثقافي لهم في تكوين رأي عام مستنير.

مستويات التخطيط:

وينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

التخطيط القومي: وضع الخطط على مستوى الدولة ويهدف إلى تحقيق أهداف التنمية في جميع القطاعات القومية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحضارية والثقافية وغايته رفع مستوى المعيشة وإحداث النهضة الشاملة في جميع النواحي.

التخطيط القومي أداه ووسيلة لتحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.

التخطيط الإقليمي: هو يقصد بالتخطيط الإقليمي في حقيقته تخطيط شامل ولكن على مستوى جغرافي اقل من التخطيط القومي وأكبر في التخطيط على المستوى المحلي وهو أسلوب فعال في التخطيط لتنمية.

التخطيط على المستوى المحلي: هو الذي يتم على المستوى المحلي أي يتم على مستوى المجتمعات المحلية بغرض النهوض بتلك المجتمعات ويرتبط التخطيط المحلي لتنظيمات الإدارة المحلية لمجالس القرى والمدن والمحافظات وتراعي فيه احتياجات البيئات المحلية المختلفة وتنوعها.

خطوات التنمية:

عمليه التنمية تتطلب خطوات أساسيه تراعي عند مباشرتها كنوع من توزيع العمل على مراحل وتحديد المستويات في كل مرحله وهذه الخطوات متكاملة ومتفاعلة ومتداخلة وتتحدد في:

1. **الدراسة** وتناول دراسة المجتمع وسكانه وتصنيفهم من حيث السن والجنس والحالة التعليمية والزوجية ومعدلات المواليد والوفيات والعادات والتقاليد والتقسيمات العائلة والمشاكل القائمة إلى غير ذلك والتعرف على ملائمتها للمجتمع المحلي ووسائل هذه الدراسة هي الوقوع إلى المصادر الرسمية للحصول على البيانات السليمة والاتصالات الشخصية مع قاده المجتمع لتحديد الأهداف واقتراح المشروعات المطلوبة.
2. **التخطيط:** هو يعني وضع خطه المشروعات وتشمل الأولويات من حيث مدى الحاجة إلى كل منها والتكاليف والوقت والعمالة اللازمة في وضع البرامج في حدود الإمكانيات وطبقا للاحتياجات ويراعي أن تكون الخطة متعددة الأغراض وتتميز بالشمول والموازنة.

3. **التنفيذ:** يجب ترجمة الخطة إلى برامج ويتطلب تنفيذها تحديد المسئولية عن التنفيذيين الأفراد والهيئات وتحديد برنامج زمني لتنفيذ.

4. المتابعة والتقويم: لكي يسير تنفيذ المشروعات بطريقة سليمة في مختلف مراحلها ومعرفه ما تحقق من أهداف يلتزم القيام بعمليتي المتابعة وتقويم المشروعات بطريقه جدية وعملية وعلى أسس علمية، بحيث تجرى في فترات تتناسب مع كل مرحلة من مراحل التنفيذ، كما انه يمكن يجري التقويم كل جزء من أجزاء المشروع وأهميه التقويم انه يكشف نقاط الضعف والأخطاء أو أثر المشاكل التي قد تصادف التنفيذ.

5. **وضع الأساس لاستمرار التنمية:** استمرار التنمية مرهون عائدها بصفة خاصة للعنصر البشري من خلال تحسين الظروف الملائمة لمشاركة هذا العنصر وتدعيم المشاركة الشعبية وتحسين الخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية والتطور الإيجابي لها وخلق المبادرة بين أفراد المجتمع والتغيير القيمي والسلوكي من خلال التغير الثقافي الإيجابي وعدالة توزيع عائدات التنمية، مما ينعكس ذلك على إيجاد عنصر بشرى فعال وموجه لعمليات ومراحل التنمية وشخصية تنموية مشاركة وفعالة وتنمية ومبتكره مما يدعم دورها في تنمية مجتمعية جديدة (السروجي، 2012م ، ص43-45).

تحديات ومعوقات التنمية الاجتماعية:

إن التنمية الاجتماعية في الدول النامية تواجه العديد من التحديات والمعوقات خاصة المجتمعات التي تطبق النموذج العربي للتنمية الذي يهتم بصفة أساسية بالجوانب الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي ولا يعطى اهتمام للجوانب الاجتماعية.

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تسير جنباً إلى جنب لكي تصل إلى تنمية حقيقية شاملة فالتنمية لا تعني بناء مصانع ضخمة والمنشئات الاقتصادية الكبرى دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية.

إن المجتمعات النامية تواجه العديد من المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع النظر إلى الطابع النسبي لهذه التحديات. وهنالك مجتمعات تشكل فيها الزيادة السكانية ونقص التغذية والتدهور الصحي وانتشار الأمية وعدم توفر المسكن وغيرها من التحديات هي تتمثل في الآتي:

أولاً التحديات الاقتصادية:

لا زالت مجتمعات العالم النامي تعاني من أوضاع مأساوية يصعب معالجتها أحياناً بالإضافة إلى حالة الفقر الشديد الدائم التي تعيشها السكان ويتضح في الآتي:

مشكلة الديون: لقد أوضحت منظمة التعاون الاقتصادية أن الدول النامية تعانى من ديون خارجية متراكمة مما أصبحت تحدى أمام هذه الدول.

مشكلة التسلح: تشكل مشكلة سباق التسلح في العالم أحد التحديات الأساسية في مشروعات التنمية بنسبة لدول النامية والدول المتقدمة بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة والزيادة المستمرة في النفقات وإجراء البحوث في مجال التسلح والتصنيع فكل هذه يعد استنزاف للموارد كبيرة كان يمكن أن يستفاد منها في مجالات مختلفة.

مشكلة السكان: تعتبر مشكلة الانفجار السكاني في بعض الدول النامية أحد التحديات الأساسية لتنمية في تلك المجتمعات، فقد لوحظ أن النمو السكاني يسير بمعدلات سريعة وهذا يجعل سكان هذه المجتمعات لا يحسون بأي جهود ملموسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ويؤدى الانفجار إلى عجز في ميزان المدفوعات وأيضا يودي إلى ضياع جزء كبير من الموارد بسبب زيادة الاستهلاك المحلى وزيادة استيراد السلع.

أزمة الغذاء:تعتبر أزمة الغذاء من أكبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية لتي تواجه الدول النامية، ونسبة كبيرة من المجتمعات الدول النامية يعانون من الجوع والفقر.

هجرة الكفاءات العلمية: لا شك أن هجرة الكفاءات العلمية التي تعتبر مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والمهني والتعليمي والحضاري بشكل عام. وأن هذه الهجرة لها عوامل متعددة منها عوامل الدفع وعوامل الجذب، أما عوامل الدفع تلعب العوامل الاجتماعية دوراً كبيراً في تقليل أو زيادة الهجرة إلى الخارج، أما عوامل الجذب فهي تنشأ من البلدان المتقدمة (أوربا وغيرها) وتتمثل في البعد الثقافي الذي يمثل شكل من أشكال الاستقطاع نحو الدول الاستعمارية السابقة بصفة عامة وأيضاً بعض العوامل الاجتماعية والسياسية والفكرية والأدبية والحرية تمثل كلها عوامل جذب لهذه الكفاءات العلمية.أحيانا نجد عوامل جذب أخرى للعلماء في الدول النامية للزواج منهم وهنالك دوافع شخصية تلك الهجرة.

التلوث البيئي: إن الغرض المعلن من التنمية يمثل في إزالة الفقر والمرض والجهل. إن التلوث البيئي يعد أحد التحديات التي تواجه الدول النامية وما لها من أبعاد يعوق التطور والتقدم.

المعوقات الإدارية:

- تعدد الأهداف وتشابكها.
- عدم الالتزام باستراتيجية محددة ومستقرة وعدم توفر نسق كفء للمعلومات.
- تجاهل المشاركة الشعبية والتطبيق غير النماذج التنموية التي نجحت في مجتمعات أخرى.

- تأخير التنفيذ وما يترتب علية من تعقيدات متعددة..

- الاهتمام أكثر بالإنفاق كهدف وليس بتحقيق الهدف منة.

- عدم الالتزام بالتخطيط العلمي الشامل(إبراهيم،2006م، ص95-106).

المعوقات الاجتماعية:

تتعدد المشكلات الأساسية التي قد تعترض أو تعوق برامج التنمية الاجتماعية وهذه المشكلات ناتجة عدم التناسق بين الأوضاع والظروف الاجتماعية ومقتضيات التنمية الاقتصادية ومن هذه الجوانب السمات الاجتماعية الآتية:

انتشار الامية:

تعد الأمية من التحديات الأساسية لتنمية في الدول النامية، حيث أن المجتمعات نعتقد أن أي تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان وتؤدى تفكك وحدة تماسكهم.

المعوقات الثقافية:

تعد المعوقات الثقافية معوق أساساً لتنمية الاجتماعية لأنها تمثل البناء الاجتماعي لأي مجتمع و تحديدها في الآتي:

القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع: تلعب القيم الاجتماعية دور هام في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي لأي مجتمع من المجتمعات باعتبارها الإطار المرجعي لسلوك الفردي والقوة الدافعة لسلوك الجمعي، وهذه القيم تمثل نتاجاً لخبرات تاريخية وموروثات اجتماعية وثقافية تناقلتها الأجيال وتجسدت في النهاية في شكل قواعد تنظم سلوك الناس وتعمل على توجيه هذا السلوك نحو الغايات والأهداف، ومن خلال ذلك يتضح قوة

التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل تراث الآباء والأجداد يعتزون به، لذا يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاهاً سلبياً بالمجتمع.

المعوقات التخطيطية:

تعتبر أن المعوقات التخطيطية أحد المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية ويمكن تلخيصها في الآتي:

عدم التكامل في خطة التنمية:

وهى عدم التوازن بين مختلف قطاعات ومجالات التنمية ولا يهدف التكامل في التنمية التنسيق بين الجهود المبذولة بل يهدف إلى صهر تلك المجهودات في بوتقة واحدة في إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع.

تجاهل المشاركة الشعبية في جهود التنمية:

إن التنمية تقوم على الجهود الشعبية والحكومية ومن الخطورة أن تسير التنمية على الجهود الحكومية وحدها ومن الأهمية مشاركة الأهالي في وضع تنفيذ الخطة ومن المعروف التغيير المنشود لا يتم إلا إذا تم عن رغبة وإقناع وإرادة من الذين يحدثونه ويتأثرون بة، وان مشاركة المواطنين في الجهود التنمية يعتبر قمة الممارسة الديمقراطية وهو جوهر عملية التنمية.

وقد أكدت الدكتورة هاجر على حبة في دراستها عن دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات على مشروعات الأسر المنتجة أن المشاركة الشعبية واحدة من عوامل نجاح واستمرار التنمية في اي مجتمع. (بخيت، 1995م، ص 57).

النماذج الجديدة: تشكل النماذج التي تستمد منها نوعية الأهداف معوقاً أساسياً إذ أن معظمها نشأة في ثقافات مختلفة عن المجتمع الذي خطط لتنميته ولما كانت فاعلية هذه النماذج مستمدة من البيئة الثقافية التي نشأت فيها فان نقلها إلى بيئة أو مجتمع آخر دون تطويره بما يلائم ظروف وثقافة وأيدلوجية هذا المجتمع. (ادم، 2012م، ص61-65)

في وجهة نظر الباحث: إن التنمية الاجتماعية تواجه كثير من التحديات والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية خاصة في الدول النامية، وهذه التحديات أصبحت تحجب الرؤية أمام مستقبل الدول وآمنها في ظل التحديات على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي وهذا يتطلب وضع حلول إستراتجية لدولة في كآفة المجالات المختلفة لمواجهة التحديات وتستوعب المتغيرات في كآفة مستوياتها. وأن الأوضاع التنموية تواجه كثير من المتغيرات والتحديات، على الدول أن تخطوه تجاه هذه المتغيرات لوضع حلول استراتيجية لتحقيق آمن ومستقبل البشرية.

المبحث السابع

الفقر أسبابه وأبعاده

تمهيد:

للفقر مفاهيم وتعاريف كثيرة ومتباينة حسب الدول والمختصين والباحثون في تحديد الفقر. حيث عرف بأنه هو العجز عن إشباع الاحتياجات الأساسية، ويرى آخر أن الفقر يعنى عدم امتلاك أي شيء، أي أن الملكية هي المصدر الوحيد للدخل، فمن لا يمتلك شيئاً لا يتوفر له دخل يعيش به، هناك رأي ثالث يستند إلى معيار الدخل الذي إذا انخفض إلى مستوى معين في السنة فهو يعنى وجود فقر.

ورأي رابع يرفض الآراء السابقة يؤكد أن الفقر مساءلة نسبية فهو أحساس الفرد بأنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد آخرون (النعيم، 2009م، ص87). ولقد عرف جورج زمل الفقر بأنة تحديد الناس لمستوى عيش معين يعدون فيه ظروفهم الحياتية حالة من الفقر(عمر،1998م، ص190). لقد عرف الفقر بأنة العجز عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، بما يعنى العجز عن الحصول على الحاجات الأساسية للإنسان. (سياسات خفض الفقر، مارس 2016م، ص4)

وقد عرف Rowntree الفقر في نهاية القرن التاسع عشر بأنه (كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية. (هاشم/راضى، بدون تاريخ، ص168)

هنالك تعريفان أساسين للفقر يعتمد أولهما على ما يعرف بالكفاف Subsistence، أما الآخر فيقوم على التحليلات الخاصة بالحرمان النسبي deprivation Relative ويتسم المدخل

الثاني بأنه أوسع من الأول بمعنى يترتب علية اتساع نطاق من يطلق عليهم أنهم يعيشون حالة الفقر، وعلى ذلك فان المقاييس للفقر لها نقاط ارتكاز تميز بين هؤلاء أولئك الذين يقال عنهم أنهم فقراء بين من ليسوا فقراء.

أما الفقر من مدخل الكفاف يقوم مفهوم الكفاف على تقدير مستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل بالغ أو طفل داخل الأسرة ويتناول التكاليف الأساسية أو التي تمثل حد الكفاف، عندما تضاف هذه التكلفة إلى تكلفة الملابس الضرورية ووقود التدفئة ينتج عنها رقم للدخل يمكن أن يقال عنده أن الأسرة الفقيرة. (حفظي، 2006م، ص77)

بينما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مفهوم الفقر بمنظور متعدد المستويات يشمل الحاجيات الأساسية ويعنى الحرمان من متطلبات الحد الأدنى للبقاء، هذا المنظور يتجاوز عتبة الدخل المالي ومدى قلته يشمل الحصول على الخدمات الأساسية من التعليم والصحة والخدمات الأخرى التي تكفل فرص التوظيف والمشاركة في الحياة العامة.

أيضاً هنالك منظور الدخل المرتبطة بقيمة المالية يتم تصنيف الفقر والفقراء (فوق وتحت خط الفقر) أيضاً منظور القدرات الذي يشير إلى استطاعة للانخراط في فعاليات الحياة العامة للحصول على القدرات والعرض الحاسمة التي تكفل الحياة الإنسانية بكرامة. (سياسات خفض الفقر، 2016م، ص2)

وقد ذكر البنك الدولي في تقدير التنمية في العالم 1990م أن الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع ككل. (صالح، 2005م، ص8).

أسباب الفقر:

إن الحقوق الأساسية للإنسان الكرامة و العيش حياة كريمة تكفيه العوز من الآخرين وان يكون له ضمان اجتماعي وصحي يحميه من مخاطر الحياة في المجتمع الذي يعيش فيه بأمان.

كما انه من الطبيعي وجود الفقر في المجتمعات، إلا أن هنالك أسباباً وظروفاً سواء كانت داخلية أو خارجية تزيد من أعداد الفقراء وتفقدهم حتى مقدراتهم البسيطة.

الأسباب الداخلية للفقر في المجتمعات:

- الأنظمة الجائرة التي لا يشعر المواطن في ظلها بالأمان والاطمئنان ويزيد الأمر خطورة إذا توافق ذلك مع الظروف الاقتصادية مثل سيطرة جزء معين من المجتمع على مقدرات الدولة ونجد الغنى الفاحش والفقر المدقع.
- الحروب الأهلية والكوارث التي تسبب الكثير من فقدان الممتلكات الخاصة وضياع مقدرات الدولة.
- زيادة أعداد السكان في الدولة دون تخطيط وتنظيم للموارد الاقتصادية.
- انتشار التعامل بالربا وتبنى الأنظمة الرأسمالية في الدولة الفقيرة وعدم توزيع مقدرات الدولة بشكل عادل على أفراد.

الأسباب الخارجية الفقر:

ـ الاحتلال الأجنبي للبلد السيطرة على الثروات والخبرات.

ـ الحصار التي تفرضه بعض الدول الكبيرة على الأخرى في العالم الثالث وخاصة العربية والإسلامية.

ـــ نقص ومحدودية المساعدات الدولية لدول الفقيرة.

ـــ ارتفاع الرسوم الجمركية من قبل بعض الدول الغنية على منتجات الدول الفقيرة مما يفقدها ميزة التصدير.

ـــ ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لتغير المناخ العالمي أو ما يسمى بظاهر الاحتباس الحراري. (أبو الفحم، بدون تاريخ، ص24).

قياس الفقر ومؤشراته:-

قياس ومؤشرات الفقر:

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طرح عُدة مفاهيم لقياس الفقر تتمثل في الآتي:

- خط الفقرpoverty line هو مقياس لدخل والاستهلاك يفرق بين الفقراء وغير الفقراء، ويعرفه كمال التابعي بأنة الحالة التي يكون فيها الفرد عاجز عن توفير الغذاء والملبس والمأوى. (النعيم، 2009م، ص104).
- خط الفقر المطلق Absolute poverty line: هو حالة من الحرمان الشديد من أبسط مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللائقة، ويعتبر الشخص فقيراً إذا انخفض دخلة الحقيقي عند حد أدنى معين يسمى بحد الفقر ويحدد هذا الحد وفق الدراسات
- المتخصصة للاحتياجات الضرورية للفرد والأسرة.
- الفقر النسبي Relative poverty: يعرفه التابعي على أنه مستوى فقر الفرد والأسرة إلى الآخرين سواء داخل الأسرة أو داخل البلد الواحد. (زايد، 2005م، ص27).

- فجو الفقر poverty Qap يقصد به التكلفة التي يتعين على الشخص الفقير أن ينفقه الكلى يصل إلى خط الفقر وهو ترجمة المستوى الكلى كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي.
- شدة الفقر poverty severity هو يطلق علية عمق الفقر poverty Depth هو مؤشر يصف توزيع الرفاه تحت خط الفقر أي يمكن التفرقة بين الفقراء والأشد فقراً.
- خريطة الفقر poverty profile هو المؤشر المدقع للفقر جغرافياً وتستمد بيانات قياس الفقر غالباً من مسوح الأسر المعيشية حيث تعد المصدر الوحيد القادر على إلقاء الضوء على توزيع الفقر داخل مجتمع ما.

كما ظهرت مؤشرات أخرى لقياس الفقر وهى تتمثل في الآتي:

(أ) مؤشرات قسوة الفقر Poverty severity index(Psi) هو تحديد بين الفقراء أنفسهم لتحديد من منهم يعانى فقراً مطلقاً أو فقراً.

(ب) مؤشرات الفقر البشرى Human poverty index (HPI) هو يعنى الحرمان من عدة أبعاد وهى:

البعد الأول: طول الحياة والصحة ويقاس من خلال احتمال الوفاة قبل سن الأربعين.

البعد الثاني: هو المعرفة بما في ذلك مع أمية الكبار والانعزال عن عالم الاتصال.

البعد الثالث: هو مستوى المعيشة وهو انعدام القدرة على الاستفادة الاقتصادية ويقاس من خلال معدل السكان الذين يحصلون على مياه ملوثة ونسبة قليلي الوزن من الأطفال الأقل من خمسة سنوات.

هنالك بعد رابع هو الانعزال الاجتماعي الذي يقاس من خلال البطالة لمدة 12شهراً فأكثر.

يرى عبد المعطى أن مؤشرات الفقر في المجتمعات العربية تعكس الواقع تماماً فالبيانات والمعطيات والنتائج المترتبة حول الفقر والفقراء تعانى نقصاً وعدم الدقة على مستوى منهجية جمع البيانات والنتائج المترتبة عليها. (النعيم، 2009م، ص105).

جانب آخر حددوا خبراء بنك جرامين عدة مؤشرات لتحديد مستوى الفقر ويعتبر العضو قد جاوز الفقر إذا استطاعت أسرته أن تحقق تلك المؤشرات.

1. يعيش أفراد الأسرة في منزل له سق وينام كل فرد على سرير بدل من الأرض.
2. أعضاء الأسرة يشربون مياه نقية من أنابيب.
3. كل الأطفال فوق سن السادسة يذهبون إلى المدرسة وانهوا دراستهم الابتدائية.
4. تستخدم الأسرة مراحيض صحية.
5. لدى أفراد الأسرة ملابس مناسبة للاستخدام اليومي في كل الظروف.
6. يحتفظ المقترض برصيد سنوي في حساب الادخار.
7. لا تجد الأسرة صعوبة في توفير ثلاثة وجبات مشبعات كل يوم خلال العام.
8. تستطيع الأسرة العناية بالصحة وتتخذ كل الخطوات للعناية بالصحة أفرادها. (سعيد، 2006م، ص49-50)

أبعاد الفقر:

اختلفت الدراسات في تحديد أبعاد الفقر على الرغم من هذا الاختلاف فأنها تشترك في استخدام الدخل والإنفاق كمؤشر على الفقر ففي دراسة آل سعود لمشكلة الفقر عناصر أساسية لمظاهر الفقر وأبعاده في البلدان الإسلامية على أنها انخفاض مستوى دخل الفردي، وعدم التناسب في توزيع الدخل والبطالة الهيكلية، قلة العمالة الماهرة وعدم كفاية التجهيزات

الرأسمالية وبدائية طرق الإنتاج والتبعية الخارجية أي أنها لدى آل سعود تصب في الاقتصاد السياسي، وقد اتخذت معظم الدراسات التنموية التي اعتمدت على منظور القدرة الإنسانية ثلاثة أبعاد لقياس القدرة الإنسانية وعلاقتها بفقر الدخل وهى التعليم والصحة والعمل،بينما تتبنى بعض الدراسات أربعة أبعاد للفقر لارتباطه بمتغيرات في وضعها للفقر الحضري وهى:

الدخل وهو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ولقد اتخذت معظم الدراسات الأخذ بمؤشر الدخل لسهولة استخدامه وإمكانيته على البيئة المحلية.

التعليم:

التعليم يعد أحد العوامل المسؤولة عن دوام الفقر ويقاس المؤشر من خلال الإنفاق علية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ونوعية التعليم ومدى ارتباطه بسوق العمل ففي الوطن العربي لم يتمكن التعليم الارتقاء إلى المستوى المناسب للتطور النوعي في أسواق العمل، كما يقاس التعليم من خلال مؤشرات أخرى، كمعدلات القيد في التعليم الأساس والثانوي والتعليم العالي ومعدلات عدد سنوات التعليم، وتعد الأمية من أهم مقاييس بعد التعليم وكما توضح الدراسات أن الفئات الاجتماعية الدنيا وخاصة النساء تعانى من معدلات أمية مرتفعة على وجه الخصوص في المناطق الريفية.

العمل:

يقاس بالقوة البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي وبنظم العمالة وما تتبعها من نتائج على الفرد والمجتمع، كما يقاس بنسب البطالة تعد نسب البطالة في الأقطار العربية أعلى بين الشباب والإناث وذوى التعليم الثانوي فأعلى، كما أن البطالة المقننة متفشية في القطاع الحكومي إلى حد أنها تتجاوز كثيراً معدلات البطالة السافرة بين المواطنين.

وان البطالة في كثير من الدول في تتفشى بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وفتوة التوزيع العمري والركود الاقتصادي.

يرى في نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العمل الحكومي يسيطر على المنطقة العربية لعدة أسباب منه انه آمن من الفصل بغض النظر عن الأجزاء ويدر معاشاً تقاعدياً ويعد ميزة ترفع من قيمة الشخص في الزواج، كما يوفر العمل الحكومي فرصاً لتنوع الدخل من خلال تعدد الأعمال.

الصحة:

من مؤشرات هذا البعد معدل المواليد والوفيات الذي يشهد استمرار في معدل الزيادة الطبيعية، كما يقاس هذا البعد من خلال مؤشر التحصين ضد الإمراض، ومستويات التغذية والرعاية الصحية الأولية للحامل والمرضع ويقاس من خلال مؤشر بيئي كتوفر المياه النقية والبيئة الصحية في المسكن والحي ومكان العمل وأيضاً ما تحققه الدول من الإنفاق على القطاع الصحي ومعدل حجم المرضى لكل طبيب أو ممرض. (النعيم، 2009م، ص107).

وجهت نظر الباحث يرى أن الفقر قضية من القضايا التي شغلت رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع ولفتت انتباه كثير من المهتمين، وان الفقر هو حرمان نسبى عن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وهو شيء نسبى يختلف من إنسان لإنسان ومن بلد إلى بلد لأنه يقاس بناتج الفرد بالدخل القومي وكل إنسان له دخلة واحتياجاته ولكن المجتمع يكون فقير في أي دولة إذا لم تكن هنالك استراتجيات تحقق الجدوى اقتصادية وكفاءة بيئية وقبول اجتماعي وبهذه تكون المجتمعات لدية القدرة على توفير احتياجاته من خلال دخلة في الناتج القومي والتعامل مع البيئة والمحافظة عليها وقبوله وإرضائه بالخدمات المقدمة في عدالة ومساواة.

الفصل الثالث

إجراءات البحث الميدانية

الفصل الثالث

إجراءات البحث الميدانية

تمهيد

يوضح الباحث في هذا الفصل الخطوات والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه البحث من حيث الفروض والأدوات التي استخدمها الباحث في جمع البيانات وطرق اختيار وتحديد العينة التي طبقت فيها الدراسة والنظريات المستخدمة ونوع الدراسة والمنهج المستخدم في البحث ومجتمع البحث ومجالات الدراسة وإجراءات الصدق والثبات والأساليب والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج النهائية للبحث وذلك على النحو التالي:

نوع ومنهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف هذه البحث استخدم الباحث الدراسة الوصفية التحليلية باستخدام منهج دراسة الحالة لدراسة الميدانية والمنهج الإحصائي الذي يحاول وصف وتحليل وتفسير البيانات باعتبار انه مناسب لجمع المعلومات التي تخص هذا البحث.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المجموعة الكلية من المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر عبر مؤسسة مبادرة (ابسمى) وبنك الإبداع لتمويل الأصغر في ولاية شمال كردفان محلية أم روابة ومحلية الرهد البالغ عددهم (19586) مستفيد من مختلف الفئات العمرية (97) موقع في الحضر والريف في مشاريع مختلفة ومدراء مؤسسات التمويل الأصغر المستهدفة في منطقة البحث.

طرق اختيار العينة:

قام الباحث بأخذ عينة من المستفيدين من مشروعات التمويل الأصغر في أم رواية والرهد وعددهم (19586) مستفيد يتوزعون في عدد (97) موقع مابين قرية وحى ويمثل كل شخص عينة واحدة ويتم اختيارها عشوائياً من المستفيدين في مواقع مختلفة تتراوح أعمارهم من (18 – وأكثر من 48) سنة في محلية أم رواية والرهد أبو دكنة. وتم تحديد العينة وفق معادلة استيفن ثامبستون والتي وجدت أن عينة الدراسة (376) مستفيد من خدمات أبسمى لتمويل الأصغر وبنك الإبداع لتمويل الأصغر في مشروعات مختلفة وفق القانون التالي:

0.05	1.96	3.8416
0.0025	0.5	

N = حجم المجتمع

Z = الدرجة المعيارية المقابلة لدلالة 0.95 وتساوي 1.96

D = نسبة الخطاء وتساوي 0.05

P = نسبة توفر الخاصية والمحايدة 0.50

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

.

.

العينة الاستطلاعية:

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع البحث مكونة من (30) مستفيد من خدمات التمويل الأصغر بالطريقة العشوائية البسيطة وتم استثنائهم من العينة الفعلية وتم

تطبيق الاستبانة في هذه الدراسة بهدف التحقق من صلاحية الاستبانة على أفراد العينة الكلية من خلال صدقها وإثباتها بالطرق الإحصائية المناسبة لهذه الدراسة.

العينة الفعلية:

تم تطبيق الاستبانة بعد التأكد من صدق وثبات الاستبانة قام الباحث بملئ (380) استبانة بنفسه على عينة دراسة وفق معادلة استيفن ثامبستون حيث جمع منها (370) استبانة مستفيد من خدمات أبسمى لتمويل الأصغر وبنك الإبداع لتمويل الأصغر في مشروعات مختلفة تتراوح أعمارهم من (18 – وأكثر من 48) سنة في محلية أم روابة (205)استمارة والرهد أبو دكنة (165) استمارة في جدول زمني من مارس حتى ابريل للعام 2018م .

1- نسبة تمثيل العينة = عدد العينة المختارة × 100

المجموع الكلي

$$1.9 = \frac{376 \times 100}{19586}$$

نسبة تمثيل العينة: المختارة من المجتمع الإحصائي % 1.9

المعالجات الإحصائية:

قام بتفريغ البيانات ومعالجتها بالإحصاء التحليلي SPSS

الفروض:

انطلقت البحث من الفرضية الرئيسية :

أن مشروعات التمويل الأصغر تُساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية بولاية شمال كردفان محليتي الرهد وأم روابة.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. مشروعات التمويل الأصغر تحقق التنمية الاقتصادية عبر زيادة الدخل والحد من ظاهرة الفقر.
2. مشروعات التمويل الأصغر حققت استقرار اجتماعي في مناطق الدراسة.
3. مشروعات التمويل الأصغر تحقق تنمية اجتماعية من خلال تحسين الخدمات الأساسية.
4. مشروعات التمويل الأصغر تواجه كثير من المعوقات والمشكلات .
5. مشروعات التمويل الأصغر ساهم في إحداث تغير اجتماعي في منطقة الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

استخدم الباحث في هذا البحث نوعان من الأدوات وهى :

1. **الاستبانة:** قام الباحث بتصميم الاستبانة متضمن أهدافها من أسئلتها المختلفة كأداة تساعد في تحقيق أهداف البحث والدراسة الميدانية للحصول على المعلومات للازمة والبيانات .
2. **المقابلة:** استخدم الباحث أسلوب المقابلة بهدف جمع البيانات من المسئولين والعاملين ومدراء مؤسسات التمويل الأصغر لمعرفة وجهة نظرهم فيها وأهميتها والصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر والمشروعات ومعرفة الحلول المقترحة لتمويل في منطقة الدراسة.

أسلوب المقابلة: استخدم الباحث هذه الوسيلة وتتميز بأسلوب الحوار والنقاش مع الشخص المستهدف وهى واحدة من الطرق العلمية والمسحية في العلوم الاجتماعية بهدف الحصول على المعلومات المعنية.

3.مجموعات النقاش:

قام الباحث باستخدام أسلوب الحوار مع مجموعات النقاش المستفيدة من خدمات التمويل الأصغر وهي وسيلة من وسائل الطرق العلمية.

4.الملاحظة والمشاهدة:

تعتبر الملاحظة والمشاهدة من الأدوات العلمية الهامة في بحوث العلوم الاجتماعية لتأكد من دقة الملاحظة التي استخدمها الباحث في الدراسة.

2.البيانات الثانوية:

قام الباحث باستخدام الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالدراسة والتي تكمن دور مشاريع التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية ذلك لتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في إخراج الدراسة والإطلاع على آخر المستجدات العلمية لهذه الدراسة.

أداة البحث:

بعد الإطلاع على منهجية الدراسات الاجتماعية ومصادر العلوم الاجتماعية والمواضيع العلمية والمنهجية التي تناولتها الدراسات العلمية قام الباحث بتصميم الاستبانة متضمن أهدافها من أسئلتها المختلفة كأداة تساعد في تحقيق أهداف البحث والدراسة الميدانية للحصول على المعلومات للازمة والبيانات والحقائق المرتبطة بدور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية ولاية شمال كردفان بالتركيز على محليتي أم روابة والرهد أبو دكنة وقد مرت الاستبانة بعدة مراحل حتى أصبحت قابلة للتطبيق الميداني وتوزيعها خلال العمل الميدانى وان تصميمها وفق الخطوات التالية .

الصدق الظاهري:

تم عرض الاستبانة على عدد (6) من الأساتذة المحكمين الأكاديميين والمتخصصين من الخبراء للتأكد من الصدق الظاهري لمضمون الاستبانة وبعدها تم إجراء كافة التعديلات

والملاحظات وأعتبر الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري وفي ضوء ذلك تم تصميم الاستبانة متضمناً كل ملاحظات وآراء المحكمين.

مجالات البحث:

تنحصر مجالات الدراسة في ثلاثة مجالات وهى:

المجال المكاني (الجغرافي):

يشتمل مجتمع البحث مجتمع ولاية شمال كردفان محلية أم روابة والرهد وهو المجتمع المستفيد من خدمات التمويل الأصغر

المجال الزمانى:

اجري هذا البحث في ولاية شمال كردفان محلية ام روابة والرهد خلال الفترة الزمنية 2013م – 2017م في مؤسسة أبسمى لتمويل وبنك الإبداع لتمويل الأصغر ويعود ذلك للأسباب الآتية:

- تعتبر هذه الفترة فترة دخول مؤسسات التمويل الأصغر لمناطق الدراسة.
- تعتبر هذه الفترة فترة وضوح البيانات وظهور التغييرات التي أحدثتها مشروعات التمويل الأصغر في المجتمع.

المجال البشرى:

المجال البشرى يشمل جميع المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر من خلال مسح شامل للمستفيدين من التمويل الأصغر في ولاية شمال كردفان محلية أم روابة والرهد وأيضاً مقابلة مع مدراء مؤسسات التمويل الأصغر المعنية بالدراسة.

المبحث الثاني

مجتمع البحث

ولاية شمال كردفان:

تقع ولاية شمال كردفان في وسط السودان بين خطى طول 21:32 شرقاً و26:25:52:35 غرباً وخطى عرض 16:36:18:52 شمالاً و12:14:13:37 جنوباً وتحدها ولايات (الشمالية والخرطوم شمالاً) و(النيل الأبيض شرقاً وجنوباً) و(غرب كردفان وولاية شمال دارفور غرباً) وتنقسم إدارياً إلى ثمان محليات(شيكان، ام روابة، الرهد، بارا، غرب بارا، أم دم حاج حمد، جبرة الشيخ، سودرى.

المساحة:

تبلغ مساحة ولاية شمال كردفان حوالى 280،195 كيلو متر مربعا 6،9 % من مساحة السودان (48 مليون فدان) منها 15 مليون فدان أراضى صالحة للزراعة، يستغل منها سنوياً 9،8 فدان.

بينما تبلغ مساحة الغابات والمراعى 35 مليون فدان (59%) والغابات الاقتصادية 27،5 مليون فدان (8%).

وتنتج (60%) من الصمغ العربي والأعلاف والثمار.

السكان:

يقطن ولاية شمال كردفان حوالي 992،920،2 نسمة وفقاً للتعداد السكاني لعام 2008م، ويقدر عدد السكان حالياً بحوالي 942,120,3 نسمة وفقاً للإسقاطات السكانية الإحصائية لعام 2015م. (الهيئة العامة للمساحة السودانية، 2017م)

التقسيم الإداري لولاية شمال كردفان:

تقسم ولاية شمال كردفان إلى ثمانية محليات هي: شيكان، أم روابة، الرهد أبو دكنة، بارا، أم دم حاج أحمد، جبرة الشيخ وسودري.

جدول يوضح: محليات ولاية شمال كردفان

الرقم	المحليات	المساحة	النسبة المئوية %
1	شيكان	8437.025	%5
2	أم روابة	11671.87	%6
3	الرهد أبو دكنه	5617.985	%3
4	بارا	11570.22	%6
5	غرب بارا	11319.92	%6
6	ام دم حاج احمد	4997.445	%3
7	جبرة الشيخ	50974.2	%27
8	سودرى	83065.46	%44

المصدر: الهيئة العامة للمساحة السودانية، 2017م.

الميزات النسبية:

تمتاز الولاية بموقع جغرافي وإستراتيجي مميز.

وفرة المياه الجوفية والسطحية.

وجود مطار دولي بالولاية والذي حاز علي شهادة الملاحة الدولية.

توجد طرق معبدة داخلية وخارجية وميناء الأبيض الجاف

تنتج الولاية أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية مما جعلها المصدر الأول لمحاصيل الصادر حيث يجمع إنتاجها بين المحاصيل الغذائية (الذرة – الدخن) والمحاصيل النقدية (الصمغ العربي – الفول السوداني – السمسم – السنمكة – الكركدي وحب البطيخ) وإنتاجها العضوي للإنتاج الزراعي والحيواني حيث تتميز بالمرتبة الثانية في تعداد الضأن ذات السلالات المختارة من الضأن الصحراوي ذات الأوزان العالية واللحوم ذات المزاق الجيد والخاص والأولى في تعداد الإبل على مستوى القطر وجود أكبر سوق لمحاصيل الصادر الغذائية والنقدية وأكبر بورصة عالمية لمحصول الصمغ العربي بمدينة الأبيض تتميز الولاية بنسبة تغطية عالية للاتصالات متطورة بالألياف الضوئية مما يتيح سهولة الاتصالات المحلية والعالمية وجود معمل الأبحاث البيطرية بالأبيض إذ أنه يقوم بكل الفحوصات تتميز الولاية بتعدد المعادن وأهمها الذهب والسيلكون والفلورايت (http://nkordofan.gov.sd).

المناخ:

العملية لصحة قطيع الولاية، وإنتاج اللقاحات البيطرية ومنح شهادة الصادر. تتصف ولاية شمال كردفان بصورة عامة بوقوعها في منطقة السهل الأفريقي ويمكن تقسيمها إلى إقليمين مناخين هما الإقليم الصحراوي، ويشغل الأجزاء الشمالية من الولاية ويتميز بارتفاع درجة الحرارة وانخفاض معدلات الأمطار. والإقليم الثاني هو شبه الصحراء ويشغل أواسط وجنوب الولاية ويتميز بارتفاع نسبي في معدلات الأمطار مقارنة بالإقليم الأول. ويتأثر مناخ ولاية شمال كردفان بعدة عوامل أهمها الموقع الجغرافي والكتل الهوائية والظواهر الجوية والارتفاع عن سطح البحر والبعد عن المسطحات المائية وعليه تتمتع الولاية بتباين في المناخ بدءاً من المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي في شمالها إلى السافنا الرطبة في جنوبها وتبعاً

لذلك تتدرج معدلات هطول الأمطار السنوية من الشمال إلى الجنوب ويسود بالولاية السافنا الفقيرة حيث يطول فيها الصيف ويمتد من مارس إلى يونيو وشتاء بارد وقصير نسبياً، خاصة في ديسمبر ويناير وفبراير.

التربة: توجد بولاية شمال كردفان عدة أنواع من التربات هي:

التربة الرملية:

تسود التربة الرملية في الجزء الشمالي من ولاية شمال كردفان وتغطي محليات جبرة الشيخ، سودري وبارا وكذلك الأجزاء الشمالية لمحليات أم روابة وتغطي معظم مساحة الولاية وتتخللها الكثبان الرملية الطولية والعرضية مع وجود بعض الجيوب الطينية.

تربة القردود:

تسود في الجزء الجنوبي من الولاية وتنقسم إلى نوعين يتدرجان من الشمال إلى الجنوب وهما تربة القردود الأحمر التي تتميز باللون الأحمر لسيادة عنصر الرمل وتتميز بالتماسك السطحي، ويغطي هذا النوع الجزء الشمالي لأواسط الولاية، خاصة شمال الأبيض. أما الجزء الجنوبي فإن النوع السائد هو تربة القردود الطيني الذي يسود في جنوب الأواسط مثل المنطقة التي تمتد من جنوب مدينة الأبيض وحتى جبال النوبة. وتتميز تربته بأنها عبارة عن مرحلة انتقالية بين الرمل والطين وذات طبقة سطحية سميكة وصلبة غير منفذة

التربة الطينية:

توجد بالولاية بعض الجيوب الطينية تتخلل السهل الرملية الواسعة وقد تكونت نتيجة لترسبات وديان قديمة تمت تغطيتها كلياً ومثال لها تربة منطقة القاعة بمحلية بارا والتي تستغل

حالياً في استخلاص ملح الطعام، كما توجد جنوب تردة الرهد وتمتد بمحاذاة خور أبو حبل من الناحية الجنوبية، (محمد، 2015م).

التربة الغرينية:

هي تربة متشققة تنحصر في مناطق محددة من مجاري الوديان وتتكون بفعل الغسيل ثم الترسيب وتشمل وادي المقدم ذو المجرى العريض وخور أبو حبل الذي يتكون من الغرين ويتميز باللون الأسود.

الرسوبيات الصخرية:

يوجد هذا النوع من التربة في مناطق متفرقة من الأجزاء الشمالية لولاية شمال كردفان وتتكون من الحصى والرمل ويغلب على تكوينها الحصى لأنها تعتبر نتاج لمفتتات التلال الصخرية المتعددة ولذلك فهي تربة مفككة غير ناضجة ضعيفة الخصائص تقل أو تنعدم فيها الرطوبة لقلة الأمطار في هذا الجزء من الولاية.

الغطاء النباتي:

النطاق الايكولوجي لولاية شمال كردفان يمتد بين الصحراء وشبه الصحراء والسافنا الفقيرة لذا فإن الأشجار والشجيرات والحشائش السائدة في المنطقة من النوع المقاوم للجفاف كالسيال والمرخ والحسكنيت والصميمة والقو، الحنتوت وهي من الأشجار والحشائش التي تصلح للرعي.

الاقتصاد:

تقوم إستراتيجية الاقتصاد في ولاية شمال كردفان علي ثلاث محاور هي:

1- تحقيق الأمن الغذائي.

2- تعمير الموارد الطبيعية المتدهورة.

3- تشجيع الاستثمار الزراعي.

أولاً: النشاط الزراعي:

يعتمد عدد كبير من سكان ولاية شمال كردفان على الزراعة المطرية والمنتجات الغابية كالفول السوداني، السمسم، الكركدي، حب البطيخ، القطن قصير التيلة، الذرة، الدخن والصمغ العربي. وتمثل الزراعة الحرفة السائدة بولاية شمال كردفان وتنتشر الزراعة في الولاية بمساحات واسعة بالري المطري ويعمل بها أكثر من 70% من سكان الولاية وتمارس في حيازات صغيرة باستخدام الآلات البسيطة. كذلك توجد الزراعة المطرية الآلية التي ساهمت في زيادة الإنتاج ورفع المستوى المعيشي للفرد، وهي زراعة في مساحات كبيرة في مشاريع فردية كما تزرع مساحات صغيرة عن طريق الآلات في المشاريع المخططة، خاصة في منطقة السميح، جبل الداير، خور أبو حبل وغرب الرهد. تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بولاية شمال كردفان بحوالي 000،210 فدان، المستغل منها 000،40 فدان، كما توجد بعض الجيوب لزراعة المحاصيل البستانية والخضروات في مناطق الرهد، بارا والبان جديد. وتعتبر الزراعة أساس الدخل لأكثر فئة من السكان، حيث تمارس الزراعة المطرية الآلية في الأراضي الطينية بجانبها الزراعة التقليدية. (عبد الله، 2015م، ص112).

ثانياً: النشاط الرعوي:

تعد الثروة الحيوانية إحدى الركائز الاقتصادية بولاية شمال كردفان ويأتي النشاط الرعوي في المرتبة الثانية بعد الزراعة، وتشكل ولاية شمال كردفان أهم مناطق تركيز الرعاة في السودان، حيث توجد أهم المراعي الطبيعية بكردفان وتعمل على مد مدينة الأبيض ومدن

السودان الأخرى بالمنتجات الحيوانية، ويصدر الفائض إلى الدول المجاورة، حيث توجد بالولاية أكثر من 13134542 رأس منها 954880 رأس من الأبقار، 7282303 رأس من الضأن، و3651171 رأس من الماعز و1246187 رأس من الإبل، (الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد الثروة الحيوانية بولاية شمال كردفان، 2012م). يمارس الرعي من قبل مجموعتين من الرعاة وهم:

ثالثاً: النشاط التجاري:

للتجارة بولاية شمال كردفان تاريخ عريق، إذ تشكل المدن الكبرى (الأبيض، أم روابة، بارا، الرهد) مراكز تجارية مهمة وملتقى للطرق التي تربطها بالنيل الأبيض والولايات الوسطى، ويمر بمعظمها خط السكة حديد الممتد لولايات دارفور فأصبحت تلك المدن مراكزاً لتجارة المحاصيل النقدية، وتعتبر الأبيض أكبر سوق للصمغ العربي في العالم، كما أنها المركز الرئيس لتسويق المنتجات الغابية والزراعية كما أن والثروة الحيوانية التي تمثل قطاعاً مهماً من قطاعات التجارة بولاية شمال كردفان وتشكل الأسواق الريفية الأسبوعية مراكز لتجمع الحيوانات التي يتم ترحيلها إلى الأسواق الكبرى بالمدن حيث يتم نقلها بواسطة السكة حديد إلى بورتسودان ومنه للخارج.

النشاط الصناعي:

توجد بولاية شمال كردفان العديد من الصناعات أهمها صناعة الزيوت التي تحتل مركزاً متقدماً حيث يبلغ عدد المصانع 43 مصنعاً، موزعة على محليات الولاية المختلفة وتتركز في مدينة الأبيض وأم روابة كما توجد مصانع غذائية بالإضافة لصناعة البلاستيك والمطابع والتغليف هذا بالإضافة لصناعة الأثاثات والصناعات اليدوية الخفيفة مثل مواد البناء

والصناعات الجلدية والأواني الفخارية وصناعة السعف والجبن في فترة وجود البدو بمواشيهم في فترة الأمطار وصناعات الزينة والجلود،

محلية أم روابة

الموقع الجغرافي:

الموقع الجغرافي لمحلية أم روابة:

تعتبر محلية أم روابة من أكبر محليات الولاية وتعد البوابة الشرقية وهى ذات البعد التاريخي ويرجع تاريخ نشأتها لعام 1912م مع مد خط السكة حديد إلى الأبيض ووقتها كانت مركز إداري لمنطقة شرق كردفان يوجد بقرية التيارة التي تبعد بحوالى ثلاثين كيلو تقريباً من الناحية الشمالية الغربية.

الموقع:

تقع مدينة ام روابة في الجزء الشرقي من ولاية شمال كردفان وتحدها من الشمال محليتى سودري وبارا ومن الشرق محليتى كوستى والدويم ومن الجنون محلية رشاد ومن الغرب محلية شيكان وتنحصر بين دائرتي عرض –(12: 32)و(05: 14) وشمالا، وخطى طول(14–30و 14–31 شرقاً، و تقع في حزام السافنا الفقيرة وتتراوح أمطارها السنوية مابين 200–400 مم.

المساحة: تبلغ مساحتها حوالى 326،14 كيلو متر مربع.

السكان: يبلغ التعداد السكاني لمحلية ام روابة حوالى (410.775نسمة) 80% منهم يقطنون الريف في (445) قرية و 15% بالمدن و 5% رحل.

الاداريات.: تتكون من اربعة ادريات هى: المدينة، ريفي وسط ام روابة، شركيلا وعشانا

النشاط الاقتصادي:

النشاط الزراعي: تمثل الزراعة الحرفة الأولى لسكان محلية ام روابة

تتميز بالتربة الرملية المعرفة بالقوز على الأراضي حول ام روابة وشمالها، بالإضافة للأراضي الطينية في أبو حبل وتزرع فيها المحاصيل النقدية والغذائية التي تزرع بها هي السمسم والدخن والذرة بالإضافة محاصيل استهلاك الأسرة كالويكة واللوبيا والبطيخ وغيرها.

النشاط الرعوي:

يعتبر الرعي النشاط الثاني بعد الزراعة حيث يعتمدون على تربية الحيوانات من الماعز، الضان والأبقار وتعد الحيوانات مصدر دخل اقتصادي وغذائي لكثير من الأسر في السنوات الأخيرة بسبب مساحات الرعي الواسعة وجودتها الاقتصادية خاصة تربية الضان.

الصناعات:

يعتبر نشاط صناعة من الأنشطة الرئيسية الهامة في محلية ام روابة للاستفادة من المقومات الصناعية من خدمات منتجات زراعية ومواد خام حيث يوجد بها عدد من معاصر زيوت السمسم والفول السوداني من وابورات ومعاصر الجمال التقليدية وأيضاً هنالك صناعة المياه الصحية المكررة بالإضافة عدد من الشركات والوكالات التجارية التي تقوم بأعداد وبعمليات معالجات المحاصيل النقدية من سمسم وكركدى وفول سوداني وصمغ عربي وصمغ اللوبان والصناعات التقليدية الصغيرة من صناعة الجبنة والجلود وغيرها من الصناعات الصغيرة والأعلاف لمقابلة احتياجات الحيوانات(أم روابة، 2017/11/5م)

محلية الرهد أبو دكنة:

الموقع الجغرافي :

تعتبر محلية الرهد أبو دكنة احدي محليات ولاية شمال كردفان واكسبها موقعها الجغرافي أهمية استراتيجية وذلك لأنها تمثل عقدة لكثير من الطرق التي تربط مناطق السودان وتمثل حاضرتها مركز تجاري كبير وتتميز بنسيج اجتماعي متنوع ومتماسك وموارد طبيعية متعددة، كل ذلك جعل منها منطقة ذات أبعاد إستراتيجية.

جغرافية المنطقة:

تقع محلية الرهد بين خطي طول 18:30 درجة و 21:31 درجة شرقاً وخطي عرض 12 :45 و13 :42 درجة شمالاً .يحدها من **الشمال** محلية ام دم حاج أحمد ومن **الجنوب** محليات ولاية جنوب كردفان (أبو كرشولا/ العباسية/ هبيلا/ الدلنج) ومن **الشرق** محلية ام روابة ومن **الغرب** محلية شيكان.

المســـــاحة : تبلغ مساحتها حوالي 4994 كيلومتر^2 .

المنـــــــــاخ:

تحظى بتعدد المناخات وتنوع البيئاتا لزراعية. ففي الشمال يسود المناخ شبه الصحراوي والسافنا الفقيرة في الوسط وفي الجنوب السافنا الغنية.

أما الريـــــاح: السائدة هي الرياح الجنوبية الغربية وتهب من أبريل حتى أكتوبر، كما تهب الرياح الشمالية الشرقية.

الســـــكان: يبلغ عدد سكانها **(167838)** ألف نسمة تقريباً وهذا العدد يتزايد بنسبة كبيرة بسبب المواطنين الوافدين من ولاية جنوب كردفان جراء ظروف الحرب لذلك أصبحت هذه المحلية مأوى وملاذ آمن لهؤلاء المواطنين.

نجد أن نسبة 78% من سكان هذه المحلية يقطنون في الريف في حوالي284 قرية ونسبة **22%** يقطنون المدن وأغلبهم يمارسون أنشطة الزراعة والرعي والتجارة والمهن الأخرى. ويتباين توزيع السكان من منطقة لأخرى كقاعدة عامة حسب أماكن توفر الخدمات والمناطق المزدهرة اقتصادياً.

الإداريات:

تتكون محلية الرهد من خمسة إداريات هي إدارية مدينة الرهد، إدارية شرق الرهد (السميح)، إدارية شمال الرهد (فنقوقة الشرقية)، إدارية غرب الرهد(الحقينة) وإدارية جنوب الرهد (سدرة).

الميزات النسبية:

تردة الرهد: تردة الرهد هي مسطح مائي يبلغ طوله حوالي 14 كيلومتر وعرضه 3 كيلو متر بمخزون مائي يقدر 64 مليون متر مكعب وهو مصدر إنتاج السمك يمثل مصدر غذائي واقتصادي لأهل المنطقة أيضاً تتميز المحلية بوجود المعادن النفيسة من الفلورايد والذهب وحجر الجرنايت الذي يصلح الصناعة الاسمنت في جبل الدامبير وتمتاز المحلية أيضاً بوجود محمية جبلية (محمية جبل الداير) التي يوجد عدد من الطيور النادرة والحيوانات مثل حيوان النلت الذي أصبح قبلة لزوار والباحثين والسواح.

النشاط الاقتصادي:

النشاط الزراعي:

يمثل النشاط الرئيسي لسكان هذه المحلية وتعتبر محلية الرهد ذات تنوع من حيث الأراضي الزراعية وهي ما بين أراضي طينية ثقيلة في جنوب الخور وقردودية في بعض المناطق وأراضي رملية (القوز) في المناطق الشمالية والشرقية .وتوجد مساحات واسعة وأنواع مختلفة من الأراضي الزراعية وبيئات مناخية مختلفة ونتج عنه التركيبة المحصولية، تنتج المحاصيل النقدية) السمسم – الفول السوداني– القطن، عباد الشمس والكركدى وتشتهر المحلية بأشجار الهشاب المنتجة للصمغ العربي، مما جعلها مركز تجاري لإنتاج وتسويق الصمغ العربي. ،والمحاصيل والغذائية) الذرة – – الدخن

تتميز المحلية بوجود القطاع البستاني عريض ويعتبر من الأنشطة الرئيسية الهامة التي يعتمد عليها كثير من المواطنين خاصة سكان المناطق الغربية في إنتاج الموالح والفواكه والخضروات

المصانع:

تعتبر محلية الرهد من المحليات الصناعية الهامة حيث تتميز بصناعة الزيوت والطحنية ومحالج القطن في السميح لوجود المواد الخام من سمسم وفول سوداني والقطن بالإضافة إلى بعض الصناعات التقليدية الصغيرة تتمثل في صناعة الجبن والفخار والطوب الأحمر، وغيره من الصناعات التقليدية الصغيرة

النشاط الرعوي:

يعتبر النشاط الرعوي الحرفة الثانية بعد الزراعة، موقع المحلية الحدودي مع جنوب كردفان ومراعيها الطبيعية مفتوحة تأتيها حمولات رعوية عالية من جنوب كردفان عبر المسارات المختلفة في حركة موسمية سنوية من المصايف في الجنوب إلى المخارف شمال وشرق الرهد فيما يعرف برعي الترحال.

هذه الحمولات الرعوية العالية للحيوانات الوافدة من خارج الولاية والحيوانات المستقرة بالمحلية أدت لتدهور المراعي الطبيعية مع وجود بعض النزاعات بين الرعاة والمزارعين وتعديات لبعض المخارف من قبل المزارعين، تم تداركها بفتح مسارات الرحل وترسيمها مع تاهيل المخارف لزيادة الغطاء النباتي:

حيث تنعم المحلية بوجود ثروة سمكية كبيرة في تردة الرهد. (الرهد، 2017/12/14م)

نبذة عن مؤسسات عن التمويل الأصغر في شمال كردفان:

شمال كرفان من الولايات الكبيرة الهامة ذات الموقع الاستراتيجي وبها عدد ثمانية محليات من حيث التقسيم الإداري، وتتميز بوفرة الموارد الطبيعية من الأراضي الزراعية ألواسعة وخصبة الثروة الحيوانية متفردة وأسواق متنوعة وهى تمتاز الولاية بالأراضي الرملية والقيزان مما جعلها عرضة لتغيرات المناخية من وزحف صحراوي وجفاف وظهور ملامح الفقر في الريف والحضر من كل هذا التفرد والتميز جعل الولاية قبلة لكثير من المنظمات والمؤسسات لتدخل في هذه الولاية بمشروعات وبرامج لتخفيف حدة الفقر الذي بلغت نسبها 39.1% حسب المسح الأسري في الولايات (المسح الأسري ،2014م – 2016م)، ومن هذا كان مؤسسات التمويل الأصغر آلية فعالة لتخفيف حدة ظاهرة الفقر

ومكافحة البطالة وذلك بهدف تقديم خدمات التمويل الأصغر وتمكين الفقراء العاطلين عن العمل من النساء وأصحاب المهن والخريجين والناشطين اقتصادياً من امتلاك أدوات إنتاج ومشروعات تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلى، ويساعد على نهوض بتلك المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

كانت الولاية بؤرة مشجعة محفزة لمؤسسات التمويل الأصغر من مؤسسات حكومية وخاصة ومنظمات حيث قامت عدد من مؤسسات التمويل الأصغر مثل مبادرة البنك الزراعي (أبسمى)، بنك الأسرة، شركة التنمية الريفية، مؤسسة الغرة، المسرة لتمويل الأصغر، مشكاة لتمويل الأصغر، الأمل، منظمة الإغاثة الإسلامية وغيرها كل هذه المؤسسات تعمل في ولاية شمال كردفان في محلياتها المختلفة للحد من ظاهرة الفقر والبطالة وسط الشرائح الضعيفة وخاصة تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً. وكان لابد أن نتناول مؤسسات التمويل الأصغر (أبسمى لتمويل الأصغر وبنك الإبداع لتمويل الأصغر) في محلية أم روابة ومحلية الرهد أبو دكنة باعتبارهما موقع دراسة البحث بالتركيز على الآتي:

بنك الإبداع لتمويل الأصغر :

يعتبر بنك الإبداع التمويل الأصغر من المؤسسات التمويلية الهامة ويرجع تاريخ نشأتها لعام 2014م للمساهمة في الاستراتيجية الوطنية للحد من ظاهرة الفقر والبطالة وزيادة الفرص ألاقتصادية والاستثمارية والتشغيلية لشرائح المستهدفة وفتح شبكة من الفروع ومن خلال بناء علاقات شراكة مع برامج ومؤسسات مختلفة داخلياً وخارجياً في التمويل من اجل زيادة إنتاجية المشروعات الصغيرة في ودعم أصحابها والنساء بصورة خاصة وتحقيق انتشار كبير في الحضر والريف.

وقد كان بنك الإبداع لتمويل الأصغر محليتي أم روابة الرهد كواحد من الفروع التمويلية لتقديم خدمات مالية وغير مالية مستدامة لشرائح المجتمع الناشطين اقتصادياً وتمكين المرأة من خلال مشروعات صغيرة منتشرة على ربوع هذه المحليات حيث تم تمويل عدد (10026) مستفيد وصولاً لهم في مواقعهم عبر قياداتهم المحلية لنشر ثقافة التمويل الأصغر وقدمت حزمة من الخدمات المالية وغير المالية عبر المشاريع الحيوانية من تربية وتسمين ، الزراعية من زراعة أراضى وسلم، المشاريع الصناعية من صناعات يدوية ومنزلية والخدمية من تشييد منازل والمعدات المنزلية، الكهربائية وعربات الكارو وبدائل الطاقة (الطاقة الشمسية) كل هذه المشروعات تساعد في تحسن مستوى المعيشة تطوير نمط السكن وتطور وتنمي قدرات المرأة للاعتماد على أنفسهُن وتحقيق تقدم.

التمويل الأصغر في محلية أم روابة والرهد لعب دوراً هاماً في المجتمع وتمكين المرأة الريفية في رفع إدراكها وقيمة وقتها وبناء الثقة في نفوسهُن وتحقيق الترابط مع أزواجهُن تجاه مشروعات التمويل الأصغر لرفع مستوى الدخل وتوفير فرص العمل.

مبادرة البنك الزراعي السوداني لتمويل الأصغر (أبسمى):

تعتبر مبادرة البنك الزراعي السوداني لتمويل الأصغر (أبسمى) من تجارب الهامة والشراكات الواسعة والمساهمات العريضة في مجال التمويل الأصغر لخلق ثورة في مجال التمويل الأصغر من خلال تقديم خدمات تمويل تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لفقراء الريف وإدماجهم اقتصادياً. وتقديم خدمات ائتمانية صغيرة تشمل خدمات القروض والادخار والخدمات المالية الأخرى وبقروض صغيرة متدرجة تتراوح مابين 800 – 5000جنيه سوداني في حدها الأقصى باستخدام نظام المجموعات المتضامنة في حدود 10– 20 عضو

للمجموعة الواحدة. بإتباع أفضل الممارسات العالمية في مجال التمويل الأصغر من حيث اختيار المستهدفين. حيث كانت مبادرة البنك الزراعي لتمويل الأصغر (أبسمى) من المؤسسات الرائدة في شمال كردفان حيث كانت واسعة الانتشار في محليات الولاية. لذا أبسمى من المؤسسات التي كان لها دور كبير في تمويل مجتمعات محليتي أم روابة والرهد من خلال انتشارها في الريف والحضر وتم تمويل عدد (9560) مستفيد في مشروعات مختلفة من المشاريع الحيوانية و الزراعية والخدمية تحققياً للأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

عموماً أن مجتمع محليتي ام روابة والرهد بولاية شمال كردفان من المجتمعات التي انتشرت فيها مؤسسات التمويل الأصغر ومن خلال نشاطها الاقتصادي الذي يتمثل في الثروة الزراعية والحيوانية وتميزها الاجتماعي من تنوع قبلي وتماسك نسيج اجتماعي واستقرار آمني مما شجع انتشار مؤسسات التمويل الأصغر في الحضر والريف وهذه المؤسسات وجدت قبولاً كبير من المجتمعات وما تحمله من أهداف تحد من ظاهر الفقر والبطالة وسط المجتمعات الريفية والحضرية ولقد كانت لهذه المشروعات نتائج ملموسة وواضحة من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية في مناطق الدارسة وهذا ما حرجت به نتائج الدراسة.

الفصل الرابع

عرض ومناقشة البيانات في ضوء الفروض

الفصل الرابع

عرض ومناقشة

جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	37	10.0
أنثي	333	90.0
المجموع	370	100.0

المصدر الدراسة الميدانية

الجدول (1) أن 90% من المستفيدين نساء، بينما 10% من المستفيدين رجال من جملة أفراد العينة. ويلاحظ أن نسبة من المبحوثين من النساء كبيرة بلغت 90% مقارنة بالرجال 10% وهذا مؤشر إلى ان مؤسسات التمويل الأصغر تعتمد على تمويل النساء أكثر من الرجال نسبة لصغر مبلغ التمويل وجدية النساء والتزامهن في السداد مع العلم بان التمويل لا يتم إلا بعد مواقفة ألزوج.

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
23-18	12	3.2
29-24	62	16.8
35-30	95	25.7
41-36	95	25.7
47-42	55	14.9
فمافوق-48	51	13.8
المجموع	370	100.0

المصدر الدراسة الميدانية

الجدول (2) يوضح أن 25.5% من المستفيدين تتراوح أعمارهم مابين 30 إلى 35، وأيضا 25.5% من المستفيدين تتراوح أعمارهم مابين 36 إلى 41 سنة، بينما أما المستفيدين الذين تتراوح أعمارهم مابين 24 إلى 29 سنة بلغت نسبة 16.8%، والذين أعمارهم ما بين 42 إلى 47 سنة بلغت نسبة 14.9%. والذين أعمارهم فوق 48 سنة بلغت نسبة 13.8%، أما الذين أعمارهم من 18 إلى 23 سنة بلغت نسبة 3.2% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن اغلب المستفيدين الذين تم تمويلهم أعمارهم تتراوح مابين 30 الى35 بنسبة 25.5% ومابين 36 الى 41 سنة بنسبة 25.5% مقارنة ببقية الأعمار من 24الى 29 ومن 42 إلى 47 ومن 18الى23 وهذا يوضح أكثر الأعمار تمويلاً الشباب مما يوضح رغبتهم في التغيير وتحسبن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للانفتاح الذي طرأ على الحياة. يعنى أن متوسط أفراد العينة تتراوح أعمارهم 30 على 41 سنة بمعنى هي أكثر تمويلاً ومسئولية والتزام.

جدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	77	20.8
خلوة	28	7.6
أساس متوسطة	177	47.8
ثانوي	58	15.7
جامعي	28	7.6
فوق الجامعي	2	.5
المجموع	370	100.0

المصدر الدراسة الميدانية

الجدول(3) يوضح أن 47.8% من المستفيدين مستواهم متوسط/ أساس، بينما المستفيدين الذين مستواهم أمي نسبة 20.8% أما المستفيدين الذين مستواهم ثانوي بلغت نسبة 15.7% والمستفيدين الذين مستواهم خلوة بلغت نسبة 7.6% وأيضاً المستواهم جامعي بلغت 7.6%، والمستوى فوق الجامعي بلغت 0.5% من جملة أفراد العينة ويلاحظ من الجدول أن 20.8% من المستفيدين أميين، و55.4% من المستفيدين تعليمهم منخفض (خلوة، أساس ومتوسط)، 23.8% من المستفيدين تعليمهم عالي وهذا يوضح أن 76.2 تعليمهم منخفض (أمي، أساس ومتوسط)، و 23.8% تعليمهم عالي، يشير إلى أن المستفيدين تعليمهم منخفض المتعلمين أكثر تمويلاً وهذا له دور أساسي في فشل المشروعات وكلما كان المجتمع أمي كان أقل فائدة ونجاحاً وكلما كان المجتمع متعلم كان أكثر فائدة وتغييراً.

جدول (4) يوضح **توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزوجية**

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
عاذب	35	9.5
متزوج	281	75.9
مطلق	29	7.8
أرمل	25	6.8
المجموع	370	100.0

المصدر الدراسة الميدانية

الجدول (4) يوضح أن 74.9% من المستفيدين حالتهم الاجتماعية متزوجين، بينما9.5% من المستفيدين العازبين، بينما المطلق بلغت نسبة 7.8%، بينما الأرامل بلغت نسبة 6.8% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أغلب المستفيدين متزوجين يمثلون أعلى نسبة 74.9% مقارنة بالحالات الاجتماعية للعازبين 9.5% والمطلق 7.8% والارامل6.8% وهذا يشير إلى أن المستفيدين المتزوجين (متزوجين حالياً، ومطلق وأرمل) أكثر تمويل واستفادة نسبة لأعبائه المعيشية التي يمرون بها بسبب المسؤولية الأسرية التي تقع على عاتق المتزوجين بالإضافة إلى مساندة أزواجهن في التمويل وفترة سداد الأقساط.

جدول (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
مزارع	39	10.5
ساعي مواشي	16	4.3
تاجر	36	9.7
موظف	52	14.1
ربة منزل	196	52.9
أعمال حرة	31	8.4
المجموع	370	100.0

المصدر الدراسة الميدانية

الجدول (5) يوضح أن 52.9% من المستفيدين مهنتهم ربة منزل، بينما المستفيدين الذين مهنتهم موظف بلغت 14.1%، أما مهنة المزارع بلغت نسبة 10.5%، بينما الذين مهنتهم التجارة نسبة 9.7%، والذين مهنتهم أعمال الحرة بلغت نسبة 8.4%، أما مهنة ساعي المواشي بلغت نسبة 4.3% من جملة المستفيدين ويلاحظ أن أعلى نسبة ربة المنازل بلغت 52.9% مقارنة بمهنة الموظف، المزارع، التجارة والأعمال الحرة وساعي المواشي وهذا يشير أن ربة المنازل هُن أكثر استفادة من مشروعات التمويل، والجدول رقم (1) يوضح أن 90% من المستفيدين إناث وهذا يعكس الاستفادة من فراغهُن وتوظيفه في إدارة مشروعات التمويل. ويمكن أن نقول مشروعات التمويل الأصغر تحد من البطالة وسط ربات المنازل وتنمي قدراتهُن تجاه مشروعات التمويل بمشاركة أزواجهُن من اجل زيادة الدخل و تحسين مستوى المعيشة الأسرية.

جدول (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة التي يعولها

عدد أفراد الآسرة	التكرار	النسبة المئوية
5-2	125	33.8
9-6	176	47.5
10 فما فوق	30	8.1
لا ينطبق	39	10.5
المجموع	370	100.0

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (6) يوضح أن 47.5% من المستفيدين يعولون اسر تتراوح من 6-9 فرد، بينما المستفيدين الذين عدد أفراد أسرهم من 2 إلى 5 فرد بلغت نسبة 33.8%، ونسبة الذين لا ينطبق (لا يعولون أسرة) نسبة 10.5%، والمستفيدين الذين عددهم 10 فما فوق بلغت نسبة 8.1% من جملة المبحوثين ويلاحظ أن عدد أفراد الأسرة من6 إلى 9 فرد بلغ أعلى نسبة 47.5 مقارنة بعدد أفراد الأسر التي تتراوح من 2 إلى 5 فرد وأيضاً التي تتراوح 10 فما فوق والتي لا ينطبق عليها الإعالة الأسرية، وهذا يشير إلى متوسط الأسر المستفيدة تتراوح ما بين 6 إلى 9 أفراد وهو متوسط الآسر أحياناً أن هذه الأسر تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه أسرهم مما جعلهم يعتمدون على التمويل كأحد الوسائل التي تخرجهم من الفقر وتلبى احتياجاتهم الأسرية وتحقق لهم أهدافهم تجاه تحسين مستوى المعيشة.

مطابقة الفروض:

الفرض الأول: مشاريع التمويل الأصغر حققت تنمية اقتصادية عبر زيادة الدخل والحد من الفقر:

للتحقق من هذا الفرض تم حساب التكرارات والنسب المئوية والقيمة المعنوية واختبار مربع كاي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات.

جدول (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع

نوع المشروع	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
زراعي	40	10.8	202.6	0.000	4
حيواني	160	43.2			
تجاري	61	16.5			
صناعي	2	.5			
خدمي	107	28.9			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (7) يوضح أن 43.2% من المستفيدين مشروعاتهم حيوانية، يليها 28.9% من المستفيدين مشروعاتهم خدمية والمشاريع التجارية بلغت نسبة 16.5%، المشاريع الزراعية بلغت نسبة 10.8% وأقلها المشاريع الصناعية بلغت نسبة 0.5% من جملة أفراد العينة، ويلاحظ أن مشاريع حيوانية بلغت أعلى نسبة 43.2% مقارنة بالمشاريع الخدمية والمشاريع التجارية والمشاريع الزراعية والصناعية، وأن المشاريع الحيوانية مرتبطة بالقرى و لديهم خبرة في هذا المجال مع وجود مساحات واسعة للرعي وآمن وأحياناً يفضلون مشاريع

تربية الضان خلاف الماعز،لان الضان لة ميزة اقتصادية سريعة، بينما المشاريع الخدمية مرتبطة بالمدن والقرى الكبيرة وتتمثل في مشاريع (تشييد المنازل والاثاثات المنزلية ومعدات الخدمات والمواد الكهربائية وعربات الكارو ومشاريع بدائل الطاقة (الطاقة الشمسية) وأحياناً يفضلون المشاريع الخدمية من الحيوانية بسبب وجود مخاطر انعدام الآمن آو السرقة أما المشاريع التجارية مرتبطة بالمواقع التي يوجد سواق، مثل السلع الاستهلاكية، أما المشاريع الزراعية مرتبطة بنظام السلم (الشيل) وتجارة المحاصيل وزراعة الأراضي بكافة مراحلها إلا أنها ذات مخاطرة خاصة في ظل التقلبات المناخية لذلك لا يعتمدون عليها كثيراً، أما المشاريع الصناعية هي مشاريع قليلة لا توجد إلا في المدن وتواجه كثير من المشاكل خاصة التسويق.

ويلاحظ أن كل هذه المشاريع مستفيدات منهن النساء ولكن هنالك تعاون تام بين أفراد الأسرة من حيث سداد الأقساط وإدارة لهذه المشاريع.

عموماً كل هذه المشاريع لها دور هام وسط المجتمع من حيث الاستفادة مع اختلاف ميزة كل مشروع وكل منطقة

جدول (8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع التمويل

نوع التمويل	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
فردي	326	88.1			
جماعي	44	11.9	997.5	0.000	4
المجموع	370	100.0			

المصدر الدراسة الميدانية

الجدول (8) يوضح أن 88.1% من المستفيدين تمويلهم فردى، بينما المستفيدين الذين تمويلهم جماعي بلغت نسبة 11.9% من جملة المبحوثين ويلاحظ أن أعلى نسبة التمويل الفردي 88.1% مقارنة بالتمويل الجماعي وهذا يشير إلى أن المستفيدين يفضلون التمويل الفردي بسبب تباين المشروعات واختلاف رغبات المجتمع في المشروعات، أما التمويل الجماعي مرتبطة بتمويل الجمعيات ومعدات الخدمات لذلك المجتمع برغم من أنه يحقق أهداف اجتماعية إلا أن المجتمع لا يعتمد على التمويل الجماعي. خوفاً من الفشل بسبب الإدارة والمسؤولية.

مع الملاحظة ليس هناك فرق بين التمويل الفردي أو الجماعي من المشروعات أو مبلغ التمويل أو دفع الأقساط إنما الاختلاف في نظام التمويل والمسئولية.

جدول (9) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات التمويل

سنة التمويل	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
سنة	112	30.3	67.4	0.000	
سنتين	102	27.6			
ثلاث سنوات	55	14.9			4
أربعة سنوات	25	6.8			
فوق خمسة سنوات	76	20.5			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (9) يوضح أن 30.3% من المستفيدين تمويل مشروعاتهم في سنة، بينما المستفيدين الذين تمويلهم منذ سنتين بلغت نسبة 27.6%، والذين تم تمويلهم منذ أكثر من خمسة بلغت نسبة 20.5% والذين تمويلهم منذ ثلاثة سنوات بلغت نسبة 14.9%، والذين تمويلهم منذ أربعة سنوات بلغت نسبة 6.8%، من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن الذين تم تمويلهم منذ سنة هم أكثر فئة 30.3% مقارنة بالذين تم تمويلهم منذ سنتين 27.6% والذين تم تمويلهم منذ ثلاثة سنوات، والذين تم تمويلهم منذ الربعة سنوات، ثم الذين تم تمويلهم منذ خمسة سنوات وما فوق وهذا يشير إلى أن هناك إقبال كبير ودخول مشروعات جديدة وبعد قناعات أثبتت استفادة المجتمعات وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، أما الذين تم تمويلهم منذ سنتين وهم حققوا تنمية في السنة الأولى وتم تمويلهم مرة أخرى بعد اكتسبوا خبرة في مجال التمويل، أما الذين تم منذ ثلاثة سنوات حققوا أيضاً تنمية وتم تمويلهم عدة مرات وأنهم تلقوا تجارب في التمويل، أما الذين تم تمويلهم منذ أربعة سنوات وخمسة سنوات فأكثرهم هم أكثر خبرة في التمويل وأحياناً ينوعون في مشاريع التمويل حسب الأولويات الاحتياجية.

يلاحظ أن مشروعات التي يتم تمويلها في السنة الأولى أغلبها مشاريع حيوانية نسبة لعدم الخبرة في المشروعات الأخرى وتخوف المجتمع من التمويل أحياناً.

جدول (10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب تكلفة التمويل

تكلفة التمويل	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
2000-1000	82	22.2	160.8	0.000	4
4000-2001	148	40.0			
6000-4001	94	25.4			
7000فمافوق	46	12.4			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (10) يوضح أن 40% من المستفيدين تمويلهم ما بين 2001 إلى 4000، بينما المستفيدين الذين تمويلهم مابين 4001 إلى 6000 بلغت نسبة 4،25%، والذين تمويلهم مابين 1000 إلى 2000 بلغت نسبة 22.2%، أما الذين تمويلهم من 7000 فما فوق بلغت نسبة 12.4% من جملة أفراد العينة ونلاحظ أعلى نسبة للمستفيدين الذين تم تمويلهم ما بين 2001 إلى 4000 جنية بلغت 40% مقارنة بالذين تم تمويلهم 4001 إلى 6000جنية بنسبة 25.4% وبقية الفئات وهذا يشير إلى أن مبالغ التمويل ليست كبيرة، مع أن سياسات التمويل للمؤسسات هي مقيدة بمبالغ لكل مرحلة وتتدرج في مبالغ التمويل مع الملاحظة أن مبالغ التمويل الضعيفة و قليلة الفائدة في ظل التقلبات الاقتصادية الراهنة.

جدول (11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب طريقة الاسترداد

طريقة الاسترداد	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
شهريا	345	93.3	179.6	0.000	6
كل ثلاثة اشهر;	6	1.5			
كل ست اشهر	14	3.8			
كل تسعة اشهر	0	0			
كل 12 شهر	0	0			
تدفع نهاية القرض	5	1.4			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (11) يوضح أن 93.3% من المستفيدين استردادهم شهرياً، بينما 3.8% من المستفيدين استردادهم كل 6 شهور، المستفيدين الذين استردادهم كل ثلاثة أشهر بلغت نسبة 1.5%، والذين استردادهم نهاية القرض بلغت نسبة 1.4%، أما الذين استردادهم كل 9 أشهر وكل 12 شهر نسبتهم 0% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أعلى نسبة للذين استردادهم شهرياً 93.3% مقارنة بالذين استردادهم كل ثلاثة أشهر والذين استردادهم كل 6 أشهر والذين استردادهم نهاية القرض، ويلاحظ أن أغلب المستفيدين إقساطهم تدفع شهرياً وهذا مرتبط بنظام سياسة التمويل إلا أن الأقساط الشهرية لا تمكن المشروع تحقيق فائدة اقتصادية وهذا يجعل التمويل عبارة صندوق (ختة) أما الذين استردادهم كل ثلاثة أشهر هذا مرتبط بالمشروعات الزراعية وخاصة السلم (الشيل) أما الذين استردادهم كل 6أشهر أيضاً مرتبط بالمشروعات الزراعية من مزارعة وسلم وهذه الفترة تعتبر فترة مهلة تجعل الإنسان

يرتب أوضاعه المالية لسداد، أم الذين استردادهم نهاية المشروع أيضاً مرتبط بالمشروعات وقد تكون نهاية التمويل لهذه الفئة 3 أشهر او 4 أشهر، ويلاحظ أن أغلب المشروعات فترة سدادها 10 أشهر وخاصة المشروعات الخدمية، أما المشروعات الحيوانية فترة سدادها 12 شهر

نلاحظ أن هناك اختلاف في فترات السداد وهذا يرجع إلى نوع المشاريع الممولة وسياسة بعض مؤسسات التمويل .

جدول (12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب مبلغ القسط

مبلغ القسط	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
أقل من 99	27	7.3	90.3	0.000	
200-100	23	6.2			
300-201	74	20.0			
400-301	89	24.0			
500-401	79	21.4			6
600-501	23	6.2			
601 فما فوق	55	14.9			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (12) يوضح أن 24.5% من المستفيدين أقساطهم من 301 إلى 400 جنيه، بينما 21.4% من المستفيدين اقساطهم 401 إلى 500جنيه، والذين اقساطهم 201 إلى 300 جنيه بلغت نسبة 20%، والذين اقساطهم من 601جنيه فما فوق بلغت نسبة 14.9%،

والذين أقساطهم أقل من 99 بلغت نسبة 7.3%، أما المستفيدين الذين أقساطهم من 100 إلى 200 جنية بلغت نسبة 6.2%من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أعلى نسبة بلغت 23.5 الذين أقساطهم تتراوح 301 الى400 جنيه شهرياً مقارنة بالذين أقساطهم من 401 إلى 500 بنسبة 21.4% ثم الذين يلؤنهم، ثم الذين يلونهم وهذا يشير إلى الأقساط ليس كبيرة وهى تمثل قيمة 10% من جملة مبلغ التمويل لفترة 10أشهر في بعض المشاريع وخاصة الخدمية والمشاريع الأخرى والأرباح حوالى 1.5% من جملة المبلغ ، أما المشاريع الحيوانية أقساطها لفترة 12 شهر بنسبة أرباح 20% ، ويري بعض المستفيدين أن أرباح التمويل الأصغر كبيرة ويرجع بسبب قلة مبلغ التمويل، ونجد كلما زاد مبلغ التمويل وفترة السداد زادت الأرباح وكلما قل مبلغ التمويل وفترة السداد وقلت نسبة الأرباح.

جدول(13) يوضح توزيع أفراد العينة مدى وجود مصادر دخل خلاف التمويل

مصادر خلاف التمويل	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
نعم	246	66.5	620.2	0.000	
لا	124	33.5			4
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (13) يوضح أن 66.5% من المستفيدين لديهم مصادر خلاف التمويل، بينما الذين ليس لديهم مصادر خلاف التمويل بلغت نسبة 33.5% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن الذين لديهم مصادر خلاف التمويل بلغت 66.5% تمثل أعلى نسبة مقارنة بالذين ليس لهم مصادر خلاف التمويل وهذا يشير إلى أغلب المستفيدين لديهم مصادر خلاف التمويل لسداد

أقساط التمويل، لا تتأثر قيمة المشروع. بينما الذين ليس لهم مصادر،هم الذين لهم مهن أخرى خلاف التمويل ويعتمدون على التمويل فقط.

جدول(14) يوضح المصادر خلاف التمويل

المصادر خلاف التمويل	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
تجارة	66	26.8			
تحويلات نقدية	109	44.3			
مواشي	21	8.6	64.3	0.000	3
أخرى	50	20.3			
Total	246	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (14) يوضح أن 44.3% من المستفيدين مصادرهم خلاف التمويل تحويلات نقدية، بينما مصادرهم التجارة بلغت نسبة 26.8%، والذين مصادرهم، مصادر أخرى بلغت نسبة 20.3%، أما الذين مصادرهم مواشي بلغت نسبة 8.6% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أغلب المستفيدين مصادرهم خلاف التمويل من تحويلات نقدية من ذوى الأسر (أزواج و أقارب) ومصادر التجارة من مواد استهلاكية وغيرة ومصادر أخرى تشمل الوظائف والعمالة اليدوية والحرف الصغيرة. كل هذه المصادر خلاف التمويل تشجع عملية التمويل واستمراريته واستدامته وهذا حقق تكافل أسرى تجاه مصالحها الأسرية الهامة.

جدول(15) يوضح أسباب اللجوء لتمويل

أسباب اللجوء لتمويل	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
تحسين الأوضاع الاقتصادية	309	83.5			
ظروف مرضية أو وفاة	16	4.3	673.2	0.000	
ليس لدي اعمل	20	5.4			3
لدى خبرة في المجال	25	6.8			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (15) يوضح أن 83.5% من المستفيدين اللجوء التمويل بسبب تحسين الأوضاع الاقتصادية، بينما بلغت نسبة الذين لديهم خبرة في المجال بلغت 6.8%، أما الذين ليس لديهم عمل بلغت5.4%، بينما الذين لجوا للتمويل لأسباب ظروف مرضية أو وفاة بلغت 4.3% من جملة أفراد العينة، يلاحظ أن الذين لجوُ لتمويل بسبب تحسين الأوضاع الاقتصادية بلغت أعلى نسبة 83.5% مقارنة بالحالات الأخرى، وهذا يشير إلى أن أغلب المستفيدين لجوُ لتمويل لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لدى المجتمع من خلال الاستفادة من المشاريع الممولة في القطاع الزراعي والحيواني والخدمي مما يدل على فقر المجتمع وتدنى مستوى المعيشة، أما الذين لجوُ لتمويل لأسباب وجود خبرة في المجال وهم يمثلون أصحاب المشاريع الحيوانية وبعض المشاريع التجارية ، والذين لجوُ لتمويل لأسباب عدم وجود عمل تتمثل فئة ربات المنازل وبعض الخرجين من الجامعات، الجدول رقم (5) يوضح أن نسبة 52.9 ربات منازل بمعنى ليس لهُن عمل، أما الذين لجوُ لتمويل لأسباب وفاة

أو ظروف مرضية هم المستفيدين الذين فقدوا من يعولهم أو مرض أو تعرضوا لأسباب طارئة لذلك لجوُ لتمويل لتلبية احتياجاتهم الأسرية.

جدول (16) يوضح مدى وجود دراسة جدوى

هل قمت بدراسة جدوى	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
نعم	342	92.4			
لا	28	7.6	584.2	0.000	2
Total	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (16) يوضح أن 92.4% من المستفيدين لديهم دراسة جدوى ، بينما بلغت نسبة الذين ليس لهم دراسة جدوى بلغت نسبة 7.6% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن المستفيدين الذين لديهم بدراسة جدوى بلغت نسبتهم 4،92% مقارنة بالذين ليس لهم بدراسة جدوى وهذا يشير إلى وجود دراسة الجدوى من نوع المشروع وتكلفته بالمعنى البسيط، أما المستفيدين الذين أكدوا عدم وجود دراسة جدوى مما يدل على عدم معرفتهم بأهمية دراسة الجدوى وعدم تدريبيهم من قبل مؤسسات التمويل الأصغر مما ينحصر هدفهم مبلغ التمويل فقط وليس مشروع مما يقلل فوائد المشروع والتمويل للأسرة والفرد.

جدول (17) يوضح من الذى أعد دراسة الجدوى

من الذي أعد الدراسة	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
مؤسسة التمويل	62	18.1			
بنفسي	270	79.0	347.8	0.000	2
مكتب متخصص بدراسة الجدوى	10	2.9			
المجموع	342	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (17) يوضح أن 79% من المستفيدين أعدوا دراسة جدوى بأنفسهم، بينما الذين أعدت لهم دراسة الجدوى عبر مؤسسات بلغت نسبة 18.1%، أما الذين أعدوا دراسة الجدوى عبر مكتب متخصص بلغت نسبة 2.9%، ويلاحظ أن أغلب المبحوثين أعدوا دراسة جدوى بأنفسهُم بنسبة 79% مقارنة بالذين أعدوا دراسة الجدوى عبر مؤسسة التمويل، والذين أيضاً أعدوا دراسة الجدوى عبر مكتب متخصص، وهذا بشير إلى أن المستفيدين لديهم قدرة ومعرفة وإدراك بدراسة الجدوى وأهميتها في فشل ونجاح المشروع ومعرفة التوقعات المستقبلية للمشروع، أما الذين أعدوا دراسة الجدوى عبر مؤسسة التمويل هي تتمثل في المشاريع الخدمية (الطاقة الشمسية)، أما الذين أعدوا دراسة الجدوى عبر مكتب متخصص أتضح ليس هناك مكاتب خاصة بدراسة الجدوى إنما يوجد أفراد متخصصين في دراسة الجدوى في وزارة الزراعة يعدونها مجاناً.

ونلاحظ أن ليس هناك دراسة جدوى مكتوبة إنما هي عبارة عن تحديد نوع المشروع وتكلفته المالية وكيفية إدارته.

جدول(18) يوضح حجم التمويل

حجم التمويل	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
كافي	134	36.2	121.4	0.000	3
كافي لحد ما	113	30.5			
غير كافي	123	33.3			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (18) يوضح أن 36.2% من المستفيدين حجم التمويل كافي، بينما بلغت نسبة المستفيدين الذين تمويلهم غير كافي بلغت نسبة 33.3%، بينما المستفيدين الذين أكدوا أن التمويل كافي لحد ما بلغت نسبة 30.5%. من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أغلب المستفيدين حجم تمويلهم كافي 36.2% تمثل أعلى نسبة، مقارنة بالذين حجم تمويلهم كافي لحد ما 33.3% و ثلث المستفيدين يروا التمويل غير كافي 30.5% وأن هذه النسب متقاربة وذلك يشير إلى اختلاف تطلعات المجتمع واختلاف تكاليف المشاريع وأنواعها واختلاف فترة سدادها ومراحل التمويل يعنى أن رغبات المجتمع متفاوتة الأغلبية ترى أن التمويل كان كافي بنسبة لهم.

جدول (19) يوضح مدى وجود ادخار

هل هناك ادخار	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
نعم	275	74.3		0.000	
لا	95	25.7	532.2		6
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (19) يوضح أن 74.3% من المستفيدين ادخروا من التمويل، بينما بلغت نسبة الذين ليس لديهم ادخار بلغت نسبة 25.7% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أغلب المستفيدين ادخروا من التمويل نسبتهم 74.3% ويمثلون أغلب المبحوثين مقارنة بالذين ليس لهم ادخار وهذا يشير إلى أن هناك استفادة من مشروعات التمويل الأصغر من خلال ادخارهم والاستفادة من المدخرات في تحسين المستوى المعيشي وتحسين الخدمات وهذا يدل على نجاح مشروعاتهم وهذا ما أكده الجدول (20) أن 78.1% من المستفيدين مشروعاتهم ناجحة وهذا ينعكس على وجود تنمية اجتماعية اقتصادية شاملة.

ويتضح من الجداول أعلاه رقم(7)،(8)،(9)،(10)،(11)،(12)،(13)،(14)،(15)، (16)، (17)،(18)،(19) بأن جميع قيم كاي داله إحصائياً عند مستوى (0.01) فأقل مما يدل على ثبات وجهات نظر أفراد مجتمع البحث وأن جميع العبارات دالة إحصائياً حيث أن القيمة الإجمالية للقيمة المعنوية أقل من (0.5) وبدرجة حرية تتراوح مابين (2 إلى 6) مما يدل موافقة أفراد العينة علي العبارات وهذا يدل علي مطابقة و قبول الفرضية أن مشروعات التمويل الأصغر تحقق تنمية اقتصادية من خلال زيادة الدخل والحد من الفقر وهي تتوافق مع دراسة (عثمان، 2010م) ودراسة (عبد الله،2011م) ومجموعات النقاش.

الفرض الثاني: مشروع التمويل الأصغر حققت استقرار اجتماعي في مناطق الدراسة:

للتحقق من هذا الفرض تم حساب التكرارات والنسب المئوية والقيمة المعنوية واختبار مربع كاي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات.

جدول (20)يوضح إدارة المشروع

من الذي يدير المشروع	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
بنفسي	231	62.4	135.8	0.000	2
الاستعانة بالأقارب والأهل	65	17.6			
الاستعانة بالعمال	74	20.0			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (20) يوضح أن 62.4% من المستفيدين يديرون مشروعاتهم بأنفسهم، بينما بلغت نسبة الذين يستعينون بعمال بلغت نسبة 20%، أما الذين يستعينون بالأقارب والأهل بلغت نسبة 17.6% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أعلى نسبة هم المستفيدين الذين يديرون مشروعاتهم بأنفسهم بلغت 62.4% مقارنة بالذين يديرون مشروعاتهم بعمال، والذين يدبرون مشروعاتهم بالأقارب والأهل، وهذا يشير إلى أن أغلب المستفيدين يديرون مشروعاتهم بأنفسهم مباشرة خاصة في المشروعات الحيوانية والتجارية نسبة لصغر حجم المشروع ولتجنب المخاطر التي تواجه المشروع من سرقة أو تكاليف إضافية لا يتحملها راس المال أو المشروع. أما الذين يديرون مشروعاتهم بعمال هم أصحاب المشروعات الخدمية تتمثل في الأيدي العاملة في مواد البناء (عمال البناء) وتعتبر هذه العمالة غالية و تكاليف إضافية

للمشروع إلا أن المشروعات الخدمية هدف اجتماعي قبل أن يكون ربحي أو اقتصادي، بالإضافة إلى المشروعات زراعية وحيوانية يستفيدون من العمال في رعى الحيوانات، لعدم توفر الأعلاف في المنطقة والاستفادة منهم في النظافة والحصاد، أما الذين يديرون مشروعاتهم بالأقارب والأهل فهي المشاريع الحيوانية وهم يعتمدون على أبنائهم في الرعي أو أهلهم وأقاربهم وذلك بوضع الحيوانات في الحظائر داخل المنازل والإدارة تكون من الأسرة بصورة عامة ومسئولية مشتركة لان هناك فهم مشترك في الأسرة من اجل رفع المستوى المعيشي وتحسين الدخل.

جدول (21) يوضح موقف المشروع الآن

موقف المشروع الآن	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
ناجح	289	78.1			
متعسر	33	8.9	331.1	0.000	2
متوقف تماماً	48	13.0			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (21) يوضح أن 78.1% من المستفيدين أكدوا أن مشروعاتهم ناجحة، بينما الذين مشروعاتهم متوقفة تماماً نسبة 13%، أما الذين أكدوا أن مشروعاتهم متعسرة نسبة 8.9%، من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أعلى نسبة الذين مشروعاتهم ناجحة بلغت 78.6% مقارنة بالذين مشروعاتهم متوقفة ومتعسر وهذا يشير إلى أن مشروعات التمويل الأصغر عند المستفيدين ناجحة وحققت استفادة كبيرة من خلال نجاحها والاستمرار في عملية التمويل وقد يرجع نجاحها إلى إدراكهم بالمشروعات المناسبة من حيث البيئة والنوع والثمن

والإدارة، أما الذين مشروعاتهم متوقفة تماماً أو متعسرة يرجع لعدة أسباب منها قلة مبلغ التمويل، تغيير قرض التمويل، سؤ الإدارة للمشروع للفرد أو المجموعة للمشروع، عدم تدريب المستفيدين وجود الحالات طارئة موت الحيوانات أو رب الأسرة أو سرقة حيوانات – فشل التجربة.

جدول (22) يوضح أسباب توقف او تعسر المشروع

أسباب توقف أو تعسر	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
وجود حالات طارئة	40	49.3			
قلة مبلغ التمويل	18	22.2			
التمويل تغير قرض	14	17.2	50.1	0.000	2
عدم التدريب	5	6.4			
عدم المتابعة	4	4.9			
المجموع	81	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (22) يوضح أن 49.3% من المستفيدين أن مشروعاتهم توقفت وتعسره بسبب في وجود الحالات طارئة، بينما المستفيدين الذين توقفت مشروعاتهم بسبب قلة المبلغ نسبة 22.2%، والذين توقفت أو تعسرت مشروعاتهم بسبب تغير القرض نسبة 17.2%، والذين توقفت وتعسرت بسبب عدم التدريب نسبة 6.4%، والذين التوقف أو التعسر بسبب عدم المتابعة نسبة 4.9% ويلاحظ أن أغلب أسباب توقف وتعسر المشروعات بسبب وجود حالات طارئة نسبة 49.3% وهذا يشير إلى أن الحالات الطارئة في المشاريع الحيوانية تتمثل في نفوق الحيوانات أو سرقتها أو مرضها، أما في المشاريع الزراعية شح الأمطار، أما

أسباب توقف أو تعسره لأسباب تتعلق بقلة مبلغ أو عدم التدريب أو المتابعة كلها خاصة ومرتبطة بالمؤسسة لأسباب محدودية مواردها وسياساتها التمويلية من قلة وسائل الحركة وكوادرها الفنية من بياطرة ومرشدين زراعيين بالمؤسسة، أما توقف أو تعسر المشروع لأسباب تغير قرض التمويل هذا مرتبط بالشخص قبل المؤسسة مما يدخل الشخص دائرة المخاطر من مخالفة الصيغة الإسلامية وتعامل بالربا وخسائر مادية أحياناً، أما عدم المتابعة إن المتابعة الموجودة في مؤسسات التمويل، متابعة من أجل تحصيل الاقساط الشهرية ليس لها علاقة بالمشروع كل هذه الأسباب تشكل تحديات أمام مشروعات التمويل الأصغر.

نلاحظ أن كل المشروعات التي توقفت او تعسرت بسبب وجود حالات طارئة لذلك لعدم وجود شركات تأمين لمجابهة المخاطر التي تواجه مشروعات التمويل الأصغر مما جعل عدد كبير من المشروعات عجزت عن الاستمرارية والاستدامة.

جدول (23) يوضح حسب نوع الضمانات

نوع الضمانات	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
شخصي	24	6.5			
جمعية	340	91.9			
بشيك	4	1.1	880.2	0.000	3
ادخار اجباري	2	.5			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول(23) يوضح أن 91.9% من المستفيدين ضمانهم، عبر الجمعية أو المجموعة، بينما 6.5% من المستفيدين، ضمانهم شخصي، بينما الذين ضمانهم بشيك نسبتهم 1.1%، والذين ضمانهم ادخار اجباري نسبة 0.5% من جملة أفراد العينة، نلاحظ أغلب المستفيدين ضمانهم عبر جمعية أو المجموعة بنسبة 91.9% مقارنة بالضمان الشخصي ثم الضمان بشيك والضمان بدخار اجباري وهذا يشير إلى التزام المجموعة بسداد قسط الفرد في حالة تعسره، و يعكس ترابط المجموعة تجاه السداد ومتابعة المجموعة، أما الذين ضمانهم شخصي هم يمثلون الموظفون ويكون ضمانهم شخصي بشهادة مرتب ويسددون شهرياً، والذين ضمانهم بشيك هم يمثلون أصحاب الجمعيات الزراعية يكون ضمانهم بشيك من الجمعية، بينما الذين ضمانهم ادخار اجباري هم الذين ليس لهم مجموعات تمويل ووظائف، إلا أن الادخار الاجباري لا يمثل ضمان نسبة لصغر المبلغ 10% من قيمة التمويل والادخار مرتبط بكل المشروعات والتمويل.

ونلاحظ الضمان يكون شكل مجموعات أو جمعيات إلا أن المشروعات فردية من حيث الإدارة والتمويل.

جدول (24) يوضح هل هناك تدريب

هل تم تدريبكم	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
نعم	196	53.0			
لا	174	47.0	180.7	0.000	2
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (24) يوضح أن 53% من المستفيدين أكدوا تدريبهم، بينما بلغت نسبة الذين لم يتم تدريبهم نسبة 47%، من جملة أفراد العينة ويلاحظ أعلى نسبة 53% الذين تم تدريبهم مقارنة بالذين لم يتم تدريبهم 47% يشير إلى أن المستفيدين الذين تم تدريبهم تلقوا جرعات تدريبية مختلفة في التمويل المشروعات، إلا أن التدريب الذي يقصدونه المستفيدين هو عبارة عن تنوير بسيط من المؤسسة في بداية التمويل.نلاحظ أن التدريب غير كافي للمستفيدين تجاه تمويل المشروعات.

جدول (25) يوضح نوع التدريب

نوع التدريب	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
طريقة التمويل	111	56.6			
طريقة القرض	17	8.7	67.7	0.000	2
إدارة القرض	68	34.7			
المجموع	196	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (25) يوضح أن 56.6% من المستفيدين كان تدريبهم في طريقة التمويل، بينما 34.7% من المستفيدين تلقوا تدريب في إدارة القرض، أما المستفيدين الذين تلقوا تدريب في طريقة القرض نسبة 8.7% ويلاحظ أن الذين تلقوا تدريب في طريقة التمويل بلغت أعلى نسبة 56.6% مقارنة بالذين تلقوا تدريب في إدارة القرض، والذين تلقوا تدريب في طرق القرض وهذا يشير إلى أن أغلب المستفيدين تلقوا جرعات تدريبية وتنوير عن طريقة التمويل من المؤسسة قبل التمويل القرض وهذا ما ذكره الجدول رقم (23) أن 53% تلقوا تدريب من

المستفيدين مما عكس إدراكهم ومعرفتهم بالتمويل الأصغر وتحديد مشروعاتهم وفق البيئة والتكلفة ونجاحها وجودتها من خلال تدريبهم على ى طريقة إدارة القرض وطريقة.

ونلاحظ أن التدريب الذي يقصدونه هو عبارة عن تنوير في جلسة واحدة من مؤسسة التمويل عن التمويل الأصغر وكيفية سداد القرض تتم قبل تمويل الشخص، لذلك هذا التدريب غير كافي للمستفيدين.

ويتضح من الجداول أعلاه رقم (20)،(21)،(22)، (23)، (24) و(25) بأن جميع قيم كاي داله إحصائياً عند مستوى (0.01) فأقل مما يدل على ثبات وجهات نظر أفراد مجتمع البحث وأن جميع العبارات دالة إحصائياً حيث أن القيمة الإجمالية للقيمة المعنوية أقل من (0.5) وبدرجة حرية تتراوح مابين (2 الى 3) مما بدل موافقة أفراد العينة علي العبارات وهذا يدل علي مطابقة و قبول الفرضية أن مشروع التمويل الأصغر حققت استقرار اجتماعي في مناطق الدراسة وهذا ما أكدته مجموعات النقاش ومقابلة مدراء مؤسسة التمويل الأصغر .

الفرض الثالث: مشروع التمويل الأصغر تحقق تنمية اجتماعية من خلال تحسين الخدمات

للتحقق من هذا الفرض تم حساب التكرارات والنسب المئوية والقيمة المعنوية واختبار مربع كاي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات

جدول (26) يوضح أوجه الاستفادة من المدخرات

أوجه الاستفادة من المدخرات	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
التعليم	19	5.1			
العلاج	20	5.4			
السكن	165	44.6			
ثروة حيوانية	136	36.8	308.2	0.000	2
زراعة	10	2.7			
أسست مشروع	19	5.1			
ودائع بنكية	1	.3			
المجموع	370	100.0			

المصدر:الدراسة الميدانية

الجدول (26) يوضح أن 44.4% من المستفيدين استفادوا من مدخراتهم في السكن، بينما 36.8% من المستفيدين استفادوا في الثروة الحيوانية، الذين استفادتهم في العلاج نسبة 5.4%، والذين استفادوا في التعليم نسبة 5.1%، والذين استفادوا في تأسيس مشروع 5.1%، أما الذين استفادتهم تتمثل في الودائع البنكية نسبة 0.3%، من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أغلب المستفيدين استفادوا من مدخراتهم في السكن نسبتهم 44.6%، ثم من بعد الاستفادة من

الثروة الحيوانية 36.8%، ثم العلاج ، ثم التعليم، ثم الذين أسسوا مشاريع وأخيراً الودائع البنكية وهذا يشير إلى أن أغلب الاستفادة من المدخرات تمثلت في السكن من حيث تشيد المنازل وتأهيلها والأدوات والمعدات المنزلية وهذا يعكس اهتمام المرأة بالمنزل والأشياء المنزلية من خلال تأثيرها بالمدن ومضاهاتها له، بينما الذين تتمثل استفادتهم من الثروة الحيوانية من خلال تربيتها وتوالدها، أما الذين استفادتهم في العلاج تمثلت في الاستفادة من المدخرات في علاج المرضى وشراء الدواء، والذين تمثلت استفادتهم في التعليم حيث أنهم علموا أبنائهم في المراحل المختلفة، والذين تمثلت استفادتهم في تأسيس مشروع شملت محلات تجارية صغيرة، عربات كارو، طاحوين، أما الذين استفادوا من مدخراتهم في الودائع البنكية هم من لديهم حسابات مصرفية وهذا يدل تحسين وضعهم المادي من خلال ادخارهم في البنك. عموماً نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مشروعات التمويل الأصغر حققت تنمية اجتماعية استفادة كبيرة من خلال مدخراتهم التي استثمروها في مشروعاتهم واحتياجاتهم المختلفة وهذا ما أكدته مجموعات النقاش.

جدول (27) يوضح هل هنالك متابعة للمشروع

هل هناك متابعة	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
نعم	65	17.6			
لا	305	82.4	408.6	0.000	2
Total	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (27) يوضح أن 82.4% من المستفيدين أكدوا عدم وجود متابعة، بينما 17.6% من المستفيدين يرون أن هنالك متابعة، ويلاحظ أن أغلب المستفيدين يرون ليس هناك متابعة بنسبة 82.4% مقارنة بالذين يرون أن هناك متابعة وهذا يؤكد عدم وجود متابعة للمشروعات من قبل مؤسسات التمويل الأصغر بينما الذين يرون أن هناك متابعة أحياناً تتمثل في المشروعات الزراعية (المزارعة) ولكن نلاحظ المتابعة تتعلق فقط بمتابعة سداد الاقساط وليست المشروعات وهذا يشيرالى أن مؤسسات التمويل الأصغر تهتم بجمع المبلغ قبل المشروعات.

جدول (28) يوضح عدد مرات المتابعة في حالة وجودها

عدد مرات المتابعة	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
مرة واحدة	16	24.6	19.86	0.000	3
مرتين	13	20.0			
ثلاثة مرات	6	9.2			
أربعة مرات فأكثر	30	46.2			
المجموع	65	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (28) يوضح أن 46.2% من المستفيدين أكدوا أن المتابعة أربعة مرات في السنة، بينما 24.6% من المستفيدين متابعتهم مرة واحدة، والذين متابعتهم مرتين نسبة 20%، بينما الذين متابعتهم ثلاثة مرات نسبة 9.2% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أغلب

المستفيدين متابعتهم كانت أربعة مرات فأكثر بلغت 46.2% مقارنة، بالذين متابعتهم مرة واحدة، والذين متابعتهم مرتين، وأخيراً الذين متابعتهم ثلاثة مرات وهذا يشير بصورة عامة إلى ضعف المتابعة في مؤسسات التمويل الأصغر للمشروعات بينما المتابعة الموجودة تشمل من كانت متابعتهم أربعة مرات فأكثر وتتمثل متابعة المشروعات الزراعية (سلم ، زراعة) أما الذين متابعتهم مرة واحدة، وثلاثة مرات، ومتابعتهم مرتين أيضاً تتمثل متابعة في المشروعات الخدمية من بدائل الطاقة ومتابعة في تنفيذ العمل وأما المشروعات التجارية تتمثل في المتابعة في تسليم المواد التجارية وموقع العمل، ولكن نلاحظ بصورة عامة لا توجد متابعة برغم من أهميتها ودورها في نجاح في مشروعات ولكن مؤسسة التمويل الأصغر تفتقر إلى المتابع ، إنما هناك فقط توجد متابعة شهرية للمستفيدين بهدف سداد الاقساط عبر رؤساء مجموعات التمويل.

جدول (29) يوضح اسباب نجاح المشروع

أسباب نجاح التمويل	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
التمويل المناسب	51	13.8			
الاختيار المناسب للمشروع	279	75.4			
الدعم الفني للمشروع	13	3.5	493.4	0.000	2
فترة المناسب لتمويل	27	7.3			
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (29) يوضح أن 75.4% من المستفيدين أن الاختيار المناسب سبب نجاح المشروع، بينما 13.8% من المستفيدين الذين يرون أن التمويل المناسب سبب في النجاح، أما الذين يرون أن فترة التمويل المناسب سبب في نجاح التمويل نسبة 7.3%، أما الذين يرون أن الدعم الفني للمشروع من أسباب نجاح المشروع نسبة 3.5% من جملة أفراد العينة، ويلاحظ أن أغلب المستفيدين يرون الاختيار المناسب للمشروع سبب في نجاح المشروع نسبتهم 75.4%، مقارنة بالذين يرون أن التمويل المناسب سبب في نجاح المشروع، والذين يرون أن فترة التمويل سبب في نجاح المشروع ، والذين يرون أن الدعم الفني سبب في نجاح المشروع وهذا يشير إلى الاختيار المناسب للمشروع سبب في نجاحها إى كان نوعها (زراعية، حيوانية، خدمية وصناعية) لتوافقها مع البيئة المحلية ، وأيضاً التمويل المناسب سبب في نجاح المشروعات من حيث توافق المبلغ مع المشروع، أيضاً فترة التمويل سبب نجاح المشروع والدعم الفني، كل هذا الأسباب تشكل ركيزة هامة لنجاح مشروعات التمويل الأصغر .

جدول (30)يوضح هل هناك الرضى عن المؤسسة التمويل

هل أنت راضى	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
نعم	340	91.9			
لا	30	8.1	569.0	0.00	2
Total	370	100.0			

المصدر الدراسة الميدانية

الجدول (30) يوضح أن 91.9% من المستفيدين راضين عن مؤسسة التمويل، بينما 8.1% من المستفيدين غير راضين عن مؤسسة التمويل الأصغر من جملة أفراد العينة، ويلاحظ أن أغلب المبحوثين راضين عن مؤسسة التمويل الأصغر بنسبة 91.9% مقارنة، بالذين غير راضين، وهذا يشير إلى أن هناك رضى تام من قبل المستفيدين بسبب وصولهم للمستفيدين في مناطقهم وتقديم لهم خدمة التمويل الأصغر واستفادتهم من التمويل في المجالات المختلفة، أما المستفيدين غير راضين عن مؤسسات التمويل يرجع لعدم وجود مساهمة تقدمة المؤسسة في حالة الخسارة بسبب الحالات الطارئة أو عدم التأمين أو كثرة الأرباح أو أي موقف أخر من المستفيد.

جدول (31) يوضح مدى استفادة الأسرة من المشروع الممول

مدى الاستفادة	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
كبيرة	98	26.5			
متوسطة	202	54.6	78.4	0.000	2
ضعيفة	70	18.9			
Total	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (31) يوضح أن 54.6% من المستفيدين أكدوا استفادتهم متوسطة، بينما 26.5% من المستفيدين أكدوا استفادتهم كبيرة، أما الذين استفادتهم ضعيفة بلغت نسبة 18.9% من جملة أفراد العينة، من الجدول أن أغلب المستفيدين كانت استفادتهم متوسطة بلغت 54.6% مقارنة بالمستفيدين الذين استفادتهم كبيرة، والذين استفادتهم ضعيفة، ونلاحظ

أن المستفيدين الذين استفادتهم متوسطة يرجع لقلة مبلغ التمويل ومع تكلفة المشروع، أما الذين كانت استفادتهم الأسرية كبيرة ذلك يرجع خبرتهم الطويلة في التمويل وكبر رأس المال من خلال تمويلهم عدة مرات، بينما الذين استفادتهم الأسرة ضعيفة يرجع ذلك لقلة الرأس المال والخبرة وتعرض مشروعاتهم إلى لمخاطر مما يجعل الاستفادة الأسرية ضعيفة.

جدول (32) يوضح نوع استفادة أفراد العينة من المشروع

نوع الاستفادة من المشروع	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
رفع الوعى تجاة التمويل	82	22.2			
مكن المرأة اقتصادياً واجتماعياً	162	43.8			
خلق فهم أسري مشترك	85	23.0	193.7	0.000	4
رفع قيمة الوقت	41	11.0			
Total	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (33) يوضح أن 43.8% من المستفيدين أكدوا أن التمويل الأصغر مكن المرأة اقتصادياً واجتماعياً، بينما 23% من المستفيدين الذين أكدوا أن التمويل خلق فهم أسري، أما الذين أكدوا أن المشروعات رفعت الوعي تجاه التمويل نسبة 22.2%، أما الذين أكدوا أن التمويل رفع قيمة الوقت نسبة 11% من جملة أفراد العينة، ويلاحظ أن أغلب المستفيدين أكدوا أن التمويل الأصغر مكن المرأة اقتصادياً واجتماعياً وبلغت نسبتهم 43.8% مقارنة، بالذين يرون أن التمويل الأصغر خلق فهم أسرى، ثم الذين يرون أن المشروعات

رفعت الوعي تجاه التمويل وأخيراً من يرون أن التمويل الأصغر رفع قيمة الوقت لدى المستفيدين وهذا يشير إلى أن مشروعات التمويل الأصغر حققت فوائد واستفادة كبيرة من ترابط اجتماعي بين المجتمع من خلال المجموعات والتعاون فيها وتوفير فرص عمل لكثير من شرائح المجتمع (النساء) وأيضاً فائدة اقتصادية في زيادة دخل الأسرة، بينما الذين يرون أن التمويل خلق فهم أسرى، يوضح الترابط الأسري بين أفراد الأسرة الواحدة والتنظيم وتحديد احتياجات الأسرة بفهم جمعي والتعاون في سداد الاقساط، أما الذين يرون أن المشروعات رفعت الوعى تجاه التمويل هذا يبين الدور المعرفي للمجتمع تجاه التمويل ومشروعاته، أما الذين يرون أن التمويل رفع قيمة الوقت يوضح الدور الذي قام به التمويل في رفع قيمة الوقت من خلال الاقساط الشهرية ومعرفة زمن السداد خاصة عند المرأة وربة المنزل عموماً نلاحظ أن التمويل الأصغر حقق كثير من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والثقافية في المجتمع.

ويتضح من الجداول أعلاه رقم (26)،(27)،(28)،(29)،(30)،(31)،(32)، بأن جميع قيم كاي داله إحصائياً عند مستوى (0.01)فأقل مما يدل على ثبات وجهات نظر أفراد مجتمع البحث وأن جميع العبارات دالة إحصائياً حيث أن القيمة الإجمالية للقيمة المعنوية أقل من (0.5) وبدرجة حرية تتراوح مابين (2 إلى 4) مما بدل موافقة أفراد العينة علي العبارات وهذا يدل علي مطابقة و قبول الفرضية. مشروع التمويل الأصغر تحقق تنمية اجتماعية من خلال تحسين الخدمات وهذا ما أكدته مجموعات النقاش وملاحظة الباحث.

الفرض الرابع: مشروعات التمويل الأصغر تواجه الكثير من المعوقات والمشكلات

للتحقق من هذا الفرض تم حساب التكرارات والنسب المئوية والقيمة المعنوية واختبار مربع كاي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات

جدول (33) يوضح المشاكل التى تواجه المشروع

مشاكل المشروع	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
المياه	12	3.2			
الكهرباء	22	5.9			
الترحيل	127	34.3			
التخزين	25	6.8	320.0	0.000	6
الحراسة	13	3.5			
شح الأمطار	39	10.5			
أمراض حيوانات	132	35.7			
Total	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (33) يوضح أن 35.7% من المستفيدين أكدوا أن المشاكل تتمثل في أمراض الحيوانات، بينما 34.3% مشاكل الترحيل،، أما مشاكل شح الأمطار نسبة 10.5%، ومشكل التخزين نسبة 6.8%، ومشاكل الكهرباء نسبة 5.9% ، بلغت الحراسة نسبة 3.5%، أما مشاكل المياه نسبة 3.2% من جملة أفراد العينة، ويلاحظ أن أغلب مشاكل المشاريع إمراض الحيوانات نسبة 35.7% مقارنة بمشاكل الترحيل، ثم مشاكل شح الأمطار، ومشاكل التخزين، ومشاكل الكهرباء، ومشاكل الحراسة وأخيراً مشاكل المياه وهذا يشير إلى أن هناك مشاكل تتعلق بأمراض الحيوانات خاصة في المشاريع الحيوانية من وجود أمراض في الثروة الحيوانية أحياناً تؤدى إلى نفوقها بسبب عدم وجود الكادر البيطري خاص بالمؤسسة، أما

مشاكل الترحيل تتعلق بالمشروعات الخدمية والتجارية في ترحيل المواد من الأسواق الكبيرة إلى موقع المشروع وهذا يعتبر تكاليف إضافية للمشروع مع عدم تحمل مؤسسة التمويل مبالغ الترحيل مع قلة مبلغ التمويل، أما مشاكل شح الأمطار تتعلق بالمشاريع الزراعية في ظل التقلبات البيئية والمناخية ونقص الأمطار في الخريف هذا يشكل مشكلة أمام أصحاب المشاريع الزراعية، أما مشاكل التخزين تتعلق بالمشاريع التجارية والزراعية من عدم وجود أماكن تخزين للمواد الاستهلاكية وتجارة المحاصيل بسبب خطورة الحرائق في القرى، أما مشاكل الكهرباء تتعلق بالمشروعات الخدمية خاصة الذين لديهم مشروع أدوات كهربائية (ثلاجات، غسالات وغيره) أما مشاكل الحراسة تتعلق بالمشروعات الحيوانية بسبب سرقة الحيوانات وانعدام آمنها مما يسبب تخوف وخطورة أحياناً أما تمويل الثروة الحيوانية في كثيرة من المجتمعات، أما مشاكل المياه تتعلق بمشروعات الثروة الحيوانية والخدمية من بعدها من موقع المشروع في أثناء تشييد المنازل أو شرب الحيوان وهذا يعكس تكاليف إضافية للمشروع ، كل هذه المشاكل تشكل تحدى ومعوق أمام التمويل في ظل غياب دور التأمين لهذه المشروعات .

جدول (34) يوضح هل هناك مشاكل تواجه تسويق المنتجات

هل هناك مشاكل تسويق	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
نعم	65	17.6			
لا	305	82.4	661.3	0.000	3
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (34) يوضح أن 82.4% من المستفيدين أكدوا عدم وجود مشاكل تواجه التسويق، بينما الذين أكدوا أن هناك مشاكل في التسويق نسبة 17.6% من جملة أفراد العينة، ويلاحظ أن أغلب المستفيدين أكدوا عدم وجود مشاكل في التسويق بلغت نسبة 82.4% مقارنة بالذين يرون هناك مشاكل تواجه التسويق وهذا يشير إلى أن ليس هناك مشاكل في التسويق نسبة لتوفر الأسواق والتجار خاصة في قطاع الثروة الحيوانية والزراعية، أما الذين يرون هناك مشاكل تواجه التسويق هذا يتعلق بالمشروعات الخدمية والتجارية بسبب أسبوعية الأسواق وعدم وجود سوق يومياً في القرى .

جدول (35) يوضح المشاكل التي تواجه تسويق المنتجات

نوع مشاكل التسويق	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
عدم وجود السوق	16	24.6			
منافسة المستورد	19	29.2			
تدخل الوسطاء	6	9.2	5.957	0.000	3
موسمية تسويق بعض المنتجات	24	37.0			
المجموع	65	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (35) يوضح أن 37% من المستفيدين أن مشاكل التسويق تتمثل في موسمية بعض المنتجات، بينما 29.2% منافسة المستورد 19 أي ما يعادل نسبة 29.2%، أما مشاكل عدم وجود السوق نسبة 24.6%، أما مشاكل تدخل الوسطاء نسبة 9.2% من جملة أفراد العينة ويلاحظ أن أغلب المشاكل موسمية بعض المنتجات تمثل نسبة 37% مقارنة، مشاكل

منافسة المستورد، ثم مشاكل عدم وجود السوق، وأخيراً تدخل الوسطاء وهذا يشير إلى أن موسمية بعض المنتجات من المشاكل التي تواجه التسويق وخاصة المنتجات الزراعية ترتفع أسعارها في فترة الخريف فقط مما يسبب مشاكل في بعض المواسم، أما منافسة المستورد ليس له دور كبير في مشاكل التسوق وخاصة الصناعات الصغيرة والمنتجات المحلية التي تتمثل صناعة الطواقى إلى تعتبر مهنة لكثير من المجتمعات، في بعض المناطق الريفية ، وأكدوا بعض المستفيدين أن تدخل الوسطاء (السمسارة) من المشاكل التي تواجه التسويق خاصة في بعض المشروعات الحيوانية نسبة لجهل النساء بالسوق وعدم معرفتهن بأسعار الحيوانية، بينما أكد بعض المستفيدين عدم وجود السوق من المشاكل التسويق وخاصة في بعض المشروعات الخدمية والتجارية تتمثل في صناعة الاسكريم، بصورة عامة كل هذا من المشاكل التي تواجه التسويق.

ويتضح من الجداول أعلاه رقم(33)، (34)،(35)، بأن جميع قيم كاي داله إحصائياً عند مستوى (0.01) فأقل مما يدل على ثبات وجهات نظر أفراد مجتمع البحث وأن جميع العبارات دالة إحصائياً حيث أن القيمة الإجمالية للقيمة المعنوية أقل من (0.5) وبدرجة حرية تتراوح مابين (3 إلى 6) مما بدل موافقة أفراد العينة علي العبارات وهذا يدل علي مطابقة و قبول الفرضية مشروع التمويل الأصغر تواجه الكثير من المعوقات والمشكلات وهذا ما أكدته دراسة رياض عمر علي طه (2012م) وخرجت بة مجموعات النقاش .

الفرض الخامس: التمويل الأصغر ساهم في أحداث تغير اجتماعي

للتحقق من هذا الفرض تم حساب التكرارات والنسب المئوية والقيمة المعنوية واختبار مربع كاي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات

جدول (36) يوضح اثر التمويل في المجال الصحي

نوع المساهمة	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
علاج وعمليات	151	40.8			
شراء ادوية	219	59.2	10.8	0.001	1
المجموع	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (36) يوضح أن 59.2% من المستفيدين أكدوا أن التمويل ساهم في شراء الأدوية، بينما الذين أكدوا مساهمته في العلاج بمقابلة الطبيب وعمل الفحوصات والعمليات40.8% من جملة أفراد العينة، يلاحظ أن التمويل الأصغر ساهم في المجال الصحي وأن أغلب المساهمة تمثلت في شراء الأدوية بنسبة بلغت 59.2%، ثم مساهمة في العمليات وهذا يشير إلى استفادة المجتمع من التمويل الأصغر في المجال الصحي.

جدول (37) يوضح اثر التمويل في المجال التعليم

نوع المساهمة في التعليم	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
دفع الرسوم	22	6.6			
إدخال الأبناء المدارس	29	8.0	289.0	0.000	3
دفع الرسوم والأدوات	315	85.4			
	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (37) يوضح أن 85.4% من المستفيدين أكدوا أن التمويل ساهم في دفع الرسوم الدراسية وشراء الأدوات الدراسية، بينما 8% من المستفيدين يروا أن التمويل ساهم في إدخال الأبناء المدارس، و6.6% يروا أن التمويل ساهم في دفع الرسوم وهذا يشير إلى أن التمويل دفع عملية التعليم بالمنطقة.

جدول (38) يوضح مساهمة التمويل في الجانب الثقافي والتغير الاجتماعي

التغيير	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
رفع الوعي الثقافي للمرأة وترابط اجتماعي	290	78.4	597.1	0.000	3
مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في المجتمع	80	21.6			
Total	370	100.0			

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول (38) يوضح أن 78.4% من المستفيدين أكدوا أن التمويل رفع الوعي الثقافي للمرأة وترابط اجتماعي، بينما 21.6% من المستفيدين أكدو أن التمويل ساهم في مشاركة المرأة في اتخاذ القرار من جملة أفراد العينة، من خلال الملاحظة نجد أن التمويل الأصغر لعب دور كبير في تنمية المرأة وتمكينها وسط المجتمع.

جدول(39) يوضح نوع المشاكل التي تواجه المستفيد من أفراد العينة

نوع مشاكل المستفيد	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	القيمة المعنوية	درجة الحرية
تعقيد الإجراءات	7	1.7			
تأخير التمويل	30	8.3			
دفع القسط مرهق	84	22.8	449.8	0.000	4
عدم التأمين	249	67.2			
	370	100.0			

المصدر الدراسة الميدانية

الجدول (39) يوضح أن 67.2% من المستفيدين أكدو أن مشاكل التي تواجه المستفيدين تتمثل في عدم التأمين، بينما22.8% من المستفيدين أكدو أن دفع القسط مرهق، أما مشاكل تأخير التمويل 8.3%، ومشاكل تعقيد الإجراءات 1.7% من جملة أفراد العينة، ويلاحظ أن أغلب المشاكل التي تواجه المبحوثين عدم التامين بلغت 67.2% مقارنة بمشاكل دفع القسط المرهق، ثم مشاكل تأخير التمويل وأخيراً مشاكل تعقيد الإجراءات، وهذا يشير إلى أن عدم وجود التأمين لمشروعات الممولة المستفيدين خاصة المشروعات الزراعية والحيوانية التي تواجه عدة مخاطر من شح الأمطار في القطاع الزراعي، ونفوق الحيوانات بسبب الأمراض، بينما مشاكل دفع القسط المرهق تواجه بعض المبحوثين وخاصة المشروعات الخدمية التي ليس فيها عائد اقتصادي لسداد القسط وأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة ، وهذا ما أكده الجدول (11) أن نسبة 22.2% من المستفيدين يتراوح تمويلهم من (1000 ــ 2000)جنية ، أما مشاكل تأخير التمويل تواجه أصحاب المشاريع التجارية وبعض المشروعات الخدمية بسبب التقلبات الاقتصادية في السوق او النواحي الفنية في المشروعات

الخدمية (الطاقة الشمسية) وتأخير التمويل من المؤسسة بسبب الإجراءات الإدارية في بعض الأحيان، أما فيما يتعلق بمشكلة تعقيد الإجراءات لبعض المستفيدين ترتبط بالمشروعات الخدمية التي تحتاج إلى فواتير ومناقصات مع عدم وجود السلعة في نفس السوق أو المنطقة، عموماً المستفيد يواجه عدة مشاكل ولكن أهمها عدم التأمين للمشروعات ومتابعتها.

ويتضح من الجداول أعلاه رقم (37)،(38)،(39)، بأن جميع قيم كاي دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) فأقل مما يدل على ثبات وجهات نظر أفراد مجتمع البحث وأن جميع العبارات دالة إحصائياً حيث أن القيمة الإجمالية للقيمة المعنوية أقل من (0.5) وبدرجة حرية تتراوح مابين (1 إلى 4) مما بدل موافقة أفراد العينة علي العبارات وهذا يدل علي مطابقة وقبول الفرضية أن. التمويل الأصغر ساهم في إحداث تغير اجتماعي في مجتمعات منطقة الدراسة وهذا ما أكدته مجموعات النقاش.

ثانيًا: بيانات مجموعات المناقشة:

تتكون كل مجموعة من 15 من أفراد المجتمع الذين تم تمويلهم

القرية	بداية استلام التمويل	الاستفادة من التمويل في التعليم	الاستفادة من التمويل في الصحة	الفوائد الاخرى من التمويل	التغير الثقافي والاجتماعي في المجتمع	المشاكل التي تواجه التمويل
المنارة	سنتين	دفع الرسوم الدراسية- شراء الكتب والأدوات المدرسية	العلاج – الأدوية- والعمليات	-شراء كارو لجلب الماء -تغير السكن إلى طوب أحمر- اثاثات وأدوات منزلية – مولد كهربائي	– زيادة الوعي – الترابط التسري مشاركة المراة في العمل التجاري وزيادة الدخل بامتلاكها المشاريع	– قلة مبلغ التمويل- قصر فترة السداد- عدم تامين المشروع ضد المخاطر
العبيداب	3 سنوات	دفع الرسوم الدراسية- شراء الكتب والأدوات المدرسية	شراء الأدوية من خلال الادخار	-تشييد المنازل من الطوب الأحمر والأبواب والشبابيك والأدوات المنزلية	أصبحت المرأة واعية ولديها قرار في المجتمع- امتلاك المرأة المال والحيوانات والدكاكين	قلة مبلغ التمويل
الحمرة علية	3سنوات	دفع الرسوم وشراء الكتب	شراء الدواء	شراء اثاث وتوفير الطوب	أصبحت المرأة تشاك الرجل في الصرف في المنزل- تتخذ القرار في وتشارك في اللجان بالمجتمع – التكافل والترابط من خلال الضمان الجماعي	عدم وجود متابعة للمشاريع- عدم التدريب- قلة مبلغ التمويل-

الرهد	سنتين	دفع الرسوم وشراء الكتب	العلاج	السكن– امتلاك ادوات مثل الطاقة الشمسية	زيادة الفهم والوعي تشارك المرأة في اتخاذ القرار في المجتمع– الترابط الاجتماعي بين النساء في المجموعات وأصبحت لديها مكانة اجتماعية وتساهم اقتصاديا	قلة مبلغ التمويل– عدم التدريب عدم التامين على الممتلكات – تتخير التمويل في بعض الأحيان– عدم المتابعة – قصر فترة السداد–
القرية	بداية استلام التمويل	الاستفادة من التمويل في التعليم	الاستفادة من التمويل في الصحة	الفوائد الاخرى من التمويل	التغير الثقافي والاجتماعي في المجتمع	المشاكل التي تواجه التمويل
الحقينة– محلية الرهد	سنة	دفع الرسوم الدراسية– شراء الكتب والأدوات المدرسية	العلاج	شراء اثاثات وأدوات منزلية – شراء المحاصيل الزراعية	أصبح في ترابط وتكافل اجتماعي – أصبح هنالك ثقة للمراة أصبحت المرأة تشارك في اتخاذ القرار في المجتمع– ورفع الوعي الثقافي والاجتماعي و الرجل يشارك المرأة في دفع الاقساط	– قلة مبلغ التمويل– قصر فترة السداد– عدم تامين المشروع ضد المخاطر

زيدابي	سنتين	إدخال الأبناء المدارس ودفع الرسوم الدراسية- شراء الكتب والأدوات المدرسية	شراء الأدوية من خلال الادخار	-تشييد المنازل من الطوب الأحمر والأبواب والشبابيك والأدوات الكهربائية - امتلاك الطاقة الشمسية - توفير أفران للخبز	أصبحت المرأة مشاركة للرجل في الرأي في تحديد احتياجات المنزل والمصاريف- أصبحت المرأة تهتم بالوقت من خلال السداد الشهري- أصبحت المرأة تدخر	قلة مبلغ التمويل
أبو عز أم روابة	3سنوات	دفع الرسوم وشراء الكتب والأدوات المدرسية	شراء الدواء والعمليات	شراء اثاث وأدوات منزلية - امتلاك حيوانات- التجارة شراء طبليات - شراء كارو	هنالك وعي للمرأة في الحياة و تشارك الرجل في الحياة- وفي اتخاذ القرار في المجتمع - التمويل حقق التكافل والترابط من خلال الضمان الجماعي	عدم وجود متابعة للمشاريع- عدم التدريب- قلة مبلغ التمويل-

تحليل مجموعات المناقشة:

مجموعات النقاش عددها (8) مجموعة والمجموعة تتكون من 15 فرد من أفراد المجتمع الذين تم تمويلهم

من الجدول رقم (41) يتضح أن المبحوثين استفادوا من التمويل في الآتي:

مجال التعليم:

نجد أن التمويل ساهم في إدخال أبناءهم المدارس ومكنهم من دفع الرسوم وتوفير الكتب وشراء الأدوات المدرسية من ذي وشنط وكراسات وأدوات مكتبية.

مجال الصحة: أن التمويل الأصغر مكنهم من العلاج و شراء الأدوية وأجراء العمليات.

مجال السكن: نجد أن التمويل ساهم في تمكينهم من بناء منازلهم من الطوب الأحمر وشراء الأبواب والشبابيك كما ساهم التمويل في شراء الأدوات المنزلية والاثاثات والأدوات الكهربائية.

مجال الاقتصاد: أدى إلى زيادة الدخل والادخار وانعكس ذلك بشرائهم للمولدات الكهربائية والطاقة الشمسية و للمحاصيل الزراعية والحيوانات وامتلاك البعض للطبليات للتجارة.

الاجتماعي والثقافي:أدى التمويل الأصغر إلى رفع الوعي الثقافي والاجتماعي وزيادة الفهم والوعي وتشارك المرأة في اتخاذ القرار في المجتمع- الترابط الاجتماعي بين النساء في المجموعات وأصبحت لديها مكانة اجتماعية وتساهم اقتصاديا ومشاركة للرجل في الرأي في تحديد احتياجات المنزل والمصاريف- لصبحت المرأة تهتم بالوقت من خلال السداد الشهري- أصبحت المرأة تدخر من المصروف اليومي.

يتضح أن هنالك معوقات ومشكلات تواجه أفراد المجتمع الذين تم تمويلهم ووتتمثل في:

- قلة مبلغ التمويل
- قصر فترة السداد
- عدم وجود تدريب
- عدم وجود تامين للمشروع ضد المخاطر

ثالثاً: المقابلات:

المقابلة رقم (1):

ذكر الصادق إبراهيم سليمان مدير بنك الإبداع فرع الرهد أن بنك الإبداع لتمويل الأصغر يهدف إلى إنجاح الإستراتجية الوطنية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة ، وتقديم الخدمات المالية وغير المالية المستدامة لزيادة الفرص الاقتصادية والاستثمارية والتشغيلية للفئات المستهدفة وتحقيق انتشار واسع في المناطق الحضرية والريفية وتعميمها لتسهيل خدمات التمويل الأصغر لشرائح الفقيرة في مواقعه من أجل زيادة إنتاجية المشروعات الصغيرة في السودان ودعم أصحابها وخاصة النساء وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأصحاب الدخل المحدود من خلال تمويل مشاريع صغيرة مدراء لدخل في شكل مجموعات وأفراد مرتبطة بالبيئة المحلية في القطاع الحيواني، زراعي، صناعي وخدمي، وتساعدهم في تطوير وتنمية قدراتهم المالية، تجاه مشاريع التمويل لتخفيف حدة الفقر وسط الفقراء الناشطين اقتصادياً، عبر بناء علاقات وشراكات مع قيادات المجتمع المحلية لنشر ثقافة التمويل الأصغر في الحضر والريف، مستخدماً سياساته ونظمه التمويلية الخاصة من نظام تمويل وطريق استرداد الأموال ونظام متابعة، وصيغ أسلامية (المرابحة بأمر الشراء والمشاركة) مرتكزاً على شراكات وخبراته وتجاربه الخارجية والداخلية من مؤسسات وبرامج في مجال التمويل الأصغر .

وقد أكد منذر مكي مدير بنك الإبداع لتمويل الأصغر فرع ام روابة أن التمويل الأصغر أدى إلى إقبال وتزايد كبير تجاه مشروعات التمويل وأحدث تغيير كبير في مجالات مختلفة تغيير نمط السكن في الريف وتمليك المعدات المنزلية والكهربائية والطاقة البديلة (الطاقة

الشمسية) وتمليك مشاريع الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى التطوير وتنمية قدرات المجتمعات في نواحي مختلفة وخاصة التمويل الأصغر، موضحاً عدم وجود مشاكل تواجه المؤسسة، مبين أن نجاح و فشل بعض المشروعات يرجع للمستفيد نفسه من حيث الاستغلال الامثل للمشروع، عموماً أن بنك الإبداع لتمويل الأصغر يعتبر من المؤسسات الرائدة في مجال التمويل الأصغر عبر شراكات مختلفة للحد من ظاهرة الفقر والبطالة وسط الشرائح المستهدفة (سليمان، 2018/4/11م).

المقابلة رقم (2):

ذكر عبد الله البشير هدي البشير المنسق الإقليمي لمبادرة البنك الزراعي لتمويل الأصغر إن مبادرة البنك الزراعي لتمويل الأصغر (أبسمي) جاءت بهدف التغلب على حدة الفقر والبطالة في المجتمعات الحضرية والريفية في المناطق الفقيرة وتسهيل الخدمات التمويلية (خدمات مالية وخدمات غير مالية) لهم في مناطقهم برؤية إحداث ثورة في قطاع التمويل الأصغر بالسودان من خلال الوصول إلى1,000,000 أسرة فقيرة من الذين تقل حوجتهم للقروض الواحد عن 2000 جنيه بنهاية العام 2025م.

وأكد عبد الله البشير ليس هنالك مشكلات كبير وواضحة إلا أن التمويل الأصغر ظهر حديثاً في السودان يحتاج إلى شراكات كبيرة من تشريعات وشركاء المساعدين من شركات التأمين وتصحيح بعض المفاهيم لمؤسسات التمويل وقد أكد عبد الله البشير أن التمويل الأصغر في أبسمي ركزت علي المرأة وخاصة ربات المنازل لأنها تمثل الأسرة في المقام وهذا أدي تمكين المرأة اقتصادياً أصبحت تمتلك مشروعات وراس مال ومكنة اجتماعياً

أصبحت لديها ثقة في نفسها ولديها قبول اجتماعي ومشاركتها في كل المجالات المختلفة التي تخدم المجتمع، لذلك حدث لها تغيير إيجابي كبير.

وأكد أن المؤسسة تمويل مشروعات مختلفة من زراعية وحيوانية وخدمية وبيئية إلا أن التركيز علي المشروعات الحيوانية أكثر وهذا يوضح عدم فهم المجتمع للمشاريع الأخرى،لان التوسع في المشروعات الحيوانية أحياناً يؤدي إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية ألا أن هذه المشروعات كانت لها أثر كبير في تغيير المجتمع.

وأكد أن مبلغ التمويل الأصغر بدأ من 500 جنيه إلى 8000 جنيه وأن هامش الربح 3% وأن نسبة وهذا يدل جدوى مشروعات التمويل.

ما يميز مؤسسة ابسمي عن المؤسسات التمويلية الأخرى هي تتبع لبنك الزراعي الذي لدية خبرة طويلة في التعامل مع المجتمعات الفقير.

وأن أخصائي التمويل يصل إلى المجتمعات في مناطقها ويقدم حزمة من الخدمات من تدريب وتنوير وتمويل حتى فترة السداد تتم في مناطق المجتمعات وهذا يجعل موظف التمويل جزء من المجتمع .

وأكد عبد الله البشير البنك لدية إدارة مخاطر وتخفيف حدة الفقر من اجل الاستفادة إلا أن البنك لا يلتزم بأي خسائر لان هذا دور مؤسسات التأمين.

عموماً أن التمويل الأصغر بصورة عامة حقق طفرة اجتماعية واقتصادية كبيرة وسط المجتمع من خلال مشروعاته المختلفة التي تعتبر من برامج تخفيف الفقر والبطالة. (البشير،2081/8/13م)

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

تمهيد:

تناول في هذا الفصل خلاصة أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة،

أولاً النتائج العامة:

1. لوضحت معظم المؤسسات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر تركز على قطاعات الضعيفة والنشطين اقتصادياً في الحضر والريف وخاصة النساء.
2. هناك تزايد وارتفاع وإقبال مستمر على مشروعات التمويل الأصغر.
3. تعاني كل مشروعات التمويل الأصغر من عدم تأمين المشروعات الممولة.
4. تعمل كل مؤسسات التمويل الأصغر في إطار مشاريع محددة (زراعية، حيوانية، خدمية).

النتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في الآتي:

1. أن مشروعات التمويل الأصغر التي نفذت في محليتي أم روابة والرهد أبو دكنة كانت أكثر استهداف لشريحة المرأة .
2. أثبتت الدراسة أن مبالغ التمويل الأصغر ضعيفة جداً مقارنة بالأوضاع الاقتصادية
3. معظم النساء لا يأخذنا مبلغ التمويل إلا بعد موافقة الرجال أو أزواجهُن وهذا ما أكدته مجموعات النقاش.
4. أغلب المستفيدين لديهم مصادر دخل خلاف مشروعات التمويل الأصغر
5. المستفيدين لديهم رضاء تام تجاه مؤسسات التمويل الأصغر

6. بينت النتائج أن السبب الرئيسي للجُو لمشروعات التمويل الأصغر تحسين الأوضاع الاقتصادية.
7. أثبتت أراء المستفيدين أن مشروعات التمويل الأصغر حققت تنمية اقتصادية من خلال الاستفادة من المدخرات في زيادة الدخل. كما وأتضح في مجموعات النقاش
8. أسفرت نتائج الدراسة أن مشروعات التمويل الأصغر أدت إلى تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم السكن المعيشة من خلال الاستفادة من مدخراتهم وهذا ما أكدته مجموعات النقاش ومقابلات مدراء مؤسسات التمويل الأصغر
9. أثبتت النتائج أن مشروعات التمويل الأصغر يواجه عدة مشاكل من مشاكل تمويل وعمالة ومشاكل تواجه المشروع عدم تأمين وقلة مبلغ التمويل وقصر فترة السداد .
10. أسفرت النتائج أن التمويل الأصغر أدى تغير اجتماعي وثقافي في منطقة الدراسة من خلال تغير كثير من المفاهيم الخاصة بمشاركة المرأة. كما جاء في مجموعات النقاش.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي خلصت لها الدراسة يوصى الباحث بالآتي:

1. ضرورة الاهتمام بتطوير المرأة ومشروعاتها المختلفة وإدخاله دائرة المشاركة والإنتاج.
2. ضرورة التوسع في مؤسسات التمويل الأصغر وانتشاره في الريف.
3. ضرورة أن تركز مؤسسات التمويل الأصغر على مشاريع التمويل الزراعية والحيوانية ذات الطابع الإنتاجي باعتبارها مشاريع دخل تحقق الإنتاجية وترفع مستوى المعيشة للمجتمع.

4. ضرورة تعيين كوادر لتحريك المجتمع والكوادر الفنية من بيطريين ومرشدين زراعيين بمؤسسات التمويل الأصغر لبناء قدرات المرأة وتوعيتها وتدريبها تجاه مشروعات التمويل الأصغر.
5. العمل على زيادة مبلغ التمويل وزيادة فترة السداد في مشاريع التمويل المختلفة.
6. العمل على وجود آلية تنسيقية لمؤسسات التمويل الأصغر داخل الولاية من أجل تمليك المعلومات وتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة من الدروس.
7. ضرورة تفعيل دور المتابعة الدورية لمشروعات التمويل الأصغر من أجل التقييم والتقويم للمشروعات والاستفادة من الأخطاء.
8. العمل على تفعيل دور شركات التأمين المختلفة لتأمين مشروعات التمويل الأصغر.
9. ضرورة سن وتفعيل السياسات التي تخدم التمويل الأصغر .
10. ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية في مجال التمويل الأصغر .
11. العمل علي دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه مشروعات التمويل الأصغر .

الصعوبات التي واجهت البحث:

واجهة الباحث عدد من الصعوبات في جمع المادة العلمية الخاصة البحث وتتمثل في الآتي:

1. تأخير الدراسة الميدانية بسبب تخوف بعض المؤسسات من تمليك المعلومات باعتبار أن هذه المعلومات من أسرار العمل ولا يمكن تمليكها لأي شخص برغم من الهدف في الحصول عليها في أغراض البحث العلمي لذلك اعتمد الباحث على علاقته للحصول على المعلومات

2. بعد منطقة البحث عن بعضها البعض، إلا أن الباحث استعان بعربة ضباط التمويل مما سهل الدراسة الميدانية للباحث

برغم من الصعوبات التي تواجهت البحث إلا أن الباحث أستطاع التغلب على تلك الصعوبات.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. رجب، إبراهيم عبد الرحمن، 1983م ، نمازج ونظريات تنظيم المجتمع ، بعنوان بعض نظريات العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها في مشروعات تنميه المجتمع، دار الحكيم للطباعة والنشر،الكتاب الثاني.
2. إبراهيم، بدون تاريخ أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
3. خاطر، 1994، احمد مصطفي ــ طريقة تنظيم المجتمع ــ مدخل تنمية المجتمع المحلي الإسكندرية ــ المكتب الجامعي بدون طباعة.
4. حفظي، 2006م، إحسان، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
5. يوسف، 2014م، أشرف احمد /إيناس احمد،بنوك الفقراء والتمويل الأصغر ، مصر، المكتبة العلمية للنشر والتوزيع،
6. البعلبكي، 1991م، المورد منير– بيروت ،دار العلم للملايين، ط 25.
7. المعجم الوسيط ب 1.
8. عبد القادر/فوزي، بدون تاريخ / بوسدراء /عبد الرحمن، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة،جامعة شعيب الدكالى بالمغرب /جامعة وهران.
9. عبد الرحيم وآخرون، بدون تاريخ، بدر الدين عبد، تحليل الوضع الراهن في السودان، الخرطوم.

10. الفارس، عبد الرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001م

11. رمضان، 1996م، زياد سليم، أسياسيات في الإدارة المالية، الجامعة الأردنية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1.

12. أبو الفحم، بدون تاريخ، زياد، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة لنشر والتوزيع، الدار العربية للعلوم ناشرون.

13. السروجي، وآخرون، 2001م، طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

14. السروجي، 2012م، طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، حلوان.

15. علي، 2012م، ماهر أبو المعاطى، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية ، حلوان.

16. علي، 2010م، ماهر أبو المعاطى، الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي، مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة.

17. علي، 2010م، ماهر أبو العاطى، الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي، حلوان.

18. صبيحي، 2003م، ماجدة حسني، مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، القاهرة .

19. سعيد، 2006م، مجدي على،تجربة بنك الفقراء الحائز على جائزة نوبل للسلام، بيروت، ط2

20. محمد، 1987م، على محمد، تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية.

21. يسين، يوليو 1969م، محمد الحسن، جوانب ومشاكل إدارة التنمية، مطبوعات المعهد القومي للإدارة العليا، القاهرة.

22. فرحان، بدون تاريخ، محمد عبد الحميد محمد، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل

23. محمد، 2016م، عبد الفتاح محمد، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي.

24. محمد، 1979م، سيد محمد ، الإعلام والتنمية ، دار المعارف ، القاهرة.

25. الخواجة، 2009م، محمد ياسر، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا، دار مكتبة الإشراق ، ط1.

26. السمالوطي، 1981م، نبيل، علم الاجتماع التنمية، بيروت، دار النهضة العربية.

27. عقار، 2009/9،1م مسعود عقار، مجلة العلوم الاجتماعية، ملتقى الخدمة الاجتماعية الطبية الثالث، 2009/1/9م)

28. حمدون، 2001م، مسعد الفاروق محمد ــ التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، مطبعه سامي.

29. عمر، 1998م، معن خليل، علم المشكلات الاجتماعية ، عمان ، دار الشروق.

30. ابن منظور، معجم لسان العرب، فصل الدال حرف الراء جـــ5 .

31. أبو الفتوح، 1995م، مصطفى، إنماء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالدول النامية، سلسة الفكر الإداري، العدد 7.

32. حسنين، 1992م، نوال محمد، تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتجربة بنك الادخار في تمويل مشاريع الأسر المنتجة، ولاية الخرطوم، جامعة الأحفاد للبنات، مدرسة التنمية والإرشاد الريفي.

33. عبد النعيم، 2009م، زيزة عبد الله، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية، الرياض، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

34. حسن، 1988م، عبد الباسط محمد، التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، ط 5.

35. عبد العال وآخرون، 1991م-1992م، عبد الحليم رضا تنظيم المجتمع نماذج نظريات واتجاهات دار الحكيم للطباعة والنشر.

36. حسن، 1988م، عبد الباسط محمد، التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبه وهبه، دار التوفيق النموذجية، ط25

37. طيب، 2011م، عبد المنعم محمد، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، 2000-2010م، دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.

38. عبد الحميد، 2013م، عبد المنطلب، نماذج تنموية معاصرة ،الدار الجامعية.

39. الليثي، عصام محمد على، إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة السودان، دراسات اقتصادية أسلامية، المجلد 19، العدد 1.

40. حسين، بدون تاريخ، على محمد، تكوين المشروعات الخاصة (تنظيمها وإدارتها) ، القاهرة ، دار المعارف ، بدون تاريخ.

41. عبد الصبور، 1973م، فتحي، الشخصية المعنوية للمشروع العام، القاهرة، علام الكتب، ص9.

42. أبو حمد،2006م، رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، عمان، دار مجداوي.

43. عبد الله، 1986م، شوقي حسين،التمويل والإدارة المالية،دار النهضة العربية.

44. شبلي، بدون تاريخ، ثروت محمد، برنامج دراسة المجتمع، تنمية اجتماعية، جامعة بنها.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

رسائل الدكتوراة:

1. الفتاوي، 2015م، الرضية حسن، أثر التنمية الاجتماعية لما بعد النزاع المسلح على تعمير السودان، دراسة ميدانية جنوب كردفان،2005-2011م، دكتوراة غير منشورة، علم اجتماع.

2. ادم، 2014م، بثينة على الشريف، دور التعليم التقني في التنمية الاجتماعية في السودان، رسالة دكتوراة، النيلين، علم اجتماع.

3. لبيب، 1995م، هالة محمد، نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة، رسالة دكتوراة، القاهرة.

4. ادم، 2012م مزدلفة حسين،معوقات التنمية الاجتماعية في ولاية نهر النيل، رسالة دكتوراة، النيلين، علم اجتماع.

5. محمد، 2009م، بانقا محمد احمد، دور المصارف السودانية في تمويل التجارة الخارجية، رسالة دكتوراة اقتصاد، جامعة النيلين، 2009م.

6. عبد القادر، 2010م، محمد، القطاع الخاص السوداني وتحديات سياسة التخصيص، رسالة دكتوراة غير 50 منشورة، جامعة الخرطوم.

7. حاج نور، 2009م، محاسن عثمان محمد، وسائط التمويل الأصغر في السودان، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية.

8. السعيد،2005م، فكرون، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، رسالة دكتوراة علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري فلسطين.

رسائل الماجستير:

1. حامد، 2012م، إبراهيم الصادق موسى، أسباب تعثر مشروعات التمويل الأصغر ، بحث ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، إدارة أعمال.

2. طه، 2009م، أيوب طه سيد، تجربة البنوك في تمويل الأنشطة النسوية في السودان، رسالة ماجستير اقتصاد جامعة النيلين .

3. دفع الله 2006م، آلاء حسن احمد، دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة، جامعة النيلين، ماجستير اجتماع .

4. بشارة، 2008م، أحلام موسى ادم، دور المنظمات الطوعية في التنمية الاجتماعية ودراسة حاله منظمه لجنه الانفاذ الدولية، النيلين، ماجستير، علم نفس.

5. عثمان، 2010م،انتصار البشير ــ دور التمويل الأصغر في التنمية، ماجستير ــ تنميه ريفية ــ السودان.

6. بخيت، 1995م، هاجر على محمد، دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات المحلية،ماجستير خدمة اجتماعية،جامعة ام درمان الإسلامية .

7. علي،2009م، هجو احمد، دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية – دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان

8. غانم، 2010م، محمد مصطفى، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية قطاع غزة) ماجستير ، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية.

9. محمد احمد، ولاء محمد، دور مشروعات التمويل الأصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً لمحلية الكاملين ولاية الجزيرة 2012م –2017م، ماجستير، كلية التربية – جغرافية،جامعة الجزيرة.

10. عبد الله، 2011م، محمد عثمان، التمويل الأصغر واثره على التنمية الاقتصادية في السودان دراسة تطبيقية ولاية القضارف، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية .

11. زايد، 2005م، محمد احمد، تقويم دور البنك الزراعي السوداني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، ماجستير، النيلين، علم اجتماع.

12. عبد العظيم، 2014م، مناهل خلف الله،دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المجتمع المحلى، ماجستير علم اجتماع، جامعة أم درمان الإسلامية.

13. كرم، 2003م، سعد عبد الله سيد احمد،أثر التمويل الزراعي على المساحة المزروعة والدخل في ولاية نهر النيل،جامعة النيلين، ماجستير اقتصاد.

14. عبد الله، 2009م، احمد عبد الله، الطاقة البديلة وأثرها على التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، اجتماع، أم درمان.

15. صالح، 2010م، عصام محمد محمد، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق حدة الفقر في السودان، تجربة الإغاثة الإسلامية عبر العالم،ماجستير، اقتصاد ، النيلين.

16. السيد، 1994م، فاطمة جلال السيد،دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاديات الدول، ماجستير تجارة، عين شمس، 1994م.

17. طه، 2012م، رياض عمر على، تقييم أداء مشروعات التمويل الأصغر في السودان، دراسة(حضانات الخريجين) 2009- 2011م، ماجستير، إدارة أعمال، أم درمان الإسلامية.

رابعاً: الأوراق العلمية والدورات التدريبية:

1. الصندوق الاجتماعي للتنمية وحدة التدريب والدعم المؤسسي – اليمن، الإصدار الأول 5 فبراير 2011م.

2. التمويل المتناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، ماركو إليا، ترجمة فادى قطان، جامعة تورينو، ايطاليا، 2006م.

3. أساسيات التمويل الأصغر، برنامج دعم المجتمع المدني المصري،USAIP EGYPT، بدون تاريخ.

4. العوض، بدون تاريخ، إصلاح حسن، بنك السودان المركزي.

5. عبد الرحيم وآخرون بدون تاريخ، بدر الدين، تحليل الوضع الراهن في السودان، الخرطوم.

6. بنك السودان المركزي، ندوة التمويل الأصغر، الفرص والتحديات، إصدارة رقم 4 .
7. CGAP، 2012م، دليل التنظيم والإشراف، الإرشادات المتفق عليها.
8. جيت، 2008م، هون راميش، ترقية ثقافة المبادرة من أجل تنمية الأعمال الصغيرة، وزارة الصناعة الهند.
9. رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان ــ يونيكونز للاستشارات
10. لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر، إصدارة الأوامر والمنشورات، 2010م
11. ملامح الفقر شمال كردفان، 2016م، سياسات خفض الفقر، الفرص والتحديات، ورقة علمية، مفاهيم ودروس، الأبيض، مارس.
12. هاشم / راضي، بدون تاريخ، حنان عبد الخضر ومها علاوي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون، بدون تاريخ .
13. عبد الوهاب، 2007م، محمد الفاتح، بنك الأسرة الفرص والأمل، الخرطوم ، يونيو.
14. منظمة العمل العربية، الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي القاهرة، 4 ابريل 1994م، ص52
15. سالم وهب، الوصفة الهندية لصناعات الصغيرة الأهرام الاقتصادي عدد 1594 يوليو 1999م.
16. جمال الدين، مصطفى، المميزات الاقتصادية لقطاع الأعمال الصغيرة، الخرطوم.
17. العلي، 2005/8/10م، سهير العلى،مقال صحفي بعنوان أهمية توسع قاعدة الفئات المستهدفة في التمويل الصغير، صحيفة الراوي الأردنية.

18. الصمادي، 9-1994/5/11م، محمد، برنامج التصميم الاقتصادي وأثرة على التشغيل والبطالة، ورقة دراسة حالة الأردن، ورقم مقدمة في اجتماع لخبراء التمويل الأصغر في البلدان العربية القاهرة.

خامساً: المقابلات:

1. الصادق إبراهيم سليمان، مدير بنك الإبداع لتمويل الأصغر بمحلية الرهد 2018/5/21م
2. منذر مكي، مدير بنك الإبداع لتمويل الأصغر بمحلية أم روابة 2018/5/25م.
3. عبد الله البشير هدي البشير، المنسق الإقليمي لمبادرة البنك الزراعي السوداني (ابسمي)2018/8/13م.

سادساً: الشبكة الالكترونية

sudapedia-sd/ar/content/2011
nkordofan.gov.sd

المـــــلاحـــــــق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أسماء المحكمين

م	الاسم	الدرجة العلمية	مكان العمل
1	ابتسام محمد احمد محمد	استاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2	يعقوب ابراهيم الحاج	استاذ مشارك	جامعة القرأن الكريم
3	أشرف ادهم	استاذ مساعد	جامعة النيلين
4	كمال مختار	محاضر	جامعة ام درمان الاسلامية
5	الجيلى حمزة	محاضر	جامعة ام درمان الاسلامية
6	النورحسب الرسول صلاح	استاذ مشارك	جامعة الفاشر

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم التكنولوجية

كلية الدراسات العليا

إستبانة

أخي المبحوث / أختي المبحوثة

يسرني أن أضع بين أيديك الاستبيان الذي صمم لأغراض دراسة **بعنوان دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية بولاية شمال كردفان محليتي (أم روابة – الرهد) لنيل درجة الدكتوراة في علم الاجتماع.** لذا نرجو شاكراً الإجابة على أسئلتها بوضع علامة ( ) أمام الخيار الذي تراه مناسباً علماً بأن هذه البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

أولاً: البيانات الأساسية:؟

1/ النوع: 1/ ذكر ☐ 2/ انثى ☐

2/العمر: 1/ 18- 23 ☐ 2/ 24ـــ 29 ☐ 30/3 ـ 35 ☐ 4/ 36 -41 ☐

5 /42/5 ـ 47 ☐ 6/ 48 فأكثر ☐

3/ المستوى التعليمي ؟

1/ أمي ☐ 2/ خلوة ☐ 3/ أساس/متوسطة ☐ 4/ ثانوي ☐ 5/ جامعي ☐

6/ فوق الجامعي ☐

4/ الحالة الزواجية: 1/ عازب ☐ 2/ متزوج ☐ 3/ مطلق ☐ 4/ أرمل ☐

5/ المهنة:

1/ مزارع ☐ 2/ ساعي مواشي ☐ 3/ تاجر ☐ 4/ موظف ☐

5/ ربة منزل ☐ 6/أعمال حرة ☐

6/ عدد أفراد الأسرة التي تعولها؟

1/ 2 – 5أفراد ☐ 2/ 6 ـــ 9 أفراد ☐ 3/ 10 ــ فما فوق ☐

4/لا ينطبق ☐

7/ ما هو نوع مشروعك ؟

1/ زراعي ☐ 2/ حيواني ☐ 3/ تجاري ☐ 4/ صناعي ☐ 5/ خدمي ☐

8/ نوع التمويل: 1/ فردى ☐ 2/ جماعي ☐

9/ تم تمويلك منذ كم سنة؟

1/ سنة ☐ 2/ سنتين ☐ 3/ ثلاثة سنوات ☐ 4/ أربعة سنوات ☐

5/ خمسة سنوات فما فوق ☐

10/ ما هي تكلفة مشروعك ؟

1/1000 - 2000 ☐ 2/ 2001 - 4000 ☐ 3/ 4001- 6000 ☐

4/7000 فما فوق ☐

11/ ما هي طريقة استرداد المبلغ أو قسط التمويل ؟:

1/ شهريا ☐ 2/ كل 3 أشهر ☐ 3/ كل 6 أشهر ☐ 4/ كل 9 أشهر ☐

5/كل 12 شهر ☐ 6/ تدفع نهاية القرض ☐

12/ كم يبلغ مبلغ القسط ؟

1/أقل من 100 ☐ 2/ 100ـ 200 ☐ 3/201 ـ 300 ☐ 4/301 ـ 400 ☐

5/ 401 ـ 500 ☐ 6/ 501 ـ 600 ☐ 7/ 601 فما فوق ☐

13/ هل لديك مصادر خلاف التمويل؟

1 / نعم ☐ 2/ لا ☐

14/اذا كانت الاجابة نعم ماهى المصادر الاخرى؟

1/تجارة ☐ 2/تحويلات نقدية ☐ 3/مواشي ☐ 4/ أخرى حدد -------

15 / ما هي أسباب لجوئك لتمويل الأصغر ؟

1/تحسين الأوضاع اقتصادية ☐ 2/ ظروف مرضية أو وفاة ☐ 3/ ليس لدى عمل ☐

4/ لدى خبرة في المجال ☐

16/ هل قمت بعمل دراسة جدوى لمشروعك قبل التمويل ؟

1/ نعم ☐ 2/ لا ☐

17/ إذا كانت الإجابة نعم من الذي أعد دراسة الجدوى؟

1/ مؤسسة التمويل ☐ 2/ بنفسي ☐ 3/ مكتب متخصص بدراسة الجدوى ☐

18/ حجم التمويل بالنسبة لمشروعك هل هو ؟

1/ كافي ☐ 2/ كافي لحد ما ☐ 3/ غير كافي ☐

19/ هل استطعت أن تدخر من الأموال التي تم تمويلك بها ؟

1/ نعم ☐ 2/ لا ☐

02/ كيف تدير مشروعك ؟

1/ بنفسي ☐ 2/ الاستعانة بالأسرة والأقارب ☐ 3/ الاستعانة بعمال ☐

12/ ما هي حالة المشروع الآن؟

1 / ناجح ☐ 2/ متعسر ☐ 3/متوقف تماماً ☐

22/ إذا كان متعسر أو متوقف ما هي الأسباب ؟

1/ وجود حالات طارئة ☐ 2/ قلة مبلغ التمويل ☐ 3/تغير قرض التمويل ☐

4/ عدم التدريب ☐ 5 / عدم المتابعة ☐

23/ ما هي نوع الضمانات ؟

1/ شخصي ☐ 2/ جمعية ☐ 3/ بشيك ☐ 4/ الادخار إجباري ☐

24/ هل تم تدريبكم على كيفية التعامل مع المشروع قبل التمويل ؟

1/ نعم ☐ 2 / لا ☐

25/ إذا كانت الإجابة نعم ما نوع التدريب؟

1/ طريقة التمويل ☐ 2/ طريقة الادخار ☐ 3/ إدارة القرض ☐ 4/ تسويق الإنتاج ☐

26/ إذا كانت الإجابة نعم ما هي أوجه الاستفادة من المدخرات؟

1/ التعليم ☐ 2/ العلاج ☐ 3/ السكن ☐ 4/ ثروة حيوانية ☐

5/ زراعة ☐ 6/ أسست مشروع ☐ 7/ ودائع بنكية ☐

27/ هل تم متابعة المشروع من قبل المؤسسة ؟

1/نعم ☐ 2/ لا ☐

28/ كم عدد مرات المتابعة خلال عمر المشروع ؟

1/ مرة واحدة ☐ 2/ مرتين ☐ 3/ ثلاثة مرات ☐ 4/ أربعة مرات فأكثر ☐

29/ في رأيك ما هي أسباب نجاح مشروعك ؟

1/ التمويل المناسب ☐ 2/الاختيار المناسب للمشروع ☐ 3/ الدعم الفني للمشروع ☐

4/ فترة التمويل مناسبة ☐

30/ هل انت راضى عن المؤسسة ؟

1/ نعم ☐ 2/ لا ☐

31/ ما مدى استفادت أسرتك من المشروع المموّل ؟

1/ كبيرة ☐ 2/ متوسطة ☐ 3/ ضعيفة ☐

32/ ما نوع الاستفادة الأسرية من المشروع المموّل؟

1/ رفع وعى الأسرة تجاه التمويل ☐ 2/ مكن المرأة اجتماعياً واقتصادياً ☐

3/ خلق فهم أسري مشترك ☐ 4/ رفع قيمة الوقت ☐

33/ ما هي المشاكل التي تواجه المشروع ؟

1/المياهـ ☐ 2/ الكهرباء ☐ 3/ الترحيل ☐ 4/ التخزين ☐

5/ الحراسة ☐ 6/شح امطار ☐ 7/ امراض حيوانات ☐

34/ هل هنالك مشكلات تواجه تسويق المنتجاتك؟

1/ نعم ☐ 2/ لا ☐

35/ إذا كانت الإجابة نعم ما هي نوع هذه المشكلات ؟

1/ عدم وجود السوق ☐ 2/ منافسة المستورد ☐ 3/ تدخل الوسطاء ☐

4/ موسمية التسويق لبعض المنتجات ☐

36/ ما هو اثر التمويل في المجال الصحي؟

1/ شراء أدوية ☐ 2/ إجراء عمليات ☐ 3/ تمكنهم من العلاج ☐

37/ ما هو اثر التمويل في التعليم؟

1/ إدخال الأبناء المدرسة ☐ 2/ دفع رسوم دراسية ☐ 3/ شراء كتب وأدوات ☐

38/ ما هي جوانب التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع ؟

1/زيادة الوعي الثقافي ☐ 2/ مكن المرأة اجتماعياً ☐ 3/تغير نمط السكن ☐

39/ ما هي المشكل التي تواجه المستفيد ؟

1/ تعقيد الإجراءات ☐ 2 / تأخير التمويل ☐ 3/ دفع القسط مرهق ☐

4/عدم التأمين ☐

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية

كلية الدراسات العليا

أسئلة مقابلة : مع مدراء مؤسسات التمويل الأصغر

1. اسم المؤسسة :.....
2. نشأة المؤسسة: .....
3. رؤية المؤسسة: .....
4. رسالة المؤسسة :.....
5. أهداف المؤسسة :.....
6. ماذا تقدم المؤسسة للمجتمع في مجال التمويل الأصغر : .....
7. ما هي مصادر التمويل للمؤسسة ؟:.....
8. كم كان عدد المستفيدين عند بدأتم وكم عددهم اليوم: .....
9. ما هي الصيغ المعتمدة لديكم ؟ .....
10. ما هي الخطوات المتبعة في تنفيذ المشروعات وهل تطبق في كل المشروعات؟

.....

11. هل هناك متابعة للمشروعات؟ .....
12. كيف يتم تحديد أجل التمويل بمؤسستكم ؟ .....
13. ما الدور الذي تقوم به القيادات الأهلية في تشجيع فكرة التمويل الأصغر؟...

14. في رأيك ما هي أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أحدثتها مشروعات التمويل الأصغر التي نفذتموها؟ .....

15. هل هناك مستفيدين حدث لهم تغيير اقتصادي ؟.....

16. ما هي أسباب فشل بعض المشروعات؟.....

17. ما هي المشاكل التي تواجه المؤسسة؟ .....

18. ما هي الرؤية المستقبلية لمؤسستكم؟ .....